الثـورة العرابيـــة

هــــذا الكتــاب
ملــك الأستاذ الدكتــور
رمـــزى زكـــى بطـــرس

تأليف : لـورد كـــرومـــر
ترجمة : عبدالعزيز عرابى

الثورة العرابية



مهرجان القراءة للجميع ٩٩

مكتبة الأسرة

برعاية السيدة سوزان مبارك

(سلسلة المصريات)

الثورة العرابية

تأليف : لورد كرومر

ترجمة : عبدالعزيز عرابى

الجهات المشاركة:

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية

وزارة الثقافة

وزارة الإعلام

وزارة التعليم

وزارة التنمية الريفية

المجلس الأعلى للشباب والرياضة

التنفيذ : هيئة الكتاب

الغلاف

والإشراف الفنى:

الفنان: محمود الهندى

المشرف العام:

د. سمير سرحان

على سبيل التقديم

وتمضى قافلة «مكتبة الأسرة» طموحة منتصرة كل عام، وها هى تصدر لعامها السادس على التوالى برعاية كريمة من السيدة سوزان مبارك تحمل دائمًا كل ما يثرى الفكر والوجدان ... عام جديد ودورة جديدة واستمرار لإصدار روائع أعمال المعرفة الإنسانية العربية والعالمية فى تسع سلاسل فكرية وعلمية وإبداعية ودينية ومكتبة خاصة بالشباب. تطبع فى ملايين النسخ التى يتلقفها شبابنا صباح كل يوم .. ومشروع جيل تقوده السيدة العظيمة سوزان مبارك التى تعمل ليل نهار من أجل مصر الأجمل والأروع والأعظم.

د. سمير سرحان

مقــدمة الطبعــة الثانيــة

بقلم : الدكتور يواقيم رزق مرقص

أقدم للقارىء الكريم الطبعة الثانية من هذا الكتاب عن الثورة العرابية ، كتبه رجل بريطانى ذو عقلية استعمارية ــ كفصول ضمن كتابه « مصر الحديثة » الذى وصف فيه أحوال مصر من جميع نواحيها فى عهدها الحديث ، والذى عاصره هو ــ موضحا نواحى الضعف وأسبابه ، مدعيا أن منها الجهل والتعصب الدينى ، وذلك لضرب الوحدة الوطنية ، ومبرزا حاجة مصر الى وجود أوروبى يصــلح من شأنها ، وأن أولى الدول الأوربيــة بهــذا هى انجلترا ؛ وكان نصيب الثــورة العرابية هذه الفصــول التى ترجمها ابن زعيمهــا أحمــد عرابى الذى عايش مع أبيه بعض فصولها ، وأحس البــاقى فى مشاعر أبيه ، وقرأها فى أحاديثه ، وذاق مرارتها ضمن ما ذاقه فى بيته وبين اخوته فى مصر أو فى المنفى ٠

والثورة العرابية علامة هامة فى مسار الوطنية المصرية ظهرت منذ أوائل عام ١٨٨١ وظلت الى نهــاية عام ١٨٨٢ ، اضطلع بها فتيــة من الضــباط ــ آنذاك ــ آمنــوا بربهم ووطنهم ، الا أن الظروف لم تواتهم ، فتعرضوا للضغط من الداخل والخارج ، وكانت القوى الكبرى فى العالم فى ذلك الوقت ضد أفكارهم وتحركاتهم ، فلم تفلح ثورتهم عسكريا ؛ ولكنها كانت لبنة واضحة فى البناء الوطنى ضــد الاحتلال ظلت جذوتها مستعرة تحت رماد الزمن وصروفه لتهب مرة

أخرى عام ١٩١٩ وتثبت وجودها بشكل شعبى أكثر ايجابية ، وتخبو قليلا تحت ظروف سياسية معينة لتعود للظهور بشكل حاسم ونهائى فى عام ١٩٥٢ لتضع نهاية لهذا الطاغوت الذى جثم على صدر مصر سنين عددا •

كانت الثورة العرابية فى بدايتها تستهدف انصاف الضباط الوطنيين ، والتوصل الى حقوق كانوا محرومين منها فى الترقى الى الرتب الأعلى ، بينما نعم بها أصحاب الجنسيات الأخرى المتحكمة فى البلاد ، كما كانت صرخة من أجل وضع حد للمعاملة السيئة التى كانوا يلقونها من رؤسائهم الأتراك والشراكسة فى الجيش المصرى كما هو مفروض !! ثم تطورت لتصبح حركة عامة شاركت فيها فئات الأمة للتخلص من الحكم الاستبدادى بالنسبة لهم والضعيف فى نظر الدول الأوربية ، والتى أحس الوطنيون أنهم يعدون مصر لتكون أكلتهم التى كانت على وشك أن يلتهموها وكسبت الحركة هذه الجولة فى شكل تحقيق مطالب الضباط فنالوا حقوقهم فى الترقى ، وزالت عنهم القيادة غير المرغوبة ، كما تقرر النظام الدستورى ، وأنشىء مجلس نيابى جديد تمثلت فيه الأمة ــ ولو بشكل مبدئى ــ ولكنها خطوة على طريق الكفاح من أجل الحرية الكاملة •

والثورة العرابية ــ وهذا اسمها ينسب الى « أحمد عرابى المصرى » الذى تزعمها ــ وان كانت قد ظهرت فى عهد الخديو توفيق ، الا أنها لم تكن وليدة ساعتها أو فورة لغضبة أو نزوة ، ولكنها نتيجة ظهور فكرة القومية وبداية ظهور الشخصية المصرية ، والتى قوت الرغبة لدى المصريين

فى الاستقلال والخروج عن الاطار العثمانى ، والتى عاداها الخديو توفيق فى اعلانه للباب العالى مؤمنا بالجامعة الاسلامية ، وأعلن أنه سيخصص عهده لاستئصال كل فكرة قومية لدى المصريين ، والقضاء على كل نزعة نحو الاستقلال واعادة مصر الى الحظيرة العثمانية ٠

فلم يكن مد القومية المصرية الا روح الثورة العرابية المتمثلة فى ثورة الجيش المصرى لتمصير قيادته التى كانت فى يد الأتبراك والشركس ـ كما قال الخديو توفيق ـ ولتمصير المناصب العليا فى الدولة ولاعلان الدستور والحكم النيابى ، ووضع حد للتدخل الأوروبى ٠

لذلك لم تكن مقاومة فكرة القومية المصرية من خلال مقاومة العرابيين سياسة مرتجلة من الخديو توفيق وانما كان يسير وفقا لتخطيط عثمانى ، الأمر الذى نراه فى ارسال الباب العالى لجنة لتقصى الحقائق الى مصر مكونة من مندوبين فوق العادة من تركيا فى أكتوبر ١٨٨١ ، تناولت فى تقريرها التوجس من القومية المصرية (١) ٠

ولما لم يقف هذا سدا أمام المد القومى المصرى عمل شريف باشا على تدعيم مجلس النواب الذى التف حول الجيش ، وطالب بحق أعضائه فى مناقشة الميزانية العامة للدولة ، وهو أمر كان يرفضه الخديو والمراقبة الثنائية ٠

وهنا زاد موقف الجيش قوة عندما أحس بيد النواب تلتحم بيده ، فطالب بزيادة عدده ، فلم يجد الخديو بدا من اللجوء الى الدول الأجنبية ، تلك التى وجدتها فرصة من ذهب

---

(١) سامى عزيز (دكتور) : الصحافة المصرية وموقفها من الاحتلال الانجليزى ، القاهرة ١٩٦٨ ، ص ص ٤٨ ـ ٤٩ ٠

عليها اغتنامها ، فتقدمت انجلترا وفرنسا فى ٧ يناير سنة ١٨٨٢ بمذكرة تؤيدان فيها موقف الخديو فى قمعه للاضطرابات ٠

وبدأ الموقف فى مصر فى التدهور باستقالة شريف باشا وتولية محمود سامى البارودى وتوالت الأحداث كما هو وارد ومعروف ٠

وهنا هبت الطبقة المثقفة بدورها للتخلص من مساوىء النظام وانقاذ مصر من تدخل أوربى وشيك (١) كان مرتكزا على عدة دعائم وجذور مثل صندوق الدين وفرض الرقابة الثنائية على مالية البلاد ، ثم تأليف لجنة دولية لفحص شئون البلاد ماليا واداريا ، وينتهى الأمر بتعيين وزيرين أوربيين فى الوزارة المصرية ، ايذانا بتسرب النفوذ الأجنبى طوفانا يجتاح البلاد غير مبق على حرية أو كرامة أو حتى كيان مصرى ٠

فبلد كان أيام محمد على يمثل شبحا جديدا خشيته الدول الأوربية حتى الدولة العلية نفسها ، أصبحت أحواله تتردى الى هذا المستوى ، لم يكن أمام البررة من أبنائه الا الثورة مهما كان الثمن أو بلغت النتائج ٠

والثورة ــ أية ثورة ــ لا يرجى منها نجاح كامل، وانما على الأقل اثبات وجود للقائمين بها ، والفوز بتحقيق بعض أهدافها ان فشلت أو معظمها اذا كتب لها النجاح ، وهذا تخطيط الثائرين ٠

---

(١) لويس عوض (دكتور) ٠ تاريخ الفكر المصرى الحديث ، من عصر اسماعيل الى ثورة ١٩١٩ ، البحث الاول جـ ٢ القاهرة ١٩٨٣ ، صص ٢٣٨ ـ ٢٣٩ ٠

فالثورة العرابية صورة لاستمرار الحركة الوطنية التى بدأت أسبابها فى الظهور منذ عهد اسماعيل ، وأخذت شكلا عمليا فى عهد الخديو توفيق ، قامت وأنهت دورها ـ كما قلنا ـ محققة أشياء غالية رغم هزيمتها العسكرية ، أهمها استمرار الكفاح الوطنى ، أنهت هذا الدور وتعرضت بسببه لآراء وانتقادات اختلفت باختلاف تفكير كل من تناولها ووجهة نظره وظروف تفكيره ·

فهى ككل ثورة لها أنصارها الذين ينحازون اليها ويسوغون مواقفها ، ويدافعون عن رجالها فى كل ما عملوا ، كما أن لها خصومها الذين يتحاملون عليها فينكرون عملها ويذهبون حسناتها ويستبدلون بها سيئات ، الا أنه يجب على من يتناول الأحداث التاريخية بالنقد ألا يخرج بها عن اطارها الذى دارت فيه والظروف التى لابستها ولا يستبدل بها ظروفه هو ، أو ملابسات فى خياله ليحكم على واقعه ·

فقد تغيرت التوجهات واختلفت المواقف منذ الثورة العرابية نفسها وبعدها ، فبمجرد نزول القوات البريطانية أرض مصر بعد ضرب الاسكندرية فى ١١ يوليه ١٨٨٢ انقلب بعض أصحاب الأقلام فى مصر ضد عرابى ، بعد أن كانوا معه ، مؤيدين موقف الخديو توفيق ، وحملوا على « العاصى عرابى ورفاقه البغاة » ، وقد روى عرابى لبرودلى محاميه أن بشارة تقلا صاحب الأهرام ومحررها « كان ممن يدينون بمبدئنا قبل الحرب ، وكان قد أقسم بدينه وشرفه أنه واحد منا ، وأنه يعمل لحرية وطننا ، وقد عددناه فى الحق من الوطنيين » ، ثم دخل على عرابى فى سجنه بعد

الهزيمة وخاطبه بأقذع الألفاظ ، ووصفه عرابى بالخيانة وعدم الشرف ٠

وكذلك ــ كما يقول الدكتور لويس عوض ــ سارت جريدة « الوطن » و « المحروسة » وانتهى أمرهما بالخيانة الصريحة بعد أن كانت الأخيرة « فى زمن ما لسان حال أديب اسحق ومدرسة جمال الدين الأفغانى » ٠

كما تطوع بعض الانتهازيين مثل الشيخ حمزة فتح الله وأصدر جريدة « الاعتدال » بعد الغزو البريطانى ، وندد فيها بالعرابيين وموقفهم من الانجليز واصفا العرابيين بالجهل بفنون الحرب ، واقحامهم البلاد فى حرب لا طاقة لهم بها وذلك لمآربهم الشخصية ، وقد «بلغ من تضلع البغاةالجهال بالفنون الحربية وخبرتهم بطرق النكاية بالعدو أن يقابلوا الآلات الانجليزية الحديثة العهد ، المصنوعة من أشهر وأسابيع بآلات عتيقة مضت عليها الأجيال وأكلها الصدأ ٠٠٠ » « وأن عرابى جاهل خاطر بدماء المسلمين وأعراضهم وبلادهم » ٠

الا أنه فى النهاية كشف عن وجهه مظهرا نيته فى قوله للعرابيين : «لو أنكم كنتم أقوى من ذلك لكنت فى صفكم، أما وأنكم خاسرون لا محالة فلتهلكوا وحدكم » (١) ٠

هذا عن موقف المصرى والشرقى المنحاز للغرب والانتهازى فى مآربه ، فضلا ــ كما هو متوقع ــ عن موقف الصحافة الأجنبية المنحازةللغرب والخديو ضدالثورة العرابية ٠

---

(١) المرجع نفسه ، صص ٢٢٥ ، ٢٣٦ ٠

وحتى بعد انتهاء الثورة وانشاب الاحتلال لأظفاره فى جسد الأمة وقيام حركات الانتفاض ضده ، ووجوب توحيد الصف أمام هذا الاحتلال البريطاني نجد الزعيم مصطفى كامل الذى كان يكره الاحتلال ، وجند نفسه ووهب حياته للنضال ضده ، يرى فى هذه « الحادثة التاريخية » السبب لدخول هذا الاحتلال ، وحمل عرابى الوزر كل الوزر فى هذا ، وأنه لولا هذه « الفعلة » ما دخل الاحتلال البريطانى مصر !! رغم أنه فى أحاديث أخرى يقرر أن بريطانيا كانت تتربص بمصر الدوائر ، وسواء بهذه الحادثة أو بغيرها كانت على وشك وضع يدها على مصر واحتلالها ..

ففى احدى مقالاته يتناول عرابى فى حديثه مع أحد الأجانب بقوله : « كم تصاعدت زفرات الى السماء وحسرات على ذلك المجد العظيم الذى قوضته فتنة الخائن (يقصد عرابى) وما تقدمها من حوادث مشئومة وأحوال معلومة(١)»، وفى مقالة أخرى(٢) يقول : « وهذه مصر لم تشتعل نيران الفتنة العرابية فيها الا بانخداع زعيمها الخائن » وفى ثالثة يقول فى ذكرى جلوس عباس حلمى الثانى (٣) : «... وقد عرف المصريون ثمن البلاد ، عرفوا أن ثمن هذه الحركة المشئومة احتلال أجنبى أثقل الظهور وأضعف الهمم وملأ القلوب حزنا وأسفا ... » وغير ذلك من الأوصاف فى مقالات أخرى .

---

(١) مقالات مصطفى كامل : تحقيق د. يواقيم رزق جـ ٢ ، ص ٣٠٢ بعنوان « بين الشاطئين » .

(٢) المرجع نفسه . ص ٣٥٦ مقالة بعنوان « القناصل والمرسلون فى الشرق » .

(٣) المرجع نفسه : ص ٣٦٤ مقالة بعنوان « عيد الامة والبلاد » .

هكذا كانت رؤية مصطفى كامل لأحمد عرابى والثورة العرابية ، كره الرجل وكره نضاله ، ولأنه كان فى موجة التفاف مع القصر ــ لعله يسانده فى مسعاه الوطنى ــ طعن الرجل وأيد وصفه بالعاصى وسمى حركته ــ كما كانت تركيا والقصر فى مصر يسميانها « بالفتنة العرابية » ، و « الخيانة الوطنية » ، وأن عرابى لم يكن على مستوى التمييز بين الخطأ والصواب ٠

ولكن يبدو أنه أعاد حساباته بعد أن درس الموقف فعاد ليكتب أكثر من مقالة : «عرابى أمام التاريخ» ، «عرابى بين المصريين » حيث ناقش فيها الموقف الذى انتهى فيه الى القول : « لسنا ممن يرمونه بالخيانة ، ويتهمونه بالاتفاق مع الانجليز باطنا ومحاربتهم ظاهرا، ولكنا لا نبرئه من مسئولية هائلة ، ولا نستر له خطأ » (١) ٠

ذلك كان موقف الزعيم ورئيس الحزب الوطنى الجديد من الحزب الوطنى القديم ، ولعل من الأسباب أيضا محاولته جعل الحزب الجديد أكثر بريقا من سابقه ، ولذلك أتى من بعده أحد أعضاء الحزب البارزين وهو الأستاذ عبد الرحمن الرافعى ليسير على دربه ويقلل من قيمة عرابى وثورته فيقول(٢) : « تولى عرابى مهمة سياسية خطيرة ، لأن قيادة الثورة هى عمل سياسى قبل كل شىء ، على حين لم يكن له من الاستعداد السياسى ما يجعله أهلا لقيادتها والسير بها فى طريق النجاح ، وكل ما امتاز به هو لسان زلق وصوت جهورى ، وترسل فى الحديث ، بل يجب أن يكون الى جانب الخطابة نضج فكر، وبعد نظر فى الأمور، أو عبقرية تغنى عن

(١) نفسه ، ص ص ١٩٦ ، ١٩٧ ٠

(٢) عبد الرحمن الرافعى : « الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى » ، ط ٣ ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ٩٣ ٠

كل ذلك ، ولم يكن عبقريا ، وقد يرجع نزوعه الى الثورة الى أصله البدوى ٠٠ ومعلوم أن أكثر البدو يميلون الى التمرد والثورة ، على أنهم سرعان ما ينقلبون خاضعين اذا آنسوا القوة من جانب خصومهم ، وهذا للأسف ما انتهى اليه عرابى ٠٠٠ » ٠

وللعجب أنه يكتب النقيض فى كتاب خص به أحمد عرابى « ما دمنا فى صدد الأسباب للثورة فلا جدال فى أن ظهور أحمد عرابى كان فى مقدمة هاتيك الأسباب ، فهو الذى بث فى نفوس الضباط روح التضامن والاتحاد للمطالبة بحقوقهم المهضومة ، وتقدم الصفوف لعرض مطالبهم جهارا على ولاة الأمور ، فهذه الجرأة كان لها أثر كبير فى ظهور الثورة ، ولو لم يظهر عرابى ، ولم تكن له تلك الشخصية التى اجتذبت اليه صفوف الضباط ، لكان محتملا آلا تظهر الثورة العرابية ٠٠٠ » ، وفى مكان آخر من الكتاب يقول : « كان ضباط الجيش يتطلعون الى رجل منهم يتولى زعامتهم وتوحيد كلمتهم للمطالبة بحقوقهم المشروعة ، فوجدوا فى عرابى ذلك الزعيم ، فقد كان ذا شخصية قوية جذابة تؤثر فيمن حوله وتجذبهم اليه ، وهذه أولى صفات الزعامة ، كانت أقواله تقع فى نفوس الضباط والسامعين موقع الاقناع ، ولولا أنه ذو شخصية كبيرة قوية لما استطاع أن يجمع الجيش وضباطه على محبته ، والانضواء تحت لوائه ، والائتمار بأوامره » (١) ٠

بهذا تناولت بعض الأقلام الثورة العرابية فى حين كان ــ وما يزال ــ لعرابى والثورة التى تزعمها من أنصفوها

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : الزعيم الثائر احمد عرابى ، القاهرة ١٩٦٨ ط ٣ ، ص ١٨ ، ٣١ وعن ظروف هذا الكتاب يرجع الى د٠ حمادة اسماعيل : صناعة تاريخ مصر الحديث ، القاهرة ١٩٨٧ ، ص ٢٣٧ ٠

بوضعها فى اطارها الصحيح ، لأن الكمال لله وحده وما على الثائرين الا السعى فى سبيل النجاح .

فهـذا عبد الله النديم حمل الثورة فى أكمامه ليقصـها قصصا ويخطبها خطبا فى انحاء البلاد متحملا فى سبيلها كل الرزء والهوان ، وما صدر ضده من أحكام وتلاه غـيره من المصريين .

ومن الأجانب المعاصرين نرى المستشرق ولفريد بلنت الذى ناصر عرابى منذ ابتداء حركته ، وسعى جهده لانقاذه من الاعدام ، واختار له اثنين من المحامين منهما برودلى الذى كتب كتابا عن هذا الموضوع بعنوان « كيف دافعنـا عن عـرابى وصحبه » هذا الكتاب الذى وصفه عرابى نفسه بأنه أقرب الكتب لمعرفة حقائق النهضة القومية المصرية (١) .

ولا أقول عمن كانوا فى صف الثورة انهم برأوها عن الهوى ، وانما نقدوها بموضوعية وحللوا أسـباب فشـلها العسكرى ، وأنها لو كانت حققت النجاح كاملا لكان الكل لها يهللون !! فالثورة العرابية معركة واضحة على طريق النضال القـومى المصرى من أجـل استرداد الـكرامة المصرية دفعت الأجانب أمثال كرومر للكتابة عنها ، بهذا العرض الذى نقدمه بين دفتى هذا الكتاب ، فكرومر ادارى ودبلوماسى بريطانى بدأ حياته ضابطا عام ١٨٥٨ ثم ياورا للمنـدوب السـامى البريطانى للجزر الأيونية عام ١٨٦١ ، وأمينا خاصا لحاكم عام الهند من ١٨٧٢ ــ ١٨٧٦ فالمندوب البريطانى لصندوق الدين الذى تشكل فى مصر فى عهد اسماعيل ، ثم منـدوب بريطانيا فى المراقبة الثنائيـة عام ١٨٧٩ ، وأخيرا وزيرا للمالية بالهند ١٨٨٠ ــ ١٨٨٣ .

---

(١) أحمد عرابى : كشف الستار ، ص

وفى عام ١٨٨٣ اختارته الحكومة البريطانية ليكون المعتمد البريطانى لها فى مصر وظل بها حتى عام ١٩٠٧ حيث كان الحاكم الفعلى للبلاد (١) ٠

وقد ألف كتابه « مصر الحديثة » عام ١٩٠٨ بعد خروجه من مصر ، كانت منه هذه الفصول التى اختص بها الثورة العرابية ٠

فبالنسبة لما كتبه عنها نقول ، انه بوصفه انجليزيا معاصرا لهذه الأحداث خرج فى ظروف خاصة بموقفه ، لم يستسلم كثيرا للشطط ، فكان موضوعيا فى بعضها وانجليزيا فى الآخر ، فقد انصف النهضة المصرية الى حد ما ، وحمل حكومة بلاده ملقيا عليها تبعة العدوان ، وأظهر دور فرنسا فى دفعها بريطانيا الى احتلال مصر ، ووصف تركيا بالحقد والكذب والتجرد من التعامل بشرف ٠

وعندما تناول الثورة كان يعترف اعترافا صريحا بقوة الوطنية عندما وصفها « بأنها فى الأصل حركة مصرية لا شبهة فيها ضد استبداد الحكم التركى ، ومع أنها موجهة ضد الأتراك فى الأصل فانها فى صميمها مصرية وطنية ٠٠» ثم يسرد تحذير ماليت لبريطانيا « من عواقب أى اجراء طائش يفسر بأنه ضد الحركة الوطنية » ٠٠

ومما لم يستطع انكاره أن الثورة كانت ستنجح لولا تدخل بريطانيا « فلو أن هذا الثائر ترك وشأنه فى ثورته لما كان هناك أدنى شك فى انتصاره ، ولكن بما أن خذلانه يرجع الى التدخل البريطانى ، فمن الحق المطلق لبريطانيا

(١) الموسوعة العربية الميسرة ٠

أن تقرر هى مصيره » ففى هذا اعتراف بتدخل بريطانيا وخلقها حقا لها لم يكن موجودا الا بتصديها غير المشروع للثورة وخذلانها لها بعد أن كان يمكنها أن تنجح ٠

كما أورد وثائق هامة تتعلق بالثورة العرابية والتى أشارت الى الظلم الواقع على الضباط المصريين ، وازدياد نفوذ الأتراك ، كما أورد شيئا من المفاوضات السرية وغير السرية برغم أنها تدمغ بلاده بالغدر ، كمفاوضاتها مع تركيا لاصدار منشور عصيان عرابى الذى تسبب بشكل مباشر فى فشل الثورة ٠

ووصف سوء معاملة القصر للثوار بعد القبض عليهم ولم يتحرج عندما عرض جهود بلنت ـ الانجليزى ـ فى دعم الثورة ، ولو أنه وجه اليه النقد ٠

الا أنه لم يفقد « انجليزيته » واتجاهاته الاستعمارية عندما أثبت اعتراضه ونقده للحكومة المصرية عندما لم تسمح بحضور المراقبين الماليين : السير كولفن ومسيو بلنيير جلسة مجلس الوزراء فى ٣٠ يناير ١٨٨١ لمناقشة موقف الضباط ابان وزارة رياض باشا ، وهذا حق من حقوق الوزارة خاصة وأن الموضوع مصرى بحت لا يحق لهذين المراقبين حضوره ٠

فضلا عن وصفه للثوار « بالمتمردين والعصاة » ، كما استعمل أسلوبا استعماريا بحتا فى قوله : « مما لا شك فيه أن مصلحة الشعب المصرى والأوربيين الذين بمصر كانت تستلزم وتفضل تدخلا انجليزيا أو فرنسيا أو انجليزيا فرنسيا مشتركا على التدخل الأوربى » ٠

واشارته الى ضرورة وجود الانجليز لاصلاح الادارة المصرية « بوضع الحكومة تحت ارشاد بريطانيا » فضلا عن ابرازه ما أسماه بالتعصب عندما تعرض لمقاومة الشعب المصرى للنفوذ الأجنبى ، مما سيراه القارىء مفصلا ٠

الا أن ما كتبه كرومر عن الثورة العرابية يمثل جهدا ينبغى على القارىء المدقق أن يستفيد منه على أنه عرض من قلم بريطانى لأحداث مصرية ٠

أما المترجم فهو ابن قائد هذه الثورة ، وهو صاحب أسلوب شيق ، كما أنه يتحمل فى نفس الوقت مسئولية المطابقة بين الأصل والترجمة ٠

وهكذا ، أرجو أن يرى القارىء الكريم صورة الثورة العرابية فى مرآة الغرب ، فالأحداث الكبار دائما ما تحتاج أن يراها القارىء من زوايا مختلفة ، وتحت أضواء متباينة لتتجسد أمامه من جديد فى شكل أكثر تكاملا يسهل تقييمه ٠

والله المستعان ؟

تمهيـــــــــــد

نشر لورد كرومر كتابه (مصر الحديثة Modern Egypt) عام ١٩٠٨ أو بعبارة أوضح ، عقب استدعاء حكومته له ، وعودته الى بلاده بسبب حادث دنشواى الذى أهاج المصريين أى هياج ٠

وأنت تعلم من هو كرومر ٠ فهو نفسه السير أفلنج بارنج مراقب المالية المصرية قبل الاحتلال ٠ ثم هو الذى تحول الى لورد آف كرومر ٠ وصار أول ممثل لبلاده بعد الاحتلال ، بل صار الحاكم بأمره يصدر أوامره من شرفات قصر الدوبارة فتعنو له الجباه ٠

ولقد نتخيل أنه وضع كتابه وهو متأثر بحادث خروجه من مصر أو اخراجه منها على الأصح فطاش حلمه ، وجمح قلمه بما تمليه السخيمة وشهوة الانتقام عليه ، ولكن الواقع أن كتابه ليس ذما كله ولا مدحا كله فى المصريين بصفة خاصة ٠ والواقع أنه أنصف النهضة الوطنية انصافا غير قليل حين حمل على حكومة بلاده فألقى عليها تبعة العدوان على مصر ، وحين حمل على حليفتها فرنسا ، وعلى تركيا فاتهم الأولى بأنها دفعت بريطانيا دفعا الى احتلالنا ، ورمى الثانية بكل نقيصة حتى الكذب والذبذبة والتجرد من الشرف والكمال ٠

وبحسبنا نحن المصريين أن يقول الرجل وهو نائب حكومة جلادستون فى مصر ، ان جرم الاحتلال يقع على كاهل

ذلك الجلادستون الذى جهل أن فى مصر نهضة وطنية شاملة ، وحزبا وطنيا يستأهل الأخذ بيده ومعاونته لتحقيق أمانيه الى أن قال : (ولو أن جلادستون فعل هذا لظفرت بريطانيا بشكر المصريين ، ولما وقع الاحتلال أبدا) .

بل حسبنا أن يشهد فى الجزء الخاص بالثورة العرابية ، والجزء الخاص بالثورة المهدية فى السودان (ان الثورة العرابية كانت منتصرة على طول الخط ، وناجحة مائة فى المائة لولا عدوان بلاده الذى قضى على نهضتنا وأعاد للخديو نفوذه وهيبته) .

ولقد وقف كثير من المؤرخين الآجانب فى جانب الحركة المصرية كالمستشرق الأيرلندى بلنت ، والمحامى الانجليزى برودلى ، والمؤرخ السويسرى جون نينيه ، بل دفعت الحماسة مستر بلنت الى وضع قصيدة من ستمائة بيت هاجم فيها الامبراطورية البريطانية هجوما مرا ، ورمى قومه باللصوصية والغدر ، وحض المصريين على الاستماتة فى مقاومتهم الى ان يرموهم فى البحر . ولكننا كنا فى حاجة الى مثل كتاب كرومر لنتبين من خلال سطوره نظرة بلاده الرسمية الينا ، ورأيها فينا ، وقد جاء هذا الراى واضحا فى كتابه ، يتضمن اعترافا صريحا بقوة حركتنا الوطنية وعدوان بريطانيا علينا بالحديد والنار .

وقد يكون من الحق أن للرجل فضيلة أخرى هى أنه سجل فى كتابه أهم الوثائق المتعلقة بالثورة ، وجميع المفاوضات السرية وغير السرية الخاصة بها برغم أن فى بعضها ما يدمغ بلاده بالغدر ، كفضيحة مفاوضاتها مع تركيا لاصدار (منشور عصيان عرابى) الذى طعن الثورة طعنة نجلاء .

ولكن من الحق أيضا أن له فضيلة ثالثة هي سرده بعض الحوادث في صدق ، لم أجده في بعض كتبنا المصرية ٠ وأذكر على سبيل المثال أن مؤرخا معروفا أراد أن يشكك القراء في عمق الثورة وأصالتها ، فذكر على سبيل التهكم وعلى طريقة (لا تقربوا الصلاة) أن بعض جنود عرابى لم يتبعوه وهو يسير بقواته الى ساحة عابدين ٠

فانظر الآن ما سجله كرومر في كتابه ، مع مراعاة أنه المصدر الوحيد الذى اقتبس مؤرخنا هذا النبأ منه ٠ قال كرومر :

« أما الخديو فقد التف حوله وزراؤه وبعض الشخصيات الكبيرة حيث اقترح بعضهم مقاومة العصيان بالقوة ، ولكن صعوبة تنفيذ الاقتراح عمليا كانت ماثلة للعيان ، لعدم وجود القوة التي يمكن أن تقوم بمهمة المقاومة ٠ واذا كان آلاى العباسية التى تبعد ميلين عن القاهرة أبدى وحده شيئا من الولاء للخديو بامتناعه عن الاشتراك مع الآلايات الأخرى في مظاهرة عابدين ، فالواقع الذى لامراء فيه أن ضباطه الأتراك هم الذين أجبروا الجنود على البقاء في ثكناتهم وعدم الانضمام الى المتمردين ٠ وأن منعهم كان اقصى ما أمكن عمله ، لأن تكليف الجنود بما هو أكثر من ذلك وحملهم على الدفاع عن الخديو كانا من الامور التي لا يقبلونها بحال » ٠

وهكذا ترى ان رواية الرجل أصدق من رواية مؤرخنا المصرى ، ويتضح لك منها أن الجنود الذين تخلفوا عن زملائهم انما تخلفوا عنهم مرغمين ، ولكن لم يكن منتظرا ولا معقولا ان يخرجوا على الاجماع ؛ فينحازوا الى الخديو وينقلبوا أعداء للحركة ٠

على أنه مما يدعو للأسف أن بالرجل جانبه الوضيع بغير خلاف ، فقد حاد فى مواضع كثيرة من كتابه عن وقار المؤرخ وأدب الكاتب المتزن ، اذ أقحم الدين الاسلامى فيه بغير مبرر ، ورماه فى غير استحياء بالجمود والتخلف عن الأديان الأخرى ، ثم استدار نحو علماء الأزهر الشريف فنسب اليهم التعصب • ووصفهم بأنهم عناصر شغب واضطراب •

كما استدار نحو اخواننا الأقباط فاتهمهم بعدم الاخلاص للمسلمين ! •

ولو كان لديه شىء من الاعتدال ولقلمه مسحة من الاتزان ؛ لأدرك وهو يكتب للتاريخ وللأجيال التالية أن للديانات حرمتها وقدسيتها ، وأن اقحامها فى أحداث سياسية صرفة أمر بغيض بطبعه ؛ تمجه الأذواق ولا تستسيغه العقول •

أو لأدرك بغريزته أن الاسلام الذى صمد على الدهر من محمد صلوات الله عليه الى اليوم ، والذى سطع نوره فى الخافقين ، وخفقت أعلامه فى المشرقين لن يتأثر بصيحات ألف كرومر مثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا ، ولكن يغلب على الظن أنه يحقد على الاسلام والمسلمين حقدا جعله يهرف بما لا يعرف • وينتقى من عبارات السباب فينا ما لا يجرى الا على ألسنة الرقعاء •

ومهما يكن من شىء ، فلن يهمنا نحن المسلمين بصفة عامة والمصريين (مسلمين وأقباطا) بصفة خاصة قحة الرجل ودسه ، وانما تهمنا اعترافاته التى صدرت عنه كممثل رسمى لبلاده ، وسجلت عليها عارا لا تمحوه الأيام •

ويهمنى أن أشير الى ما نسيت الاشارة اليه وهـو قصة عدم اعدام عرابى ، وتعديل الحكم عليه بنفيه الى سرنديب مع مصادرة أملاكه وتجريده من رتبه ، فقد حاول بعض مؤرخي القصر القاء ظلال من الشك على محاكمته ، ولـكن كرومر وضـع الأمور فى نصـابها ، وجهـر بالحقيقة حين قال فى صراحة يحمد عليها ، ان بلاده هى التى حالت دون اعـدام عرابى ، لان قتله من جهة كان يرفعه الى مصاف الشـهداء فوق مركزه الرفيع كبطل وزعيم ، بينما لا يتكفل بالقضاء على شهرته ، والزج به فى عالم النسيان الا النفى والابعاد ، ولأن بريطانيا من جهة أخرى كانت تهدف الى تهدئة الخواطر عقب الاحتلال لا اثارتها من جديد بقتل الزعماء ٠

ولعمرك أيها القارىء هذا هو الحق الذى يخرس ألسنة المتقولين ٠

ولو كان من تقاليـد بريطانيا اعـدام أعدائهـا بعـد هزيمتهم ؛ لأعدمت نابليون الذى دوخهـا ودوخ أوربا معها ، ولما نفته الى سـانت هيلان كما نفت عرابى بعـده ليمـوت فى عزلته موتا بطيئا يسهل عنه الاعدام ٠

وبعد ، فها هـو كتاب كرومر عن الثـورة العرابية ، أضعه بين يدى القارىء الكريم واثقا أنه سيجد فيه ما يضيفه الى معلوماته عن تلك الثورة ، وأنه سيقف طـويلا عنـدما يتبين تطابق الظروف ، وتشابه الحوادث فى الثورة الأولى ، والثورة القائمة التى أخذ الله بيدها ونصرها نصرا مبينا ٠

واذا كان كرومر قد اقتبس نبـوءة قديمـة تزعم أن (الرجل الانجليزى) سيثبت قدميه فى ضفاف النيل يوما ما ، فنقلهـا الى كتـابه وتبجح بأنها تحققت ، وأن قومه باقون

بمصر لآداء رسالة السلام والمدنية فى الأرض ، فكم وددنا لو آن حياته طالت الى يوم طردهم من بلادنا ؛ لنسأله بدورنا آين يوجد (الرجل الانجليزى) بمصر الآن ، وأين تولت بقومه السفن الى غير رجعة !!

وسلام بعد ذلك على الثورة العرابية كفاء نضالها فى سبيل البلاد ، ورعاية الله لثورتنا القائمة حتى نصل الى أبعد الغايات ، على أيدى منقذ مصر جمال ، والصفوة المختارة من أعوانه الأبطال ٠

المترجم

عبد العزيز عرابى

ولاية الخديو توفيق للعرش

● الحالة في مصر ● وزارة شريف باشا ● الخديو يرأس الوزارة ● وزارة رياض باشا ● العلاقة بين الخديو والوزراء ● السلطان يلغي فرمان عام ١٨٧٣ ● احتجاج فرنسا وانجلترا ● قانون الوراثة الاسلامى ● التصريح للخديو بعمل اتفاقات تجارية ، وعقد قروض ● الجيش المصرى ● تحديد سلطات الخديو ● تعيين المراقبين الماليين ● العلاقة بين الحكومة والمراقبين ● تقسيم الأعمال بين المراقبين ● قومسيون التصفية ٠

كان نزول اسماعيل عن عرشه ايذانا بزوال أكبر عقبة اعترضت سبل الاصلاح فى مصر حتى ذلك الحين ٠ ومع ذلك استمرت آثار عهده السيىء مدة طويلة بعد اعتزاله الحكم ، وكانت التركة التى تركها ثقيلة الأعباء بغير خلاف : فخزانة الدولة مفلسة ، ونظام الجيش مضطرب ، وطبقات المجتمع غير مستقرة من جراء ما يعانيه الفقراء من ارهاق الحكام والأغنياء من تهديد بسلب ما حصلوا عليه من مزايا وحقوق ، **والأوربيون من عدم سداد ديونهم على الحكومة** ، وهكذا كله بالاضافة الى سبب اخر له خطره هو كساد التجارة فى غمرة اضطراب البلاد ٠

ولئن كانت الدول الأوربية قد وقفت فى بعض الفترات صفا واحدا حيال هذه المخاطر ، فان تنافسها الذى لا يجف معينه أبدا كان يثير خلافاتها كلما طرحت أية مسألة ذات مصلحة محلية على بساط البحث • يضاف الى هذه المساوىء أن العرب كانوا يمقتون الأتراك ولا يثقون فيهم ، والأتراك يمقتون الأوربيين ولا يثقون فيهم أيضا • والحاجة الى المساعدة الأوربية ملحة • ولكن كيفية تقديمها لم تكن من الأمور السهلة لأنها قد تعرض بطريقة غير حسنة أو أن شعب مصر يسىء فهمها برغم أنها ترمى الى أجزل الفوائد(١)••

كان من المستحيل على الأوربيين اذن أن يحصلوا على نتائج سريعة لجهودهم ، وكان الأجانب والعناصر المسيحية فى الحكومة موضع الاتهام كلما عرض حل من الحلول لا يتقبله الشعب • وبعبارة أخرى ، كان يجب أن يمضى بعض الوقت ليستطيع هذا الشعب المجهد أن يرى من خلال جهله الكثيف ، وسوء عرض الأمور عليه أن بعض الفوائد المادية لابد عائدة عليه من وراء التدخل الأجنبى •

وقد كان على رأس مصر أمير يافع السن يطوى جوانحه على أفضل النوايا رغم افتقاره الى التجربة والمران • وكان حبه للنظام ومقته لحكم أبيه الاستبدادى من دوافع ايثاره الحكم المستند الى النظام والقانون • ولكن عدالة الحكم لا تتوافر الا بانشاء محاكم نظامية يديرها قضاة أكفاء • وفى هذا بعض الخطورة لأن فترة الانتقال من حكم مطلق الى حكم يسوده القانون لا يمكن أن تسلم من الأخطار التى قد تؤدى الى أوخم العواقب •

---

(١) من الواضح للقارىء أن المؤلف يعبر عن وجهة نظر بلاده الاستعمارية • ومن المعروف له أن السياسة البريطانية هدفت دائما الى التفرقة العنصرية فى كل مكان وجدت به كمصر والهند •

أما جماهير الشعب فكانت أفكارهم غير مستقرة لكثرة تساؤلهم عن التغييرات المنتظرة فى نظام الحكم ، واستمرار مناقشاتهم عن الحياة الدستورية ، وقديما قال أحد كبار الساسة المفكرين فى انجلترا :

« ان الدستور دواء لا يفضله دواء آخر ، ولكن الاسراف في منحه بحيث يصبح كالخبز الذى يقدم كل يوم ، عمل يدل على فساد الرأى » ٠

على أن عادة الطاعة التى ورثها المصريون عن آبائهم الأولين كانت قد تغيرت كثيرا حتى صار من الصعب تهدئة الغليان الذى فى نفوسهم فى الحال ، وحتى أصبحت النذر تنذر بوقوع انهيار فى جهاز الحكم أشد من أى انهيار سابق، قبل أن يتمكن المصلحون من الوصول الى المياه الهادئة لعهد من التقدم والسلام ٠

ومما يستحق التنويه أن حديثا دار بينى وبين سياسى معروف من حزب المحافظين حبذ فيه رأيا يخالف مبادىء حزبه حيث قال :

« ان الشرق فى حاجة الى ثورة » !!

وفى اعتقادى أن رأيه صحيح ، لأن تاريخ الشرق دل على أن الانقلابات العنيفة التى أدت الى انتقال الحكم من طاغية مثل (أموراث Amurath) الى طاغية غيره كانت ترجع فى الأغلب الى دسائس القصور لا ثورة الشعب ٠

وكان المصريون فى ذلك الوقت قد بلغوا مفترق الطرق ٠ وحان الوقت لأن ينظروا فيما اذا كانوا يصبحون أحسن حالا اذا أشعلوها ثورة ، تحقق ما تعذر عليهم تحقيقه

من مطالبهم التى تشتمل فيما تشتمل على أمان وطنية ينقصها الوضوح والترتيب ٠

واذا كان من الحق أن الجهاز الحكومى كان يعمل فى تلك الأوقات نفسها بنشاط مقرون بشىء من النجاح ، فان (سيسيفاس Sisyphus) (١) مصر كان يجهد نفسه تحمل الصخرة من سفح الجبل الى هضابه فما يكاد يصعد قليلا حتى تفلت الصخرة من يده لتعود ثانية الى السفح ، ولا يلبث هو أن يصعد بها المرة بعد المرة مؤملا أن تؤدى محاولاته الجديدة الى النجاح فى النهاية ٠

وضع أسس الحكم

على أنه قبل أن تدور الآلة الحكومية الجديدة يتحتم وضع أجزائها المختلفة فى مواضعها ، فيجب تأليف وزارة جديدة وبيان مدى سلطة الخديو فى الادارة وتقرير ما بينه وبين سلطان تركيا من علاقة وتفصيل نوع التعاون بين الأوروبيين والحكومة وتأسيس العلاقات بين الحكومة ودائنيها على أسس قانونية باعتباره من أهم الواجبات الضرورية ٠

وتمهيدا لهذا الذى ذكرته أسند الخديو الوزارة الى شريف باشا فقدم على الفور مشروع دستور لم يقبله الخديو ؛ وأدى الى استقالته من منصبه فى ١٨ أغسطس سنة ١٨٧٩ وقبول « سموه » الاستقالة مع التصميم على الاحتفاظ لنفسه بمهام رئاسة الوزارة مؤقتا ٠

---

(١) سيسيفاس رجل جاء ذكره فى أساطير اليونان عن الحكم عليه بحمل صخرة كبيرة والصعود بها فى الجبل ٠ فما يكاد يصل الى نصفه حتى تتدحرج الصخرة الى السفح وهكذا ٠٠

وقد شرح «سموه»(١) للسير فرانك لاسل أسباب رفضه مقترحات شريف باشا ، وسرد سير فرانك أقوال الخديو فى رسالة قال فيها :

يعلم الخديو أنه سيتهم بأن عمله ليس الا محاولة للرجوع بالبلاد الى نظام الحكم الفردى القديم ، غير أنه أكد لى أنه لم يرغب فى ذلك مطلقا ، كما أكد أن التنظيمات التى تطلق الحريات لا تناسب مصر فى ذلك الوقت، وأن مشروع الدستور الذى عرض عليه أشبه الأشياء بديكور المسرح .ولو قصد الخديو تجنب ما توحى به لائحة أغسطس سنة ١٨٧٨ لما منعه شىء ، ولكنه على العكس من ذلك قبل باخلاص مبدأ المسؤولية مما أدى الى سير العمل الحكومى بنجاح . وبالرغم من أن القدر كان يدخر صعوبات ذات طابع آخر لمصر فان التسوية التى أجريت فى سبتمبر سنة ١٨٧٩ ، رسمت بصفة نهائية حدود سلطة الخديو التى يشترك بها فى ادارة شؤون البلاد .

تحديد علاقات مصر بتركيا

أما علاقات تركيا بمصر فان تحديدها أثار صعابا لم تذلل الا بعد مفاوضات دبلوماسية عاصفة ؛ لأن الباب العالى حاول احكام قبضته على مصر بكل ما فيه من قوة ، ولما كان قرار عزل اسماعيل قد اقترن بارادة سنية أخرى هى الغاء فرمان سنة ١٨٧٣ ، فقد كان لابد من اصدار فرمان جديد بدله ، واذا بالباب العالى يجنح الى عدم عرض شروطه على حكومتى بريطانيا وفرنسا قبل اصداره فعلا ، فكانت

(١) الترجمة حرفية ، وأمانة النقل جعلتنى استعمل كلمة (سموه) كما جاءت فى الاصل .

النتيجة ارسالهما أوامر حاسمة الى سفيريهما بالآستانة جعلت السلطان ومستشاريه يفهمون أن مصر ضائعة من أيديهم اذا جرؤوا على تقوية قبضتهم عليها ٠

وكانت النتيجة أيضا أنهم خضعوا لهذا التهديد ووافقوا فورا على مبدأ عرض الفرمان قبل اصداره على الدولتين لبحث شروطه ومناقشتها ، وقد تم بحثها فعلا ومحصت الشروط التي وجب وضعها فى هذا الفرمان ٠

وايضاحا للتعديلات التى تمت نقول فيما يتعلق بفرمان عام ١٨٧٣ ان اسماعيل كان قد حصل على أربعة امتيازات سلم له بها في مقابل الأموال التي أنفقها ببذخ فى الآستانة وهى :

أولا : طرح نظام الوراثة الاسلامى جانبا وجعل وراثة العرش للابن الأكبر للخديو ٠

ثانيا : تخويل مصر حق عقد معاهدات تجارية مع أية دولة ٠

ثالثا : منح الخديو سلطة مطلقة لعقد قروض خارجية ٠

رابعا : الترخيص له بتحديد عدد الجيش المصرى كما يشاء بغير استئذان الآستانة ٠

★★★

فلما ولى توفيق العرش رغب السلطان فى الغاء هذه الامتيازات ، وفى الوقت نفسه لم تكن وجهات نظر بريطانيا وفرنسا متفقة فى هذا الصدد بسبب خطة فرنسا التقليدية التى تهدف دائما الى اضعاف الصلة القائمة بين سيادة تركيا وتبعية مصر ، مادام استقلال مصر أو فصلها عن تركيا كلية أمرا غير ميسور مما جعلها تعارض رغبات السلطان ، وجعل مسيو فورنيير سفيرها فى الآستانة يصر على التمسك باعتراضات حكومته (١) ٠

وهذه الخطة تخالف خطة بريطانيا التى كانت حكوماتها المتعاقبة تعارض منذ أمد بعيد أية اجراءات ترمى الى اسقاط الامبراطورية العثمانية من الحساب ، حتى ان اللورد سالسبرى (وزير الخارجية) لم يجد فى مقترحات السلطان ـ باستثناء وراثة عرش مصر ـ ما يدعو الى معارضتها يضاف الى ذلك أن السير أوستن ليارد أحد ممثلى بريطانيا فى الآستانة كان من أشد مؤيدى تركيا فى هذا الصدد ٠

على أن حكومتى الدولتين تمكنتا مع ذلك من الاتفاق على مسألة الوراثة ٠ فالشريعة المحمدية تجعل وراثة العرش لأكبر أفراد الأسرة سنا ٠ ولكن لما كان هذا النظام مرتعا خصبا طوال التاريخ العثمانى للدسائس وسفك الدماء ، ولا يزال محفورا فى أحد الأبواب الداخلية للقصر الامبراطورى القديم بالاستانة ، ذلك الشعار الذى اتخذه السلطان (بايزيد) لنفسه وهو :

« ان قتل أمير من الأمراء أفضل من فقد مديرية من المديريات » ٠

---

(١) هكذا ذكر المؤلف فى كتابه عن وراثة العرش ولله دين وللقراء دين ٠

وكذلك لما كانت عادة قتل فروع الأسرة المنافسين لصاحب العرش وسيلة يلجأ اليها حكام الشرق لدرء المؤامرات، فان الحكومتين أصرتا على جعل الوراثة فى الفرمان الجديد لابن الخديو البكر ، ولم يسع الباب العالى الا الخضوع والتسليم ٠

ولكن النقاط الأخرى ظلت آراء الدولتين مختلفة عليها، فبينما كتب لورد سالسبرى عن مسألة عدد القوات البرية والبحرية وعقد المعاهدات التجارية :

« ان حكومة جلالة الملكة لا تجد اعتراضا عليهما » ٠

اهتمت حكومة فرنسا كثيرا باقرار حق مصر فى عقد تلك المعاهدات مما جعل الباب العالى يخضع لرأيها ، وجعل الفرمان الجديد مطابقا فيما يتعلق بهذه النقطة لفرمان سنة ١٨٧٣ ، فأما مسألة عدد الجيش فقد ظفر الباب العالى بموافقة الدولتين على القيود التى اقترحها ، ونص الفرمان على ألا يزيد العدد على ١٨٠٠٠ جندى فى وقت السلم ٠

وفيما يتعلق بمسألة القرض الخارجى نص كتاب لورد سالسبرى على أن : « السلطة التى خولت للخديو عقد القروض قد أسيء استعمالها لدرجة رهيبة ، عادت بنتائج خطيرة على رفاهية مصر بحيث يكون من الأفضل سحب هذه السلطة كلية ، لأن البلاد لم تعد تحتمل محاولات جديدة تزعزع الثقة فيها بمثل هذه الوسائل ٠٠٠ » ٠

أما حكومة فرنسا فكانت تتوق الى بعث فرمان سنة ١٨٧٣ بكامل شروطه لولا أنها لحظت عدم اهتمام الحكومة البريطانية بالأمر ، الى جانب النصر الدبلوماسى الذى

أحرزته فى مسألتين من هذه المسائل ، مما اضطرها آخر الأمر الى موافقة بريطانيا على حرمان الخديو من سلطة عقد القروض ·

★★★

ان التنبؤ بشىء ليس من الأمور السهلة وبخاصة فى الشؤون السياسية · وتبعا لهذه الحقيقة ، لم يكن فى مقدور أى انسان أن يعرف سلفا أن الحكومة البريطانية ، ستجد ان أعمال الاصلاح تصطدم يوما ما بعراقيل كانت تعتبر فى عام ١٨٧٩ من الأمور المشروعة والوسائل التى لا تقابل بأى اعتراض عليها ·

ومع ذلك فهذا هو الذى وقع فعلا ، ولعل من العبر أن السياسة الفرنسية عاونت بغير ادراك على تسهيل المهمة التى ألقيت على عاتق بريطانيا فيما بعد ، بينما كانت السياسة البريطانية تعمل بغير ادراك أيضا على وضع صنوف من العقبات أمام نفسها · ومهما يكن من شىء ، فقد تم الفرمان الجديد واحتفل بتلاوته وتسليمه للخديو توفيق فى ١٤ أغسطس بالقاهرة ·

على أن المسألة الثانية التى تلت مسألة الفرمان — كانت الوضع الذى يقوم عليه تعاون الأوروبيين مع الحكومة المصرية ، فقد أرسل شريف باشا عقب تولية الخديو توفيق مباشرة ، كتابا الى كل من ممثلى بريطانيا وفرنسا أبدى فيه أمله « بأنه اذا تم تعيين المراقبين الماليين على أساس دكريتو ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، فان عملهما يجب أن يقتصر على البحث والتحقيق ، بدون أن تكون لهما أية سلطة تنفيذية » ·

وردا على هذه الرسالة كلفت الدولتان قنصليهما بابلاغ شريف باشا « أن حكومتيهما وافقتا من حيث المبدأ على رغبة سمو الخديو فى اعادة انشاء ادارة المراقبة المالية ، وأما التفصيلات الخاصة بعمل المراقبين وحدود سلطاتهما فانها ستكون موضع بحث واتصالات فيما بعد » ٠

وهكذا صار من المحتوم أن يبت فى النقاط الآتية :

أولا : من هما المراقبان اللذان يقع الاختيار عليهما لشغل المنصبين ؟ ٠

ثانيا : ما هى حدود علاقاتهما بالحكومة المصرية ؟

ثالثا : كيف يتم تقسيم العمل بين المراقبين ؟

ولما كانت النقطة الأولى أكثر أهمية ، فان الاعتماد فى اختيار المراقبين قام على التثبت من كمال الخلق وتوافر الهيبة الشخصية فى كل منهما ، أكثر من الاعتماد على تحرى الأعمال التى تسند اليهما بمقتضى دكريتو الخديو ، وسبب هذا أن مركزهما كمستشارين أوربيين للخديو دقيق ملىء بالصعاب ، اذ من واجباتهما أن يبذلا النصح والارشاد ، ولكن بأقل المظاهر التى تنم عنهما كمرشدين أو ناصحين ٠ وهما فوق هذا لا يستطيعان توقع النجاح الا بشرطين : أولهما وجود تفاهم بينهما وبين الحكومة المصرية ، والثانى وجود نفس هذا التفاهم بينهما شخصيا ٠

فاذا فرض وزاد التدخل الأوربى المكروه على حدوده المحتملة فى أعمال الوزراء بدون تخفيف وقعه بتقديم مساعدات أوربية تهدف الى حماية المصالح المصرية ، فان الأمور تنتهى بعد قليل الى انهيار جديد ، واذا حدث أن

وقع الاختيار علـى انجليزى متعصب أو فرنسي متردد ، فان فشل التجربة الوشـيكة التنفيذ يصبح من الأمور المحتـومة بغير مراء ·

ومهما يكن من الأمر ، فقد وقع اختيار الحكومة الفرنسية على مسيو دى بلنيير · بينما اختارني اللورد سالسبرى لمركز المـراقب الانجليزى الذى قبلته بعـد شيء من التردد · أما علاقاتنا بالحكومة المصرية فلم تكن هنـاك صـعوبة لاجابة رغبـات الخـديو عنهـا ، فقـد كنت آنا وزميلى دى بلنيير متفاهمين ـ عندما آخذ رآينا فى الموضوع ـ على أن الظروف حينئذ لا تلائم مطلقا ايجاد حكم أوربى مباشر · وآن الأفضل منحنا سلطة عامة للمراقبة والتفتيش ، مع ترك باقى مهمتنا الينا نديره بما لنا من هيبة ونفوذ شخصى ·

وهكذا نص الدكريتو الذى صدر بهذا الخصوص علـى اسناد أكثر السلطات الخاصة بالتحقيق الينا ، مع حرماننـا من حق ادارة الأعمـال ، كما نص عـلى حقنـا فى تقـديم الاقتراحات وحضور جلسات مجلس الوزراء ؛ لابداء ما يعن لنا من الآراء بغير آن يكون لنا حق التصويت فى المجلس · وآشـار الدكريتو فوق ما ذكر الى أن المـراقبين غـير قابلين للعزل الا بموافقة حكومتيهما ·

ولقد حدث عند احتلال جنودنا مصر بعد ثلاثة أعوام من هذا التاريخ آن احتدم النقاش فى بريطانيا حول أى حزبى الأحرار والمحافظين هو المسئول عن الأحداث التى آدت الى الاحتلال ، واذا كانت اثارة هـذه المسـألة الآن ذات فائدة تاريخيـة صرفة · بينما كانت فى زمانهـا موضـع اهتمام الأحزاب السياسية ، فاننا نستطيع أن نلاحظ من خـلال تلك المناقشات التى احتدم اوارها عام ١٨٨٢ آن الساسة الموالين

لحزب الأحرار أصروا على القول بأن التدخل البريطانى فى الشؤون المصرية ، يرجع فى حقيقته الى أن المراقبة التى كانت مقصورة على المسائل المالية حتى سنة ١٨٧٩ صارت بعد ذلك التاريخ مراقبة سياسية ٠

وحين اعتلى مستر جلادستون منبره فى مجلس العموم يوم ٢٧ يوليو سنة ١٨٨٢ قال تأييدا لهذا الاتهام (١) :

ما هى المراقبة السياسية ؟ انى واثق أنها لم تكن سياسية قبل سنة ١٨٧٩ بدليل أن الحكومة البريطانية لم تكن لها علاقة بها ، واذا كان الواقع أن مصر هى التى اختارت انشاء المراقبة الأجنبية بمحض رغبتها مما عاد على الشعب المصرى بفوائد جزيلة ٠ وان هذا النظام لم يكن يستتبع أى تدخل أجنبى ؛ لأن مصر كانت تملك حق عزل المراقبين ، فانكم باستلابكم هذا الحق من مصر فى سنة ١٨٧٩ قد آتيتم بالتدخل الأجنبى الى صميم البلاد ، وأنشأتموها مراقبة سياسية بكل ما يحمل هذا التعبير من معنى ٠

على أنه برغم قوة هذا المنطق فان تبعة الاحتلال البريطانى ـ كما سيظهر فيما بعد ـ تقع على عاتق حكومة جلادستون نفسه ، أكثر من وقوعها على كاهل حكومة سلفه لورد سالسبرى بغير نزاع ٠

ولقد كانت هناك مسألة ثالثة يجب البت فيها وهى الخاصة بتوزيع العمل بين المراقبين الماليين ٠ فالمراقب الانجليزى كان بموجب دكريتو ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦

---

(١) ليس يعنينا رأى جلادستون أو غير جلادستون عن الفوائد المزعومة التى عادت على بلادنا كما يقول ٠ فالواقع الذى يعرفه الملأ غير ذلك ٠

مراقبا على ايرادات الدولة ، والفرنسى مراقبا عاما على المصروفات ، وحين تعين وزراء أوربيون فى الحكومة المصرية اختص المراقب الانجليزى بوزارة المالية والفرنسى بوزارة الأشغال العمومية ، فصار النفوذ كله فى يد الانجليزى دون زميله الفرنسى (١) ٠

واذا كان انخفاض مركز الفرنسى عن مركز زميله قد أثار حنقه وغيظه عندئذ ، فان الأمور تغيرت ولم يعد من الحكمة ولا من الضرورى أن يستمسك الجانب الانجليزى بهذا الرجحان؛ لأن الموقف بات ينحصر فىأننى أنا وزميلى دى بلنيير اما أن نتعاون معا واما لا ، فاذا تعاونا لم تعد هناك ضرورة لذلك التمييز الذى أخسر من ورائه اخلاص زميلى الفرنسى ، واذا تعذر التعاون فان انهيار نظام المراقبة هو النتيجة التى لا مناص منها ، ولن يحول دون وقوعه أى تفسير أو تقسيم أو تحديد لعمل كل منا ٠

ويجب أن أشير الى أن عدة حلول قد اقترحت لتحديد اختصاصاتنا تحديدا دقيقا كاسناد شئون الوجه القبلى الى أحدنا ، وشئون الوجه البحرى الى الآخر ؛ ولكن الرأى استقر آخر الأمر على ترك الأمر لمحض اختيارنا ورغبتنا ٠

فأما المسألة الأخيرة المفتقرة الى الحل فهى طريقة تنظيم علاقات الحكومة بالدائنين تنظيما مستندا الى تشريع ٠ وبعبارة أخرى ، وجب أن تكون مسألة افلاس مصر المالى مقيدة بقانون ٠ ولما كان التقريران المقدمان من قومسيون

(١) حسبنا هذا الاعتراف عن التضامن الاستعمارى بين فرنسا وبريطانيا وتكالبهما على التهام بلادنا ٠

التحقيق ، قد مهدا الطريق لتسوية الديوان ، فقد كان من المهم الزام جميع الأطراف المعنية بالأمر بقبولهما ٠

على أن هذه البحوث والمناقشات الشاقة أثمرت فى النهاية ٠ ففى ٢ أبريل سنة ١٨٨٠ صدر دكريتو خديوى بتأليف (قومسيون للتصفية) مزود بسلطات كاملة لتنظيم الحالة المالية ، والتزمت الدول مقدما بقبول الحلول التى ينتهى القومسيون اليها ٠ وبناء عليه ، تعين السير ريفرس ولسون رئيسا للقومسيون ، وتعين أربعة من أعضاء (قومسيون تحقيق الديون) أعضاء فيه ، وأضيف عضو فرنسى جديد هو مسيو ليرون ايرول ليصير عدد الفرنسيين خمسة كعدد الانجليز ، كما أضيف اليهم أحد الألمانيين وهو مسيو دى تريشكو لتكون ألمانيا ايضا ممثلة فى القومسيون ٠

ولعل هذا القومسيون هو بعينه قومسيون التحقيق فى واقع الأمر ولا يختلف عنه الا فى زيادة سلطاته وتمثيل أحد الألمان فيه ، وقد روعى عدم ضم المراقبين الماليين اليه ؛ لأن مصالح الدائنين كانت ممثلة تمثيلا قويا فيه ، ومن العدل والسياسة معا أن يظل المراقبان خارج القومسيون ليمثلا المدينين وهم الحكومة والشعب ، فلا مشاحة فى أن الوزراء المصريين ما كانوا ليستطيعوا مقاومة وطأة القومسيون حين يرهقهم ايثارا لمصلحة حملة القراطيس (الكوبونات) المالية الا بمساعدة أوربية ينجدهم بها هذان المراقبان ٠

وهكذا ، تم تنظيم كل جزء فى الجهاز الحكومى ، فتولى العرش خديو جديد ٠ واستقرت العلاقات بينه وبين وزرائه على أسس مرضية ٠ وأسندت الوزارة الى رجل قام بدور عملى

للقضاء على مناقص عهد اسماعيل ، وتحددت علاقات السلطان بالخديو حيث تحميه من أى تدخل متطرف من جانب تركيا ، فى حين أثبت النظام الذى وضع لتعاون الأوربيين مع الحكومة ، والذى يتفق مع وجهة نظر الخديو نفسه ـ أنه نظام كفيل بالنجاح · ويضاف الى ما ذكر أن قومسيونا مختلطا تألف فى النهاية بعد أن زود بسلطات واسعة لتنظيم ما بين الحكومة والدائنين من صلات ، بحيث لم يبق بعد ذلك الا مراقبة سير هذا الجهاز لتعرف مدى صلاحيته ، ومع أن مشكلات كثيرة كانت لا تزال باقية فى البلاد وتجب معالجتها والتغلب عليها ، فان الحالة كانت ـ بوجه عام ـ أكثر اشراقا وأشد تألقا منها فى أية لحظة سابقة فى عهود مصر الحديثة (١) ·

(١) العهود تشرق وتتألق تحت شمس الحرية لا الظلم والاستبداد

المراقبة الثنائية

● عمل المراقبة ● العلاقة بين المراقبين وبعضهما ● العلاقة بين المراقبين والحكومة المصرية ● التأخر فى دفع الجزية ● فوائد الدين الموحد تدفع بواقع ٤٪ ● المشروع المالى المقترح من المراقبين ● ميزانية سنة ١٨٨٠ ● الاصلاحات التى فى المشروع المالى ● الثقة التى أشاعتها المراقبة ● التقارير عن حالة البلاد ● قانون التصفية ــ الخطر العسكرى ٠

فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٧٩ أرسلت كتابا الى السير ادوارد ماليت الذى تعين قنصلا عاما بمصر قلت فيه :

أعتقد بصفة عامة أن البداية طيبة ، وأحسب أننا نستطيع السير قدما بنجاح اذا تساندنا لمدة شهور ، ولهذا آمل مخلصا ألا يحصل تغيير فى الوزارة ، وألا يحدث شىء غير متوقع من هذه الأحداث التى يغلب وقوعها فى الشرق وتؤدى الى قلب الاوضاع ، ومحاولة بداية جديدة للعمل ٠

والواقع أن أهم شرطين للنجاح هما « الوقت » « واستقرار الحالة السياسية » ، ولعل الشرط الأول وهو الوقت قد أمكن الاستفادة منه الى حد ما ٠

فقد طالت مدة وزارة رياض باشا الى عامين تقريبا ووصفها شاهد عيان دقيق الملاحظة فيما بعد « بأنها ــ رغم أخطائها ــ أفضل وزارة أدارت شؤون مصر اطلاقا » ·

ويرجع انتظام أعمال الادارة الحكومية الى سببين : أولهما توطد الصلات بين المراقبين ، والثانى الاتفاق على تسوية مؤقتة بينهما وبين الحكومة ، ولقد ذكرنا فى الفصل السابق أن البحث دار ــ قبل تعيين المراقبين ــ حول تقسيم العمل بينهما ، فالذى حدث بعد ذلك كان ترك الأمر لى ولزميلى دى بلنيير ندبره فيما بيننا ، وكان الحل الذى انتهينا اليه بسيطا ، وهو عدم محاولة ايجاد هذا الحل مطلقا مستعيضين عنه بدوام اتصالنا ببعضنا ، ومزاولة أعمالنا بتفاهم واتفاق ، لأن أى تحديد دقيق لوظيفة كل منا كان أمرا بالغ الصعوبة ولا لزوم لوجوده ·

ولعل انشاء علاقات طيبة مع الحكومة المصرية كان أكثر صعوبة من مسألة علاقات المراقبين ببعضهما ، فبالرغم من أن رياض باشا كان رجلا أمينا ومنطويا على نوايا طيبة ، فانه كان غير كفء لمعالجة الاضطراب المالى بغير معين · وكان رغم ادراكه حاجة البلاد للمساعدة الأجنبية ، لا يستسيغ هذه المساعدة فى أية صورة تجىء أوروبا بها ·

كان رياض باشا مصلحا فى ذاته ، وطالما اعترض بجرأة على عيوب عهد اسماعيل ، ولكنه كان بطىء الخطى فى قبول النهاية المحتومة التى توحى بأن أى اصلاح غير مستطاع فى مصر بغير أوروبا ومساعدتها ·

ان المبدأ القائل « بأن الذى يطلب الغاية يرضى بالوسيلة » لم يكن له وجود فى عقيدة رياض السياسية ، وكان

واضحا فى تلك الظروف أن النجـاح رهن بانكار الذات من جانب المراقبين ، بحيث يكتفيـان بشـد الخيـوط من وراء الكواليس ، ويتجنبان الظهور على المسرح الا لماما ·

وقد كان هناك شيء مهم يكفـل النجـاح هـو شـعور الوزراء والشعب بفائدة المراقبين الى جانب ضرورة أخرى هى توخى العدالة والاخلاص فى العمل لتكونا كمنطقة حرام بين الحكومة وداتنيها ، اذ لا شك فى أن الوزراء المصريين مجردون من القوة التى تجعلهم يعارضون أى ضغط تمليـه مصـلحة الأوربيين ، كمـا أنهـم عاطلون من الدراية التى تهيؤهم لمقاومة ذلك الضغط ·

وقد كانت سياستى وزميلى دى بلنيير هى التعاون بأكثر ما يستطاع مع الحكومة ؛ لحمايتها من أية مطالب فادحة أو أى عدوان على حقوقها ، وقد رجونا بهذا المسلك أن نشـيع الثقة فى نفوس الوزراء والشـعب ، ونزيل بالتدرج سـوء عقيدتهم فى الأوربيين ، كما كان فى حسباننا أن نجاحنا ولو مرة واحدة فى بعث الثقة فى نفوسهم ، سيؤدى الى انقيادهم لنصائحنا ، وتمكيننا من استعمال نفوذنا لما فيه ضمان منفعة مصر ودائنيها فى وقت واحد ·

التنظيم المالى وتسوية الديون

ومن حسن الحظ أن الظروف المواتية سنحت فى غـير ابطاء لتنفيذ هـذه السياسـة ، فان موعد سـداد أقساط الويركو « الجزية لتركيا » وسداد فوائد الدين الموحد عن نصف سنة ، كان حان دون أن يكـون فى الخزانة ما يكفى للسداد ، وقبل أن أكون أنا وزميلى بلنيير قد جئنا مصر بعد·

فلما طلبت الحكومة نصيحتنا تلغرافيا كان واضحا أنها تحرجت من مسؤولية التوقف عن الدفع ، فطلبت افادتها عما اذا كانت تستطيع اقتراض ما يكفى لأداء تلك الالتزامات ، ولم يكن مفر من ارسال جواب حاسم لأن عدم دفع دين الويركو يؤدى الى نتائج ضارة ، ويمكن أن يقال مثل هذا بالنسبة لفوائد الدين الموحد ٠

ولما كان أهم شيء هو تجنب الطرائق الملتوية القديمة بصفة نهائية ، فان السبيل الواجب اتباعه كان دفع مرتبات موظفى الحكومة فى المقدمة ، ثم سداد أقساط الجزية فى حالة توافر المال ٠ فأما فيما يتعلق بسداد فواتير الدين الموحد فلا ينبغى مطلقا تحصيل ضريبتها مقدما ، واذا حل موعد دفع تلك الفوائد ولم تكن الأرباح المخصصة لسدادها كافية ، وجب اجراء عملية توزيع الموجود فعلا على الدائنين بنسبة الديون التى لهم ٠

ولقد نشر الكتاب الذى أرسلناه من باريس بهذا المعنى في الصحف ، وكان من نتائجه تأخير دفع الويركو للباب العالى بعض الوقت ، كما كان من نتائجه عدم دفع فوائد الدين الموحد مطلقا ، وقد كان المبلغ المستحق الدفع فى أول نوفمبر ٠٠٠ر٩٨٩ر١ جنيه ، وكانت نسبة الفائدة المقررة فى دكريتو ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ وقدرها ٦٪ لا تزال سارية لعدم تعديلها بصفة قانونية ، فلما حل يوم السداد « أول نوفمبر » كان المبلغ الموجود فعلا لدى قومسيرى الدين هو ٠٠٠ر١٤٧ ر١ جنيه ، ولذلك اكتفى بدفع الأرباح على أساس ٤٪ لحملة القراطيس (الكوبونات) ٠

على أن خطوة آخرى لها أهميتها تمت عقب وصولنا الى مصر مباشرة ، فقد عانى قومسيون التصفية صعوبات كثيرة

حالت دون تمكنه من وضع النظم الخاصة بتشكيله وأعماله وكانت شكوى البلاد وشكوى الدائنين عامة وكثيرة ، فسارعنا الى ابلاغ الحكومة موافقتنا على أن تطرح القيود الدبلوماسية جانبا ، وأن تقوم باعداد مشروع يعرض على القومسيون فى حالة تشكيله ، وفى الوقت نفسه يمكن تنفيذه دون حاجة الى اصدار تشريع بشأنه فى حالة عدم تشكيله ، فقبلت الحكومة هذا الاقتراح ، وبعد مشاورات معها فى هذا الشأن أخذنا أنا وزميلى على عاتقنا اعداد هذا المشروع .

وفى أول يناير سنة ١٨٨٠ قدمنا التقرير الذى أعددناه الى الخديو وقلنا فيه :

ان العيب الرئيسى فى مسألة تنظيم الحالة المالية — فى جميع المحاولات السابقة كان انطواءها على تفاؤل أكثر من اللازم .

والواقع أن الارشاد الى مواضع الخطر كان أمرا ضروريا للغاية ، فقومسيون التحقيق كان قد وافق على جعل فوائد الدين الموحد بنسبة ٥٪ بينما رأيت أنا وزميلى دى بلنيير أنها نسبة كبيرة ، ويجب أن تكون ٤٪ وهى النسبة التى كانت مقبولة لدى الجمهور ، وارتاح كثيرا لخفضها فلما ذاعت هذه المقترحات أثرت تأثيرا طيبا فى السوق حتى ارتفع سعر الموحد من ٥١ الى ٥٦ ، وكان قد حل فى الوقت نفسه دفع ١٫٦٨٤٠٠٠ جنيه الى حملة القراطيس ، قيمة كوبونات متأخرة سدد جزء من فوائدها من قبل ، فعلقنا على هذا الموضوع بقولنا : (ليس لدينا أى أمل فى سداد هذا المبلغ) !! .

اعداد ميزانية سنة ١٨٨٠

ولقد كان علينا بعد ذلك أن نهيىء ميزانية سنة ١٨٨٠ ، وكان قومسيون التحقيق قد قدر الدخل بمبلغ ٩٫٠٦٧٫٠٠٠ جنيه ، فاعتبرناه تقديرا مغالى فيه، وأنقصناه الى ٨٫٥٦٢٫٠٠٠ جنيه ، يخصص ٤٫٣٢٣٫٠٠٠ جنيه منها لنفقات الحكومة ودفع الجزية السنوية (الويركو) ويخصص الباقى وقدره ٤٫٢٣٩٫٠٠٠ جنيه لحساب فوائد الدين المصرى .

وفى نفس الوقت قدم قومسيون التحقيق كافة اقتراحاته عن اصلاح الحالة المالية ، فتقرر فى ٦ يناير سنة ١٨٨٠ الغاء دين المقابلة ، وفى ١٨ يناير تقررت زيادة ضرائب الأراضى العشورية ١٥٠٫٠٠٠ جنيه سنويا ، وفى ١٧ يناير ألغى مال الأعناق (الضريبة الفردية) . وكان يعطى ايرادا مقداره ٢٠٥٫٠٠٠ جنيه ، كما ألغيت الضريبة المهنية على الأفراد الذين لا مهنة لهم الا الزراعة .

وألغيت كذلك الدخولية ، وخفضت فى القرى عوائد الطرق والأسواق والقبان (أى الموازين) كما ألغيت مكوس ١٠٥ أصناف من أصناف الحاصلات الزراعية الواردة الى المدن . وهذا بخلاف أربع وعشرين ضريبة ألغيت بجرة قلم وكانت من الضرائب الصغيرة التى طالما تبرم بها الجمهور .

ولقد أدخل اصلاح مهم على طريقة جمع (ضريبة الملح): فبمقتضى قانون صدر سنة ١٨٧٣ كان لزاما على كل فرد من الشعب أن يقدم للحكومة كمية من الملح سنويا . والطريقة المتبعة فى تقديرها هى احصاء عدد سكان كل قرية بالتقريب ، ثم تقسيم هذه الضريبة عليهم ليؤدوها متضامنين

وبعبارة أخرى ، تحولت ضريبة الملح الى ضريبة الأعناق يستوى فى أدائها الذين يملكون كميات ضخمة والذين يملكون كميات قليلة أو لا يملكون أية كمية على الاطلاق ، وذلك بدون نظر الى ما قد يطرأ من تغيير فى عدد سكان كل قرية منذ سنة ١٨٧٣ . وطبيعى أن عيب هذا النظام كان من الوضوح بحيث أدى الى الغائه ، والاستعاضة عنه بتشريع يبيح للحكومة احتكار الملح .

فأما نظام دفع ضريبة الأراضى صنفا لا نقدا ، وهو النظام الذى كان متبعا فى بعض جهات الوجه القبلى كما كان سببا لكثير من المضار ، فقد صار ضغطه بحيث لا تجبى الضريبة من ذلك الوقت فصاعدا الا نقدا ، مع تنظيم مواقيت سداد الاقساط بما يتفق مع راحة الزراع ، وفى الوقت نفسه سجلت أسماء دافعى الضرائب فى سجلات مخصوصة وأعطيت لكل منهم صورة من المدون فى السجل توضح جملة ما سيدفعه ومواعيد السداد ، وجماع القول أن هذا الاصلاح فاق جميع الاصلاحات الأخرى ، وكان أكثرها فائدة للناس .

ولعل من المهم أن أشير الى أنه بالرغم من مضار هذه الضريبة التى أثقلت كاهل البلاد ، فانها كانت شيئا تافها بالقياس الى المضار الناتجة من طريقة تحصيلها ، فقد كانت تجبى فى غير الأوقات المناسبة لدافعيها ، ولم يكن واحد منهم ليعلم ما يجب عليه دفعه ، مما فتح الباب واسعا للنهب وتحصيل ضرائب غير مشروعة .

ولقد تم فى نفس الوقت تحسين نظام دفع أجور صيارف البلاد اذ كان المتبع عدم ربط مرتبات لهم ، اكتفاء بأن يأخذوا نسبة معينة مما يحصلون من أموال . واذا كانت

هذه الاصلاحات قد أمكن تنفيذها بنجاح ، فالفضل فى هـذا يعود الى التعاون الصـادق الذى توافر بيننا وبين الوزراء المصريين ، والذى يدل على أن نظام المراقبة المالية قد بعث الثقة فعلا فى النفوس .

وانى لاذكر حادثا يستند بدرجة كبيرة الى هذه الثقة ، فقد تألفت فى بريطانيا نقـابة ضمت بعض ذوى السـلطة والنفوذ بقصـد شراء سكك الحديد المصرية ، فلمـا عرض ممثلوها مقترحاتهم على الحكومة المصرية تطلع الوزراء الى المراقبين ــ وبخاصة المراقب الانجليزى ــ ليعرفوا رأيهما أولا .

ولما لم يسبق لهم أن رأوا أجنبيا واحـدا يعمـل لغـير مصلحة مواطنيه فقد دهشوا أشد الدهشـة عنـدما قلت لهم خلال المناقشة بمجلس الوزراء :

« انهـم أصحاب الحق فيما يقـررون ، فاذا رفضـوا العرض فلن أحملهم على قبوله ، واذا قبلوه من حيث المبـدأ فانى مستعد لبحث التفاصيل والتحقق من أنهم سيحصلون على شروط مناسبة » .

ولقـد قرر الـوزراء ــ كما توقعت ــ رفض العرض فورا ، ومن ذلك الوقت لم أجد أية صـعوبة فى حملهم عـلى قبول نصائحى ، حتى انه عندما طلب منى بعـد ذلك بتقليل اقتراح ما يوفق بين الحكومة وبين المقاولين جرينفلد وشركاه الذين يطالبونها بمبالغ طائلة عن مقاولة ميناء الاسكندرية ، أعددت مشروع التوفيق رغم تعقد المسـألة وكثرة صعوباتها فى خلال ٤٨ ساعة ، ووقع رياض باشا رئيس الوزارة عقد الاتفاق .

ومما يستحق الذكر أنى كنت أعددت هـذا العقـد فى الساعة الثالثة بعد الظهر ، وأبدى ممثلو الشركة رغبتهم فى اتمام كل شيء قبل الساعة الخامسة ليأخذوا القطار الى الاسـكندرية ويدركوا احدى السـفن المتجهـة الى اوربا . فبالرغم من صعوبة تنفيذ هذه الرغبـة لأن رياض باشا لم يطلع على تفصيلات الموضوع ، فقد وعدت الممثلين ببذل غاية الجهد ، وذهبت بالعقد توا الى رياض الذى قال بعد أن أوضحت له الشروط بأنه يوافق على العقد ما دمت أنا مقتنعا بما فيه ثم امضاه فورا دون أن يقرأه .

أثر الغاء الضرائب الظالمة

ولعل من دلائل استقرار الأمور أن السير ادوارد ماليت كتب الى وزارة الخارجيـة البريطانيـة فى ٣٠ أبريل سـنة ١٨٨٠ قائلا : « أن المراقبين الماليين لم يضطرا الى طلب أية مساعدة سياسية منه فى أى ظرف من الظروف » ..

وفى خلال صيف سنة ١٨٨٠ طلب السير ماليت تقارير من القناصل الانجليز فى مصر عن الحالة فى مناطق أعمالهم ، فكانت ردودهم متفقة جميعـا فى أن شعور الرضى أصـبح عاما ، والضرائب تجبى بانتظام ، ونسبة الفوائد التى يحصل المرابون عليهـا فى القـرى انخفضت الى النصـف ، وثمن الأراضى زاد ١٠٠٪ فى بعض الحالات ، واستعمال الكرباج قل الى درجة ملموسة .

وبينما كانت هـذه الاصـلاحات تزدهر وتتقدم أمكن تذليل المصـاعب التى اقترنت بتأليف قومسيون التصفية ، فبعد ثلاثة شهور تصرمت فى المناقشات أمكن اتفاق أعضـائه على صيغة قانون عرض على الخديو وأمضاه فى ١٧ يوليـو

سنة ١٨٨٠ ومما يذكر أن القانون لم يرفق به تقرير من الأعضاء يفسر مواده وبنوده ٠

وقد جاء فى الخطاب الذى أرسله سير ريفرس ولسون فى ٢٨ آبريل سنة ١٨٨٠ الى لورد جرانفيل الذى خلف لورد سالسبرى على وزارة الخارجية ، أن السبب فى عدم وضع تقرير مفسر لمواد القانون المذكور هو الاشفاق من أن اختلاف الآراء الموجود بين الأعضاء حول بعض النقاط ، يقوم حائلا دون وضع تقرير اجماعى منهم ، كما يؤدى الى ابداء تحفظات ومعارضات تنتقص من قوة قرارات القومسيون ٠

وقد يكون من غير المهم الاطالة فى بيان تلك الاختلافات، اذ يكفى القول بأن بعض الأعضاء المؤيدين من المراقبين الماليين كانوا فى جانب اتخاذ الحيطة فى تقدير الدخل والمصروفات ، وأرادوا الاحتفاظ فى باب المصروفات بقدر احتياطى ينفق فى مصلحة البلاد ، بينما أسرف البعض الآخر فى تفاؤلهم عند تقدير قيمة الدخل ، فحاولوا انقاص قيمة المصروفات الادارية الى أقل حد ممكن ، وكان هدفهم بالطبيعة مصلحة حملة القراطيس !

غير أنه أمكن مع ذلك الوصول الى التسوية التى قضت بتقدير الدخل بمبلغ ٨٫٣٦٢٫٠٠٠ جنيه فى كل من عامى ١٨٨٠ ، ١٨٨١ و ٨٫٤١٢٫٠٠٠ جنيه فى كل من السنوات التالية ٠ أما مصروفات ادارة الشئون العامة للدولة ، فقد قدرت بمبلغ ٤٫٥٢٠٫٠٠٠ جنيه مع تحديد فوائد الدين الموحد بنسبة ٤٪ وادماج أهم القروض القصيرة الأجل فى الدين الموحد ٠

وأما الديون السائرة فقد اعتمد مبلغ ٥٫٦٠٠٫٠٠٠ جنيه لقراطيس(*) جديدة من الدين الممتاز يستعان به فى السداد بطريقة التوزيع على الدائنين بنسبة ديونهم ، وقد صار تقسيمهم الى ثلاث فئات هى : (دائنون ممتازون ـ ودائنون ذوو حقوق خاصة ـ ودائنون عاديون) فأما الفئة الأولى فقد سددت الديون كاملة لأصحابها ، وأما الثانية فقد أمكن الاتفاق على تخفيض مطالبها ٧½٪ وأما الفئة الثالثة فقد اخذ الدائنون ٣٠٪ من قيمة ديونهم نقدا ، وصار اعطاؤهم الباقى وقدره ٧٠٪ من ديونهم قراطيس من الدين الممتاز ٠

ويمكن أن يقال بأن الفئة الأخيرة خسرت ٨½٪ من قيمة الديون التى لها بحسب الأسعار فى ذلك الوقت ، ولكن التسوية كانت على كل حال عادلة ، وليس من عيب بها الا تخصيص نسبة كبيرة من الدخل هى ٦٦٪ لسداد حقوق الدائنين وما يتبقى منه للحكومة وهو ٣٤٪ لا يكفل سداد نفقاتها بحال ٠

وهكذا تحسنت الأمور فى مصر بتنفيذ كثير من المشروعات الاصلاحية النافعة ، واختفاء طائفة من النظم القديمة الظالمة اختفاء تاما ، وتأسيس علاقات الحكومة بدائنيها على أسس مستندة الى القانون ، وتحقيق الملاءمة بين الديون رغم وطأتها الثقيلة وبين ما تطيقه موارد البلاد ٠

على أنه برغم هذا كله لم يخل الأفق من نقط سوداء تراءت فيه هنا وهناك ، فمثلا وزعت شكوى على ضباط

(*) يقصد بالقراطيس الكوبونات التى كانت تعطى للدائنين لصرف قيمتها من الخزينة الأميرية عند حلول موعد السداد وذلك بلغة العصر ٠

الجيش كتبت بلغة تتير حفيظة المسلمين على المراقبة الأوربية ، واختتمت بالتهديد بأن الضباط قد يضطرون الى امتشاق الحسام لبلوغ غاياتهم ٠

كرومر ينقل الى الهند

وفي شهر يونيو سنة ١٨٨٠ عينت عضوا ماليا في مجلس الحاكم بالهند ، على أن يخلفني السير أوكلند كولفن في منصبي بمصر ، وفي ديسمبر سنة ١٨٨٠ عرجت عليها وأنا في طريقي الى الهند ، فتبينت من ماجريات الأمور أن الخطر الوحيد الذى يهدد البلاد ، انما ينبع من الحقيقة الناطقة بأن أحداث عام ١٨٧٨ بعثت الاضطراب في الجيش وهزت نظامه بعنف ٠

ولقد حذرت رياض باشا من هذا الخطر قبل رحيلي وألححت عليه لكي يعالج أية مظالم يكون الجيش محقا في شكواه منها ، وألا يتردد في معاملته بأقصى الشدة عند أية بادرة من بوادر العصيان ، ولكنه أجاب بأن تحذيرى لا موجب له لأنه لا يتوقع أى خطر من ناحية الجيش !

ومهما يكن من الأمر، فقد صار واضحا أن مصر ــ في ذلك الوقت على الأقل ــ سارت في طريق الاصلاح باعتدال ، وأن كل ما كانت في حاجة اليه هو « الوقت » لتتمكن في مداه من اقامة الأبنية فوق هذه الأسس التى تم وضعها بعد بذل الجهود واحتمال كثير من المشاق ٠

عصيان الجيش

● تذمر ضباط الجيش ● عريضتهم الى رياض باشا ● عصيان اول فبراير سنة ١٨٨١ ● عزل وزير الحربية ● شطط سلوك الخديو ـ مسلك قنصل جنرال فرنسا ● ازدياد التذمر فى الجيش ● تمرد يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ ● السير اوكلند كولفن ● مطالب الثوار ● عزل الوزارة ● امتناع شريف باشا من قبول الوزارة ● تعيينه رئيسا للوزارة ● تأييده للمراقبة الأوربية ● عرابى حاكم مصر الحقيقى ● سلوكه يرجع الى الخوف ● الحالة الناشئة عن العصيان ٠

فى عام ١٨٤٠ كتب سيرجون بورنج ما يأتى :

ان مركز العثمانيين عظيم فى مصر ، فنفوذهم كبير جدا ، وأعلى وظائف الدولة فى أيديهم ، ولا شبهة فى أنهم هم الذين يأمرون وينهون فى طول البلاد وعرضها ، وبرغم قلة عددهم فانهم طغاة ٠ وبرغم كثرة العرب فانهم خاضعون٠

ولئن ساهم المصريون بعد هذا الذى كتبه سير جون بورنج بنصيب أوفى فى ادارة شؤون البلاد ٠ فان الأتراك ظلوا أصحاب السلطة العليا فى سنة ١٨٨١ كما كانوا فى سنة ١٨٤٠ فيما عدا مرفق الجيش الذى تناقص عددهم

نفوذهم عليــه مع مضى الــوقت ، وذلك لأن العنصر
، فى الضباط آخذ يتزايد عدده منذ أيام عباس الأول
، واسماعيل ، زيادة حدت من نفــوذ البقيــة الباقيــة
نصر التركى ، وان بقى لها بعض السيطرة على الجيش
لة عددها ٠

اذا بلغنا عام ١٨٧٨ وجدنا أن عددا كبيرا من الضباط
مصريون قد أحيلوا الى الاستيداع (بنصف مرتب) ،
جدنا أن الجهود التى نجحت فى تحسين حالة الموظفين
يين دون رجال الجيش قد أثارت حفيظــة الضــباط
فت غضبهم ، وهى التى أدت الى تقديم الشــكوى الى
، باشا فى ١٥ يناير سنة ١٨٨١ ٠

عرابى الضــابط الفــلاح

ن أحمد عرابى المصرى سليل الفلاحين وقائمقام الآلاى
ع بالجيش هو الذى سارع الى قيادة هــذه الحركة التى
ت بتقديم العريضة الى رياض ٠ ولكن اعداد الشــكوى
، مسألة العريضة كانا من صنع القائمقام على فهمى بك
الآلاى الأول الذى كان موضع مراقبة خاصة من جانب
و باعتباره الآلاى الذى يحرس القصر ٠

ولقد قامت فى وقت من الأوقات علاقات وثيقة بين على
وبين الخديو لم تلبث أن انقطعت منــذ قليــل ، ومن
، الشرق أن الرضى بالبقاء فى مواضع الخطر معرة غير
ة ، ومن هنا صمم على فهمى على تقوية مركزه باظهــار
منصر المصرى فى الجيش لن يكون كما مهملا بعد ذلك ،
شخصيا لن يقبل ان يعاقب بالفصل من الجيش أو النفى
بلاد !!

اتهمت العريضة عثمان رفقى باشا وزير الحربية (بظلم الضباط المصريين المستحقين للترقية ، ومعاملتهم كأعداء له حتى لكأن الله قد أرسله ليصب نقمته عليهم ، الى جانب فصلهم من الجيش بغير أن يحقق معهم تحقيقا قانونيا) • وقد ختم الشاكون العريضة بالتماس مطلبين أولهما : عزل وزير الحربية « لعدم صلاحيته لتبوأ مركزه الكبير » والثانى : اجراء تحقيق للتثبت من أهلية الذين تمت ترقيتهم واستحقاقهم لها ، قائلين (ان مناط الترقية هو الكفاءة والمعرفة ، وكفتنا فى هذه الناحية ترجح كثيرا كفة الذين ظفروا بها دونهم) •

وقد قدم الضابطان (عرابى وعلى فهمى) العريضة بنفسيهما الى رياض باشا الذى لم تكن له دراية بالشؤون العسكرية ، ولم يسبق له الاضطلاع بشؤون الجيش باعتبارها تابعة للخديو مباشرة ، فحاول بغير جدوى حملهما على سحبها قاطعا عهدا على نفسه باجراء تحقيق يتقصى أسباب ما يشكوان منه •

وبعد أسبوعين بذلت خلالهما جهود أخرى فاشلة ـ وصل الى علم الضابطين أن شكواهما كانت موضع استنكار الخديو وحاشيته التركية ، ومن الناحية الأخرى حدث فى نفس الوقت أن لمح القصر لرياض باشا بأن تخاذله فى مسألة الشكوى ، من شأنه أن يلقى ظلالا من الشك على ولائه للخديو !

الخديو يقرر القبض على عرابى

فعندئذ صمم رياض على اتخاذ قرار سريع فى المسألة ، وحين انعقد مجلس الوزراء برئاسة الخديو فى ٣٠ يناير

(بدون أن يسمح للسير كولفن ومسيو بلنيير بالحضور وهو اجراء خاطىء للأسف) نوقشت المسألة وأجمعت الآراء على رفض أى اقتراح يقوم على التسوية ، كما تقرر القبض على الضابطين لمحاكمتهما عسكريا ، مع جواز اجراء تحقيق بعد ذلك لبحث أسباب شكوى ضباط الجيش ، وأعقب هذا كتابة أمر وقعه الخديو لدعوة الضابطين للذهاب الى وزارة الحربية فى أول فبراير سنة ١٨٨١ ٠

ولما كان من الظواهر العجيبة فى الأوساط الرسمية بمصر استحالة الأسرار ، فان الضابطين علما بقرار الوزراء فور صدور ؛ ومن ثم سنحت لهما فرصة التأهب لما قد يحدث ٠ وكان من بين الاحتياطات المتخذة لسلامتهما أنه فى حالة عدم عودتهما بعد ساعتين من ذهابهما الى وزارة الحربية تسارع قوات آلاياتهما الى إنقاذهما من الاعتقال ، وفى نفس الوقت أرسلت رسالة الى بلدة طرة التى تبعد عشرة أميال عن القاهرة ليشترك الآلاى المرابط بها مع الآلايات السابقة عند الضرورة ٠ ومن الحق أن هذه الخطة نفذت بمنتهى الدقة والاخلاص ٠

حادث قصر النيل

ان دعوة عرابى وزميليه (يقصد على فهمى وعبد العال حلمى) الى قصر النيل فى ذلك اليوم كانت مصوغة فى قالب الرغبة فى تكليفهم باعداد اجراءات زواج احدى الأميرات ، فلما وصل عرابى وعلى فهمى فى الموعد المحدد ومعهما القائمقام عبد العال حلمى اعتقلوا فى الحال توطئة لمحاكمتهم ، ولكن هذه المحاكمة لم تكد تبدأ حتى كانت الآلايات بكامل قواتها من ضباط وجنود قد وصلت الى وزارة الحربية بقصر النيل ، واقتحم أفرادها غرفة المحاكمة ثم

اعتدوا بعنف على وزير الحربية « عثمان رفقى » وحطموا الأثاثات ، وأنقذوا القواد الذين ساروا بهم توا الى الخديو بقصر عابدين للمطالبة بعزل ذلك الوزير

أما الخديو ، فقد التف حوله وزراؤه وبعض الشخصيات الكبيرة حيث اقترح بعضهم مقاومة هذا العصيان بالقوة ؛ ولكن صعوبة تنفيذ الاقتراح عمليا كانت ماثلة للعيان لعدم وجود القوة التى يمكن أن تقوم بمهمة المقاومة ، واذا كان آلاى العباسية التى تبعد ميلين عن القاهرة قد أبدى وحده شيئا من الولاء للخديو بامتناعه عن الاشتراك مع الآلايات الأخرى فى المظاهرة ، فالواقع الذى لا مراء فيه أن ضباطه الأتراك هم الذين أجبروا الجنود على البقاء فى مراكزهم وعدم الانضمام الى المتمردين ، وأن منعهم كان أقصى ما استطاعوا عمله ، لأن تكليف الجنود بما هو أكثر من هذا وحملهم على الدفاع عن الخديو ضد المتمردين كان من الأمور التى لا يقبلونها بحال ٠

ومما يستحق التنويه أن آلاى طره أسرع الخطى نحو القاهرة طبقا للخطة الموضوعة من قبل ، وأصر على متابعة السير والوصول الى القاهرة ، بالرغم من أن رسل القصر قابلوه فى منتصف الطريق وأبلغوه نبأ عزل وزير الحربية المكروه ، محاولين بذلك اقناعه بالعدول عن اتمام الرحلة والعودة الى مقره بطره ٠

كانت المقاومة مستحيلة اذن فى تلك الظروف ، وهذا هو الذى اضطر الخديو الى دعوة الضباط الثلاثة بعد شىء من التردد ؛ ليبلغهم صدور أمره بعزل وزير الحربية عثمان رفقى ، وتعيين محمود سامى البارودى فى مكانه ، وقد

تلقى الضباط هذا التصريح بالابتهاج ثم انصرف الجنود الى معسكراتهم وعادت الحالة مؤقتا الى الهدوء • كما عاد الضباط الثلاثة ودخلوا على الخديو ثانية ملتمسين العفو عما بدر منهم ، ومجددين اخلاصهم له لأنه أصدر أمرا جديدا ببقائهم فى نفس مراكزهم السابقة •

مسئولية الخديو توفيق

ان هذا التمرد هو الثانى من نوعه فى تاريخ الجيش المصرى (١) ، وقد سار على وتيرة التمرد الذى سبقه ، فبدأ بترديد شكاوى حقة لم تجد آذانا تصغى لها ، ثم تدرج الى عصيان ، وانتهى آخر الأمر الى تسليم المسؤولين تسليما تاما للمتمردين • فالمسألة كما ترى عولجت أسوأ معالجة ، ويبدو أن الخديو مسؤول عنها الى حد كبير ، اذ كان الواجب عليه أن يسلك من مبدأ الأمر أحد طريقين ، اما استمالته قوة كافية تقف الى جانبه ليسحق بها العصاة سحقا ، واما ترضى الضباط قبل أن يتحول تبرمهم الى تمرد وعصيان ، فأما محاولة التنكيل بالقواد ، وفرض عقوبات عليهم بدون أن تسنده قوة تكفل تنفيذ ما تصدره المحكمة العسكرية من أحكام عليهم ، فهى أسوأ الطرق وأبعدها عن الحكمة والسداد •

ولقد وصف السير ادوارد ماليت سوء معاملة الضباط (بأنه كاف للقضاء على كل ثقة لهم فى الخديو وحكومته ولو أنها معاملة تتفق تماما مع تقاليد الساسة الشرقيين وأساليبهم فى الحكم) ••• غير أن الضباط والجنود المصريين تعلموا

---

(١) لم يكن تمردا ولا عصيانا • وانما كان ثورة أمة وفورة شعب يتطلع الى الحرية (المترجم) •

للمرة الثانية يومئذ أن ليس عليهم الا التكتل والثبات لينالوا كل ما يطلبون ، ولعل نجاحهم سيشجعهم للمرة الثالثة يوما ما على المبادرة الى التمرد اذا ما حزب الأمر وأوجبته الظروف ·

فـوز الجيش وقلقـه

ومع ذلك كله ، فان نوعا من التهادن قام بين الخـديو والضـباط « المتمردين » فى تلك الآونة برغم الشـكوك والمخاوف التى أقضت مضاجع الطرفين ، فالخديو والوزراء من ناحية تهيبوا حـل الآلايات المتمردة ، بل تهيبوا مجـرد نقلهـا من القـاهرة الى الأقاليم ، والضباط من الناحيـة الأخرى شعروا رغم فوزهم الساحق بالقلق على أنفسهم من جراء ما اقترفوه ، فارتابوا فى نوايا الخديو الى حد الظن بأنه سيلغى أمر العفو عنهم عند أول فرصة ، ويستبدل به عقوبات صارمة ينزلها بهم ، ولعل قلقهم من ناحيـة رياض باشا كان أشد من قلقهم من ناحية الخديو ، ولهـذا السبب لجأوا الى عدة مؤامرات هدفت الى التخلص من وزارته ·

ولقد لقيت تلك المؤامرات تشجيعا من الكونت دى رنج قنصل عام فرنسا الذى كان يلتقى بالقواد الثلاثة بين وقت وآخر ، ولا شك فى أن مسلكه كان من الأسباب التى زادت فى تعقيد الحالة ، لأنه اذا كانت البـلاد قد عانت الأمرين من اضطراب الحـالة الماليـة وسوء الادارة « وتمرد » الجيش ، فان اضافة مؤامرة جديدة الى تلك الكوارث بواسطة ممثـل دولة فرنسا ، من شأنها أن تضـع الحكومة المصرية فى مركز غير محتمل ، وان تحرج مركز رياض باشا وتدفعه الى ابداء رغبته فى الاستقالة لولا النصائح التى تلقاها للعـدول عن تقديمها ·

نقــل القنصــل الفرنسى

على أن الخديو حسم أمر البارون دى رنج حين كتب الى رئيس جمهورية فرنسا شاكيا من تصرفاته ، وكانت النتيجة أن اســتدعته بلاده ورحل عن مصر فى ٢٨ فبراير ســنة ١٨٨١ ٠٠٠ وعقب ذلك دعا الخديو كبار الضباط ، وصرح لهم بأنه وضع ثقته الكاملة فى رياض الذى أطرى مزاياه ، ثم أصدر أمره بزيادة مرتبات الضباط المصريين المستودعين، كما أصدر أمرا عالّيــا آخــر يقضى بمعاملة جميع الضباط مستقبلا على قدم المساواة سواء أكانوا أتراكا أم جراكســة أم مصريين ٠

ولا شك فى أن هذه الخطوات حسنت مركز الوزارة قليلا، بدليل أن السير ماليت ذكر فى شهر مايو سنة ١٨٨١ عنــد مغادرته مصر فى اجازة قصيرة (أن لديه من الأسباب ما يجعله يعتقد أن الثقة عادت الى النفوس، ولا مؤامرات هناك يخشاها الضباط الذين بدءوا يعدلون تدريجا عن اتخاذ الحيطة لحماية أرواحهــم ، ويشــعرون بأن الخــديو ووزراءه لم يعودوا يهدفون الى القضاء على حياتهم) ٠

هكذا كان تلخيص الموقف بواسطة السير ماليت واذا لم تكن بنا حاجة الى ذكر تاريخ بضعة الشهور التالية تفصيلا ، فان الواقع أن ارتياب الضباط فى نوايا الخــديو ووزرائه كان متأصــلا فيهم الى الأعماق ، مما يؤيد هــذا أن الســير ماليت ذكر أن تقاليد القصر فى عهد اسماعيل كانت تتمثل فى أعين الضباط كأنها غيلان تقطع عليهم كل سبيل !! وبناء عليه يمكننا أن نلخص الموقف حينئذ فيما يأتى :

١ ـ أن الضباط اعتقدوا أن حياتهم باتت فى خطر

٢ ـ أنهم لحظوا ازدياد عصيان من هم دونهم (من صف الضباط والجنود) لأوامرهم ٠

٣ ـ أن قومسيونا تألف لتحقيق شكوى الضباط ٠ وكان عرابى بك عضوا فى هذا القومسيون ٠

٤ ـ أن عرابى داب على اغلاظ القول لوزير الحربية (البارودى) ٠

٥ ـ أن عربة (كارو) قتلت فى يوليو سنة ١٨٨١ أحد جنود الجيش ، فحمل زملاؤه جثته واقتحموا قصر الخديو رغم آنوف ضباطهم فحوكموا على تصرفهم المعيب وصدرت عقوبات على المحرضين ٠

٦ ـ أنه فى نفس الوقت تقريبا لفق تسعة عشر ضابطا بعض التهم ضد قائدهم القائمقام عبد العال حلمى ، فثبت من التحقيق أنها ملفقة ولا تقوم على أساس ، فتقرر فصلهم جميعا ولكن الخديو أعادهم الى مراكزهم بعد قليل ٠

٧ ـ أن القواد الثلاثة ثاروا لتصرف الخديو ، واعتقدوا أنه يرمى الى تحريض الضباط المرؤوسين لهم للتمرد عليهم ٠

٨ ـ أن الخديو عزل فى نفس الوقت وزير الحربية محمود سامى البارودى باشا الذى كان ضالعا مع «المتمردين» فى حادث أول فبراير سنة ١٨٨١ وعين بدله قريبه داود يكن باشا ٠ وهو تعيين زاد كثيرا فى غضب الغاضبين ٠

أما الدوائر الوزارية ، فان الخلافات كانت سائدة فيها وساءت العلاقات بين رياض باشا ومسيو دى بلنيير ، وضعفت ثقة الخديو فى رياض حتى تردد همسا أنه يرغب فى اعادة شريف الى رئاسة الوزارة ٠

كان ظاهرا اذن أن أزمة جديدة باتت على الأبواب ؛ ولكن الغريب فى الأمر أنه حين وقعت الأزمة فعلا كانت الحكومة تظن أنها تغلبت على جميع الصعاب الرئيسية • وقد كتب السير ماليت فى وقت ما ما يأتى :

ان ثقتى فى الخديو وحكومته قبيل حادث ٩ سبتمبر كانت كاملة كثقتى فيهم يوم حادث أول فبراير • وفى ليلة ٩ سبتمبر بالذات وفى صباحه أيضا أكد رياض باشا للذين تحدث اليهم بأن الحكومة قابضة على زمام الموقف ، ولم يعد هناك خطر من حدوث فتنة عسكرية ، غير أن مخاوف القواد الثلاثة على سلامتهم الشخصية كانت قد تجددت فى الواقع ، وذاعت فى كل مكان رواية تقول ان الخديو استصدر فتوى من شيخ الاسلام تنص على اعدامهم بتهمة الخيانة العظمى ، ومع أن الرواية كاذبة فقد صدقها الجميع وصار مركز شيخ الاسلام فى غاية الحرج ••

ومما زاد الطين بلة أن جواسيس الحكومة راحوا يحومون حول منازل القواد ، وفى مساء ٨ سبتمبر طرق طارق باب عرابى بك ولم يؤذن له بالدخول • وبعد انصرافه اقتفى بعضهم أثره فتبين أنه قصد الى مركز البوليس، مما جعل عرابى يجزم بأن النية مبيتة لاغتياله ، خصوصا وأنه خرج توا لزيارة كل من زميليه (على فهمى وعبد العال حلمى) فاكتشف أن حادثا مماثلا حدث لكل منهما منذ لحظات ••• ولهذه الأسباب كلها أعتقد أن تصميم القواد على البدء بعمل مباشر مع تدبير خطة حادث ٩ سبتمبر حدث فى تلك الليلة نفسها بدليل تنفيذها فى اليوم التالى مباشرة •

مظاهرة عابدين فى ٩ سبتمبر

فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ صدرت الأوامر بنقل آلاى البيادة الثالث من القاهرة الى الاسكندرية فأدت هذه الأوامر الى العصيان ، وسار عرابى فى ألفين وخمسمائة جندى وثمانية عشر مدفعا الى ميدان عابدين . ولجأ الخديو ـ وكان وقتئذ فى سراى الاسماعيلية التى تبعد ربع ميل عن قصر عابدين ـ الى أفضل الحلول فى ذلك الظرف العصيب . وهو استدعاء السير آوكلند كولفين ليقف الى جانبه .

وكان كولفين (قبل نقله الى مصر) عضوا فى هيئة الادارة المدنية بالهند ، ويدين فى عمله بالمبدأ القائل :

« ان الماء الهادىء لا يوجد الا فى الأعماق » .

وهو المبدأ المنقوش تحت صورة (وارنج هاستنج) على جدران المجلس الاستشارى فى كلكتا ، والذى ينطبق على تصرفات أعضاء تلك الهيئة الانجليزية التى تدير شؤون الهند ادارة رائعة .

ان روح هذا الانجليزى سمت عالية فى ساعة الخطر سيما وأنها ليست المرة الأولى التى يسمع فيها عن تمرد أو عصيان !! .. لقد وعى ما كان يصنعه أبناء جلدته لمواجهة مثل هذا الخطر ، وكانت أمام عينيه مثل عليا من أعمال لورنس وآوثرام ونيكلسون وادواردز فى الهند ، وكانت مهمته واضحة اذ يجب عليه أن يخاطر بروحه ، ويقف الى جانب الخديو فى مأزقه ليضفى عليه شيئا من هذه الروح الانجليزية التى كونت على الزمن عنصره المتسلط الممتاز .

ولقد تكلم أثناء الحادث بصراحة خلت من الغموض وكتب يصف ما حدث بقوله :

طلب الخديو مشورتى فيما يصنعه ، فنصحته بأن يسبق خصمه بالعمل ، فاغلب الظن أنه سينجح فى قهر العصاة الآيين مواليين له فعليه أن يستدعيهما الى ساحة عابدين مع من يمكن جمعهم من رجال البوليس المسلحين ، وأن يقف على رأس هذه القوة ، ويقبض بنفسه على عرابى فور حضوره ولكنه أجاب بأن رجال المدفعية والسوارى مع عرابى وقد لا يحجمون عن اطلاق النار • فأجبته بأنهم لن يجرؤوا على هذا ، واذا كانت لديه الشجاعة على البروز بنفسه وابتدار خصمه بالعمل فاغلب الظن أنه سينجح فى قهر العصاة والا فهو ضائع لا محالة ، وقد أيدنى ستون باشا الأمريكى بحرارة ، ووصل السير تشارلز كوكسن أثناء قدوم الخديو بعربته ، وعبر هو الآخر عن موافقته على آرائى ثم كر راجعا الى الوكالة البريطانية ليبرق الى لندن بما حدث •

ولعل من الخير أن أصف ما حدث بعد ذلك مقتبسا عبارات السير كولفن نفسه فقد كتب يقول :

ركبت عربة خلف الخديو وركب الوزراء أيضا ، كما ركب خمسة أو ستة ضباط مصريين فى عربة ستون باشا ، وذهبنا أولا الى قشلاق عابدين حيث خرج آلاى الحرس هاتفا باحر عبارات الولاء للخديو • ثم استأنفنا السير الى القلعة حيث رحب بنا الآلاى الموجود بها ترحاب آلاى عابدين ولو أننا علمنا أنه كان يبعث قبل وصولنا ببعض الاشارات الى آلاى عرابى بالعباسية ، مما جعل الخديو يصمم على الذهاب توا الى قشلاق العباسية •

وبما أن الساعة بلغت وقتئذ الثالثة والنصف بعد الظهر فقد ألححت على الخديو ليعود الى القصر مستصحبا آلاى القلعة ، ويرأس هذه القوة بعد ضم آلاى الحرس والبوليس

الحربى اليها ، ولكنه سار قدما الى العباسية حتى اذا بلغناها فى الرابعة مساء (وكان الوزراء قد انفصلوا عنا فى القلعة ليعودوا الى القصر) عرفنا أن عرابى سار بآلايه الى عابدين فرجعنا أدراجنا الى المدينة ، ولما بلغنا مدخلها سلك الخديو طريقا طويلا ، ودخل القصر من أحد أبوابه الخلفية حيث قفزت من العربة ، ورجوته عدم البقاء فى القصر والخروج توا الى الساحة فوافق على طلبى ، وخرجنا معا وجاء فى أثرنا خمسة من الضباط الوطنيين وستون باشا وضابط أو اثنان من الأوربيين تفصل بيننا وبينهم مسافة غير قليلة .

وقد كانت الساحة ممتلئة بالجنود المصطفين حتى أطرافها ليذودوا عنها الجماهير ، ودلف الخديو اليها فى شىء من الثبات متجها صوب جمهرة من الضباط فى وسط الساحة بعضهم راجلون والبعض الآخر راكبون ، فقلت له اذا وفد عرابى عليك فاطلب منه سيفه ، ومر من معه بالتفرق والانصراف ، ثم در حول الساحة وكلف كل آلاى على حدة بالانصراف . وهنا تقدم عرابى على صهوة جواده ، فأمره الخديو بالترجل حيث ترجل وتقدم لتأدية التحية العسكرية ومن خلفه عدد من الضباط وحارس شرع حربة على بندقيته . وفى تلك الآونة همست فى أذن الخديو قائلا : هذه لحظتك « فأجاب : » نحن بين أربع نيران « فقلت له : » تشجع . ولكنه مال على ضابط وطنى فى يساره ليأخذ رأيه ، ثم اذا به يكرر عبارته السابقة « قائلا : » ماذا يمكننى عمله . نحن بين أربع نيران ولا شك أننا « مقتولون » !!

التفت الخديو بعد ذلك الى عرابى وطلب اليه اغماد سيف فأغمده ، وسأله الأمير عن معنى حركته ، فأجاب عرابى

بأن الجيش جاء الى الساحة باسم الشعب الذى يمثله ، ولهذا فهو باسم الشعب المصرى يصر على تحقيق مطالب ثلاثة لن ينصرف بقواته قبل اجابتها ، وعند ذلك تحــول الى الأمير قائلا : « هل سمعت ما يقول ؟ » فنصحته بالعدول عن مناقشة مثل هذه المسائل مع قائمقامات فى جيشــه ، واقترحت أن يرجــع الى القصر ويتركنى لمعــالجة الموقف فرضــخ لرأيى وبقيت أناقش عرابى وحدى محذرا من خطــورة المــوقف بالنسبة له ولأعوانه ، وموضحا ضرورة انصراف الجند قبــل فوات الوقت ، وبعد ساعة تقريبــا حضر الســير تشــارلز كوكسن ، ووقف الى جانبى أثناء المناقشة ٠

أما مطالب عرابى الثلاثة فكانت :

أولا : اسقاط وزارة رياض بأكملها ٠

ثانيا : دعوة البرلمان للانعقاد ٠

ثالثا : زيادة عدد الجيش الى ١٨٠٠٠ جندى ٠

وبعد انتهائى من المناقشة استأنفها السير تشارلز مــع عــرابى والعصــاة بعض الوقت ، وانتهى الأمر بموافقــة الخديو على عزل الوزراء بشرط تأجيل المطلبين الباقيين الى ما بعد الرجوع بشأنهما الى الباب العالى ٠ فوافق عرابى على هذا الحل ٠ غير أنه قامت صعوبة أخرى حــول الرجل الذى ينتخب لرئاسة الوزارة ، وذلك لأن عرابى وأتباعه رفضــوا اسما أو اسمين عرضهما الخديو عليهم ٠ ومع هذا ، لم يكد يبدى الخــديو اســتعداده لدعــوة شريف باشــا حتى قوبل تصريحه بالهتاف بحياته ، وسارع عرابى وزميلاه الى التماس مقابلته لتجديد ولائهم له فأذن بالمقابلة ؛ وانصرف الجيش عقب ذلك الى معسكراته فى هدوء ٠

بعـد المظاهـرة

اقترن قبول شريف باشا الوزارة ببعض المصاعب . فقد عارض فى أن تأتيـه الرئاسة من طريق ترشـيح الثوار ، وفشل فى تذليل هذه العقبة كل من السير تشارلز كوكسن ومسيو سينكيويز (قنصل عام فرنسا) والسير كولفن . وان كانوا قد نجحوا فى اقناعه بمفاوضة زعماء الحركة .

واذا كان قد لاح فى الأفق خيط من الأمل عندما اعتدل شريف في مطالبه فاشترط لقبول الوزارة ــ مع ضمان سلامة حياة الزعماء العسكريين ــ أن تنسحب الآلايات المتمردة الى المواضع التى يختارها لهم ، فان الفريق المتطرف من الضباط كان صاحب الكلمة النـافذة ، ولم يكن يحسب أى حسـاب للمزاعم التى لاكتها الألسن حول قرب تدخل تركيا فى مصر ، مما يؤيد ما قيل من أن العصاة يتلقون التشجيع على العصيان من الاسـتانة . وكانت النتيجة أن رفض الضـباط شروط شريف ، ورفض هو بدوره تأليف الوزارة .

اختيار شريف لرئاسة الوزارة

غير أن الخديو أبدى فى ذلك الظرف الحرج رغبته فى تذليل تلك الصعاب لتحقيق الأمن العام . وفى ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨١ تحسن الموقف فجأة ، وجاءت النجدة من ناحيـة غير متوقعة . فقد دعا عرابى أعضاء مجلس النـواب الذين أثبتوا أنهم أكثر تفهما للموقف من العسكريين ، وأطلعهم على مفاوضاته مع شريف . فقصدوا جميعا اليـه راجين قبوله الوزارة مع تعهدهم شـخصيا بحمل الجيش عـلى الرضـوخ لأوامره . ويبدو أن القواد العسكريين تأثروا بهذا الاجراء اكثر من تأثرهم بأية عروض أو مساؤمات سابقة .

لقد اضطر عرابى وأتباعه الى تعديل لهجتهم واثقين بأن الرأى العام لم يكن كله فى جانبهم ، فقدموا طاعتهم لشريف باعتباره الرئيس الذى أخذ الرئاسة من يد الخديو لا الجيش؛ ولكنهم اشترطوا مع ذلك شرطين أولهما اعادة محمود سامى البارودى الى وزارة الحربية ، والثانى تنفيذ القانون العسكرى المعتمد من القومسيون فى الحال • وقد كتب السير تشارلز كوكسن يقول :

ان شريف باشا اضطر مع الأسف الشديد الى قبول هذين المطلبين وان كان قد احتفظ لنفسه بحق استبعاد أهم مادة فى القانون العسكرى وهى الخاصة بزيادة الجيش الى ١٨٠٠٠ جندى •

على ان لحادث عابدين دلالاته ونتائجه ، فقد دل على وجود حزبين ضد الخديو أحدهما جيش « متمرد » يرتعد فرقا من خوف معاقبته ، والآخر رجال مدنيون من بقايا عهد اسماعيل يتظاهرون بحب الدستور ويتطلعون الى تحقيق أهداف وطنية مشوشة • ولكن نظرا لأنهم يمثلون العناصر المدنية فى المجتمع ؛ فانهم يعارضون أية فكرة ترمى الى تأليف حكومة عسكرية بحتة •

ولا شك فى أن اهتمام الساسة كان منصرفا الى فصل هذين الحزبين عن بعضهما والحيلولة دون اندماجهما معا ، لأنه اذا اعتقد الحزب الوطنى المكون من أولئك المدنيين أن آماله لن تتحقق الا بتأييده الجيش ، فان سلطة الخديو لا تتقوض وتتلاشى فقط بل ان كل أمل فى انشاء نظام للحكم تسود فيه السلطة المدنية على السلطة العسكرية لن يتحقق ، ومن الحكم السياسية المأثورة عن البرنس بسمارك قوله :

« ان السياسة هى الحرفة التى تعلمنا كيف نساير الزمن وكيف ننتفع حتى من الظروف والأحوال التى لا تكـون فى صالحنا » ٠

★★★

واذن ، فقد كان أحجى (أجدر) بالخديو فى ذلك الظرف أن يتصرف بوحى من هذا المبدأ السياسى ، سيما وانه يكره هذا الحزب وذاك على السواء ، وأن مصلحة أسرته المالكة من جهة ومصلحة بلده من جهة أخرى توجبان عليه مداورة الحزب الثانى (آى الوطنى) ليستطيع كسر شـوكة الحزب الأول (العسكرى) على الدوام ، ولكنه لم يكن مع الأسف من الكفاية السياسية بحيث يدرك كيف يهتبل الفرصة حين تسنح له ٠

شريف يدعم المراقبة الثنائية

ومع هذا ؛ آلف شريف وزارته فى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١ وأكدت الحـكومتان البريطانيـة والفرنسـية تأييـدهما لحـكومته ، كما أكدتا ــ بناء على رجائه الخـاص ــ بأنهما تتعهدان بالسعى لدى الباب العالى للعدول عن فكرة احتلال مصر عسـكريا اذا قدم الجيش خضـوعه وطاعتـه ، وتبع ذلك تبادل الكتب الرسمية بين الخديو وشريف متضمنة منهج الوزارة الجديدة ، كما تضمنت ملاحظة جديرة بالتنويه : فان شريف الذى يبغض التدخل الأجنبى فى قرارة نفسه كان يؤمن بأنه مفيد لمصر من بعض نواحيـه ، فتضمن كتـابه للخديو ما يأتى :

ان نظام المراقبة الثنائية الذى كان موضع انتقاد البعض فيما مضى قد ساعد كثيرا على توطيد الحالة المالية ، ولقيت حكومة سموكم كل تأييد عملى منه ٠ فبالنظر لهذه الصلاحية

المزدوجة ينبغى بقاء هذا النظام فى حدود ما ورد بدكريتو ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ ·

وقد أجاب الخديو فى كتابه بقوله :

بما أن الضرورة تحتم وجود تفاهم تام بين المراقبة الأوربية وبين حكومتى ، فقد قضت ارادتنا بأن تبقى هذه المراقبة وتزداد قوة ·

الجيش سيد الموقف

بدأت الوزارة الجديدة أعمالها اذن وهى مزودة بقدر من المساعدات الخارجية ، ولكن كان واضحا رغم ذلك أن قادة الجيش ما برحوا سادة الموقف فعرابى على اتصال مستمر بجميع ممثلى الدول الأوربية ، وكان قد أصدر فى ٩ سبتمبر منشورا بتوقيع القائمقام أحمد عرابى أكد للقناصل فيه بأنه مستمر مع أعوانه فى حماية مصالح جميع رعايا الدول الصديقة لمصر ، وهذا أسلوب لا يمكن أن يخطىء أحد فهم مغزاه لأنه أسلوب الحاكم الذى يفرض سلطة جرد منها ويتعمد ممارستها لذلك الغرض ·

ومع أن عرابى يقود « تمردا » عسكريا ضد « مولاه » ويستعمل لغة لا يمكن أن يستعملها الا الخديو أو أحد وزرائه ، فليس ثمة شك فى أن مسلكه يرجع الى خوفه من انتقام الخديو · وقد ذكر السير تشارلز كوكسن أن الضباط لم يقصدوا طوال حركتهم غير سلامة أرواحهم وصيانة مصالحهم الشخصية · وكذلك ذكر السير ماليت رأيا مماثلا لهذا ·· ان كل لفظ أو عمل صدر عن العصاة كان ينم على الهلع المتسلط عليهم · وقد ذكر عرابى فى منشوره الى ممثلى الدول ما يأتى :

لقد كثرت المؤامرات بعد عودة الخديو الى القـاهرة ، ووصلتنا فى الوقت نفسه ألوان من التهديدات سرا وعلانية • ولا تهدف تلك المؤامرات الا الى ايجـاد التفرقة فى الجيش توصلا الى الانتقام منا بسهولة • فلهذه الأسباب نرى لزاما علينا أن نعمل على حماية أرواحنا •

وذكر السير ماليت أن مسلما كبيرا دأب عـلى مقـابلة عرابى والتحدث اليه أخبره أن عرابى صرح له بأن المسألة تحولت الى دفاع عن النفس ، وليس هذا فقط بل ان عرابى صرح فى تاريخ تال بأن جماعة من الجراكسة اتفقوا عـلى اغتياله فى يوم محدد هو أول أكتوبر سنة ١٨٨١ ، كما اتفقوا على اغتيال كل مصرى يشغل مركزا ساميا فى الدولة • ومن أقواله فى هذا الصدد أنه سمع بأنهم أعدوا ثلاثة صناديق حديدية لوضع القواد الثلاثة فيها ورميهم فى النيل !! •

وفى رأيى أن رجالا بهـذه العقليـة ، لم تكن رياضتهم فى المراحـل الأولى من الحـركة بالشىء العسير على شريطة أخذهم بالشدة أو معاملتهم باللين اذا تعذر استعمال الشدة معهم • وفى كلا الحالين وجب محـو كل شك يخـامرهم فى صدق طوية الحكام •

غدر الحـكام ودسائس القصر

واذا كانت سوابق الغدر التى وقعت حتى وقت قريب ـ وبخاصة مقتل اسماعيل باشا المفتش وزير المالية فى عهد اسماعيل ـ مازالت تساور أفكار المصريين • يضاف اليها هذا الشك المتأصل بطبيعته فى الشرقيين وتلك العقيدة التى لها ما يبررها بأن وراء كل اجراء حكومى مؤامرة ، فقـد كان

خلق بالخديو أن يتعظ بهذه الحقائق ، فيدرك أن أقل همسة تنم عن سوء نيته تكفي للقضاء على سمعته واخلاص شعبه له ، وأن الحذر التام هو الواجب الذى يتحتم عليه اتباعه ٠

ولو اتبع الخديو خطة تقوم على الشجاعة والصراحة مع القضاء على دسائس القصر بشدة ، لكان من المحتمل أن ينجح فى ازالة مخاوف الضباط ٠ ولعل رياض باشا هو وحده الذى استطاع بكفايته السياسية ادراك حقيقة الخطر فبرغم اخفاقه فى القبض على ناصية الحال فقد دأب على تحذير الخديو من التورط فى أى عمل أو قول يثير أقل شك فى حقيقة نواياه ٠

ومن المحقق فيما يتعلق بنوايا الخديو أنه لم تكن لديه أية خطة يضمرها للانتقام من العصاة ، وأن طبيعته المسالمة كانت تثير شعوره ضد ما نسب اليه ظلما عن نية اغتياله الزعماء ٠ ولكن لو أنه آنس فى نفسه شيئا من القدرة على التصرف لما كشف عن حقيقة شعوره نحوهم ، ولما أبدى حنقه عليهم بصورة أو بأخرى برغم العفو الذى منحهم اياه وهو كاره ٠

انه مثل « ماكبث » لا يلتوى فى سيره ولكنه لا يجنى غير الحنظل ٠ ولا شك فى أنه مما لا يتعارض مع طباع الشرقى ولو كان من الشرفاء أن يصفح صفحا تاما ، وفى الوقت نفسه يبدى تحفظا يتسلل منه فى المستقبل الى حيث ينقض كلمته ويعدل عن الصفح ! وقد يضاف الى هذا أن الخديو سمح لخلطائه ذوى النفوذ الكبير فى بلاطه الشرقى أن يحيكوا الدسائس ويذيعوا أقوالا من شأنها اثارة مخاوف وشكوك العصاة ، وكانت النتيجة أن عرابى أشار فى منشوره الى

قناصل الدول اشارة خاصة الى دسائس يوسف باشـا كمال وابراهيم أغاتوتنجي الخديو الذى وصفه بأنه يبذر التفرقة فى الجيش ٠

وبعد ، فربما كانت الدوافع الوطنية من جهة ، والدسائس الأجنبية من الجهة الأخرى من بين أسباب حادث العصيان فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، ولكن لا شك فى أن عرابى ذكر السبب الحقيقى للحادث وهو « الخوف » واذا كان هذا « التمرد » هو الثالث من نوعه فى الجيش المصرى ، ففى كل منها استوثق « العصاة » من قوتهم ، وفى كل منها زادت هزيمة الحكومة عن هزيمتها السابقة : «فالتمرد» الأول انتهى بتضحية وزير غير محبوب هو نوبار باشا الذى لم يرغب الخديو فى بقائه فى الحكم ، و « التمرد » الثانى انتهى بعزل عثمان رفقى وزير الحربية ارضاء للثوار ٠ وفى هذا « التمرد » الثـالث أملى « العصاة » شروطهم فى ظل حرابهـم المشرعة ، ولم يهـدأ بالهم حتى أسقطت الوزارة وتألفت الحكومة الجديدة ٠

ان المسائل اذا بدأت سيئة تدعم نفسها بما هـو أسوأ وهذا هو الذى حدث فى مصر ، فقـد اختـل نظـام الجيش وتعطلت جميع سلطات الخديو ، وكان وقوع أى حادث تافه كافيا للتدليـل عـلى أن الوزراء لم يقبلوا منصب الوزارة الا بضغط من العصاة وخوف منهم ٠ وقد وقع هذا الحادث فعلا ، وكان وقت وقوعه أقرب مما قدره المقدرون ٠

وزارة شريف باشـــا

● الباب العالى يحاول التدخل ● احتجاجات فرنسا وانجلترا ● بعثة المبعوثين الأتراك لمصر ● الأثر المترتب على بعثتهم ● ارسال السفن الانجليزية والفرنسية الى الاسكندرية ● عرابى يغادر القاهرة بآلايه ● ملاحـظات على التـدخل التركى ● تعـارض آراء فرنسـا وبريطانيـا ● هلع الخـديو ● سياسـة شريف باشا ● آراء سير اوكلند كولفن ● سياسة عرابى ● التمرد فى الجيش ● عنف الصحافة الوطنية ● مسلك المدنيين من الشعب ● خلاصة الموقف فى ختام سنة ١٨٨١ ٠

كان تحـرك مطامع سـلطان تركيـا الذى وجـد فى اضطرابات مصر فرصة متاحة لتوطيد النفوذ التركى عليها ، فى مقدمة النتائج التى تمخض عنها ما سردنا من الحوادث فى الفصل السابق ٠

ولا شك فى أن عوامل كثيرة كانت تثير قلق هذا الحاكم الذى شاهد ملكه العريض معرضا للخطر ، لأنه كان وما زال مثارا لمطامع الذين يتلهفون على وراثة ذلك الملك ٠ ولقد أرسـل عرابى عريضة الى الآستانة قال فيها :

« ان مصر وقعت فى قبضة الأجانب فما لم يتدخل السلطان بنفوذه فانها ستلقى مصير تونس عن قريب » ٠

ولما كان السلطان يؤثر مصانعة عرابى وتشجيعه الى حد ما ، فقد شجعه بعض الشيء ٠ ولكنه نسى أن الجرى وراء الأرنب لا يضمن صيده الا بمعاونة كلاب الصيد !!٠

انشاء دولة عربية من مصر وسوريا

وقد نجم عن هذا « أى عن عدم احكام مراقبة عرابى » أن راجت الآراء السياسية غير الناضجة ، ولاكت الألسن أقاويل مقتضبة عن الدستور فى الوقت الذى كان السلطان يعارض فيه بشدة منح الدستور لأية ولاية فى امبراطوريته وزاد الهمس فيه من ناحية أخرى عن قيام حركة سرية ترمى الى انشاء دولة عربية من مصر وسوريا ٠ فلو فرضنا لهذه الحركة النجاح فماذا ترى كان يصبح مصير أجزاء هذه الامبراطورية وولاياتها ، بل مصير آل عثمان أنفسهم ؟

لقد اضمحلت الدولة العثمانية بانتظام ، وانسلخت الولايات عن رقعتها واحدة بعد أخرى منذ دحر سوبسكى « جيوشها عند أسوار فيينا » ٠

واذا كان التقدم الأوربى المضطرد فى ذلك الوقت لم ياخذ طابعا عسكريا صرفا ، فان تجديد الحروب التى استمرت قرونا عديدة ليس أمرا بعيد الاحتمال ، واذا قدر لها أن تتجدد فقد تصطرع الدول الأوروبية حول الظفر بتركة هذه الامبراطورية الى أن يظفر بها الذى يختاره القدر لوراثتها ، وعندئذ يترك آل عثمان ممتلكاتهم الأوربية ، ولا يكون لهم ملجأ غير اقامة الخلافة فى الجانب

الآخر من البوسفور ، أو بعبارة أخرى فى بغداد المعروفة فى الأساطير القديمة بدار السلام، نسبة الى ذرية عثمان الذين اتخذوها موطنا للأمن والسلام ٠

ان انشاء دولة عربية (فى مصر أو الشام) تقوم على مثل تلك الأسس الدستورية ؛ من شأنه أن يؤدى الى تعرض الدولة لتلك السياسة التى تقضى عليها ، ولذا كان كل اقتراح من هذا النوع (عن الدستور المصرى) يقاوم بمنتهى الشدة ٠ وكان أول ما خطر على بال السلطان هو احتلال مصر عسكريا ، ففى سبتمبر سنة ١٨٨١ استعدت تركيا لارسال قوة الى مصر ٠ واعترضت فرنسا على أى تدخل تركى فيها ، فى حين رأت الحكومة البريطانية :

(أنه من غير المرغوب فيه قيام السلطان بأى ضغط عملى على مصر حتى تدعو الضرورة اليه بشكل واضح ، وفى تلك الحالة يتحتم بحث الاجراءات التى يمليها الموقف قبل الاقدام على التنفيذ ، كما رأت فوق ذلك أنه لا مانع لدى بريطانيا أن يقرر السلطان ارسال ضابط كبير (جنرال) الى مصر بموافقة الدولتين ، بريطانيا وفرنسا ؛ لتأييد سلطة الخديو وتقديم النصائح اليه) ٠

ومع ذلك ، تخوفت الحكومة الرنسية من أن ايفاد قائد تركى الى مصر قد يتدرج الى احتلال دائم بواسطة « قوات عثمانية » ٠ فاضطرت الحكومة البريطانية الى الرضوخ لرأيها ، وأرسلت فى ١٨ سبتمبر سنة ١٨٨١ رسالة الى اللورد دوفرين سفيرها فى الآستانة تكلفه فيها ابلاغ السلطان ضرورة العدول عن عزمه اذا صمم على ايفاد ضابط الى

مصر ، كما تلقى سفير فرنسا تعليمات حكومته للاحتجاج على أى نوع من أنواع التدخل التركى فى شؤون مصر ٠

على أن السلطان ــ بعد أن استحال عليه ارسال جنوده الى مصر واستحال عزل الخديو توفيق واستبدال حليم باشا به ؛ بسبب معارضة بريطانيا ، وها هو قد استحال عيله حتى ايفاد ضابط كبير لمصر ــ وجد أن سلطته يمكن أن تتأيد ولو ظاهريا اذا أمكن ايفاد أى رسول رسمى الى مصر بالرغم من أن السلطان أو ذلك الرسول المنتظر ، لا يعرف ماهية الدور الذى يجب أن يقوم به عند وصوله اليها ٠

رسولان تركيان الى مصر

ولهذا أبلغ السلطان سفير فرنسا بأن مصالحه الكثيرة فى مصر والحجاز ، وتعطيه مطلق الحق فى ارسال رسول خاص يحمل تحياته ونصائحه الى الخديو ، وأنه سينفذ هذا القصد على ألا يكون للرسول صفة القومسيير السامى (أى مجرد رسول عادى) ٠ وبناء عليه ، وقع الاختيار على كل من على فؤاد بك ، وعلى نظامى باشا كرسولين من قبل السلطان ، وتم وصولهما الى الاسكندرية فى ٦ أكتوبر سنة ١٨٨١ ٠

ولقد ظهر أثر هذا الاجراء فى الحال على جميع الأطراف المعنية بالأمر فى مصر ، فمع تسليم الجميع بأن للسلطان بعض الحقوق للتدخل الا أن فريقا من الناس وجد أن تدخل تركيا لن يخلو من الأضرار الكثيرة ، بينما وجده فريق آخر فرصة متاحة لتحقيق مصالحه الشخصية من طريق التظاهر بتأييد سيادة تركيا على البلاد ٠

غير أن نقطة واحدة التقت عندها آراء لورد جرانفيل وزير خارجية بريطانيا ومسيو برتلمى وزير خارجية

فرنسا ، وشريف باشا، وعرابي ، والحزب العسكرى، والحزب الوطنى وحملة القراطيس المالية ، والرأى العام الأوربى وتلك النقطة هى اقتناعهم جميعا بأن تدخل تركيا لن يجلب غير الأضرار الجسيمة ، ويجب منعه بكل وسيلة ممكنة ٠

ولهذا بادرت الحكومتان الانجليزية والفرنسية من ناحيتهما الى ابلاغ السلطان :

بأنهما علمتا مع الدهشة والأسف نبأ ايفاد الرسولين الى مصر، كما أرسلتا التعليمات الى السير ماليت، ومسيو سينكويز بمصر : لاستقبال الرسولين بما يليق بمقامهما ، ولكن عليهما أن يحتجا على أى تدخل من جانبهما فى شؤون مصر الداخلية ٠

ارسال سفن انجليزية الى الاسكندرية

ورأت الدولتان فوق ما ذكر أن لا سبيل الى تقليل الخطر الذى يتعرض له الأجانب فى حالة الذعر الذى ينتابهم اذا وقعت الاضطرابات ، أو الحيرة التى تصيبهم اذا لم يجدوا ملجأ يهاجرون اليه الا بارسال عدة سفن الى الاسكندرية ٠ وقد غضبت الآستانة أيما غضب من هذا الرأى ، واعتبره السلطان حافزا للتمرد والاضطراب فى مصر ان لم يدفع الشعب الى القيام بثورة جارفة ٠

أما الخديو توفيق فان ايفاد الرسولين كان مفاجأة له وقد سأل كلا من ماليت وسينكويز عما اذا كانا يستطيعان الادلاء بتفسير لذلك الاجراء ؛ فأرسل ماليت الى لندن يقول :

ان جوابه على استفهام الخديو كان النفى ، وأما شريف باشا فكان رأيه : انه مادام لا مفر من حضور الرسولين فان أهم ما يجب اتخاذه هو التخلص منهما بأسرع ما يمكن ٠

ولذلك وبناء على طلب الحكومة المصرية نفسها أرسلت الدولتان تعليماتهما الى سفيريهما بالآستانة لحمل الباب العالى على تقصير مدة اقامة الرسولين بمصر الى أقل زمن مستطاع .

وفيما يتعلق بعرابى بك فانه تأثر بنبأ مجىء الرسولين لأنه كان ينوى الالتجاء الى السلطان لالتماس تقوية قبضته ضد الجراكسة والأجانب ، مع علمه فى قرارة نفسه أن مسعاه لن يقابل بالعناية المرجوة ! .

ولعل فى لجوء عرابى الى السلطان شيئا من التناقض العجيب ــ ولا اقول نوعا من الكوميديا ــ لأنه انما يلجأ الى السلطان ليؤيد حركته التى يسلم الجميع بأنها موجهة قبل كل شىء ضد السيادة التركية نفسها على مصر !! .

ويبدو أن عرابى لم يحاول لهذا السبب خلق صعوبات أخرى حول رحيله مع آلايه المتمرد من القاهرة الى السويس . وقد ذكر السير ماليت بهذه المناسبة :

(أن عرابى كان يزعم دواما أنه متأهب للقيام الى مركزه الجديد بدون أن يحدد تاريخ القيام ، ثم زعم أخيرا بأنه راحل فى غضون ثلاثة أسابيع ! ولولا أنه فوجىء بنبأ مجىء الرسولين لما كان هناك شك فى أن يعانى المسؤولون صعوبات كثيرة لحمله على تحديد يوم الرحيل) .

ومها يكن من أمر هذه الظروف ، فقد كان واضحا أن مهمة الرسولين لن تفلح فى الوصول الى نتائج عملية كافية . ولا ريب فى أن كل ما استطاعا أن يعملاه بعد وصولهما الى مصر هو استعراض القوات العسكرية فى القاهرة ، حيث

خطب على نظامى باشا فى الضباط ليـذكرهم بأن الخـديو نائب السلطان ، وعصيان أوامره عصيان لأوامر السلطان .

ولئن لم يعمل الرسولان شيئا غير ذلك ، فان الضغط الذى تعرضا له من كافة الجهات لاخراجهما من البلاد كان جارفا لا يقاوم ، غير أنه برزت مشـكلة أخـرى هى أيهما يرحل أولا ، السـفن البريطانية الفرنسية أم الرسـولان التركيان ؟ وقد صرح موزريس باشا سفير تركيا فى لنـدن للورد جرانفيل :

بأنه يستحيل على السلطان أن يسحب الرسولين قبـل رحيل السفن فأجابه اللورد بأن السفن قامت فعلا من مالطة الى الاسكندرية وان كانت لا تصل اليها قبل ١٩ أكتوبر ، وهو التاريخ المظنون بأن الرسولين سيرحلان فيه .

على أن التعليمات أرسلت مع ذلك الى لورد دوفرين فى الأستانة لابلاغ السلطان بأن السفن تبارح مصر فى نفس اليوم الذى يرحل الرسولان فيه ، وأبلغ مسيو برتلمى اللورد ليونز سفير بريطانيا فى باريس :

بأنه لا مانع لدى حكومته من جـلاء السـفن عن مياه الاسكندرية بلا ابطاء فى حالة خروج الرسولين فعلا من مصر .

وتم اتفاق الدولتين فوق ما ذكر على عدم وجود ضرورة لتـدبير مكان يهـاجر الأوربيـون اليـه فى حالة وقـوع الاضطرابات .

غير أن هذه المحاورات الدبلوماسية إسفرت آخر الأمر عن وصول المدرعة الحربية (أنفنسبل) الى الاسكندرية فى

١٩ أكتوبر ، بعد قيام الرسولين من القاهرة الى الاسكندرية بأربع وعشرين ساعة تأهبا للعودة الى بلدهما تركيا ، وبعد أربع وعشرين ساعة أخرى أقلعت المدرعة الحربية من الميناء وأقلعت سفن الدولتين معها عائدة الى بلادها •

★★★

لقد أفضت في شرح تفصيلات هـذا الحادث لأن مبدأ هاما برز من خلال المناقشـات التى دارت حـول سـفارة الرسولين ، وهو : من المسـؤول عن حفظ النظام فى مصر ؟ اذ من سوء الحظ أنه لا يكاد يتيسر ــ فى جميع مراحل المسألة المصرية ــ ابداء اقتراح يحوز شيئا من الرضى حتى تقـوم اعتراضات قوية ضده لافساده • ولا شك فى أن فكرة التدخل التركى تعرضت لمعارضة سافرة ، ولكن ألم يكن من الواجب اقتراح خطة أخرى أكثر قبولا منها ؟؟

ان الحكومة البريطانية لم تحاول من جانبها الاهتداء الى أية خطة أخرى مقتنعة من مبدأ الأمر بأن السلطان هـو (ذلك الملجأ الأخير) لاعادة النظام فى مصر • غير أن اتحادها مع شريكتها فرنسا هو الذى عرقلها وحال دون تمكينها من تنفيذ هذا الرأى •

ومع ذلك ، فلا ريب فى أن رغبـة الحكومتين الانجليزية والفرنسية كانت صادقة للعمل يدا واحدة ، وقد ذكر مسيو برتلمى :

أن سياسته نحو مصر واضـحة لم تتغير مطلقا ، وهى تقوم ــ فى المستقبل كما فى الماضى ــ على اتباع الصراحة التامة بين بلاده وبريطانيا ، وعـلى اشتراكهما فى العمـل

فى جميع الظروف ، ولا شك فى أن هـذه الكلمات عبرت باخلاص عن رأى الحكومة الفرنسية آنئذ ، كما لا شك فى أن الحكومة البريطانية بادلتها الرغبة فى التعاون والعمل معا ؛ ولكن من سوء الحظ أن وجهات نظـر الدولتين اختلفت من حيث المبدأ فى نقطة هامة جدا ٠

فالحكومة الفرنسـية اعتبرت التدخـل التركى أسـوأ الحلول على الاطلاق ، وقد صرح مسيو برتلمى للقائم بأعمال بريطانيا فى باريس :

بأنه يفضل احتلالا انجليزيا فرنسيا على احتلال تركى لمصر ، يضاف الى هذا أن الحكومة الفرنسية خشيت من ازدياد مزاعم السلطان ، وارتفاع هيبته بين مسلمى شمال أفريقيا اذا سمح لتركيا بالتدخل ، مما قد يمتد أثره الى تونس فيثير فى أهلها روح التعصب الدينى ٠

أما بريطانيا ، فان اعتراضاتها عـلى التدخل التركى قامت على أسباب أقل عنفا من حجج فرنسا ، بدليل ما أبدته من استعداد للساح بارسال ضابط تركى الى مصر وان كانت قد تراجعت عن ذلك الاستعداد عقب معارضة فرنسا ٠

وبعبارة أخرى، كانت بريطانيا تؤثر ــ اذا دعت الضرورة الى احتلال القطر المصرى ــ أن يكون احتلالا تركيا وليس انجليزيا فرنسيا ، ولكنها أسلمت قيادها للسياسة الفرنسية التى لا تقبل غير منع التدخل التركى بأى ثمن ٠

ولقـد حدث أن قال اللـورد سالسـبرى مخاطبا رئيس الوزارة أثناء مناقشة المسألة المصرية فى البرلمان الانجليزى يوم ٢٤ يوليو سنة ١٨٨٢ :

(كانت هناك طريقتان لمعاملة الحكومة المصرية . فقد كان فى استطاعتك استعمال القوة المعنوية بدلا من القوة المادية التى استعملتها (مشيرا بذلك الى ضرب الاسكندرية) . والوسيلة الوحيدة لممارسة القوة المعنوية هى التعاون القلبى التام مع سلطان تركيا . ولكنك لجأت للأسف الى أفظع الوسائل للقضاء على مثل هذا التعاون المنشود ، ولو قد ذهبت من المبدأ الى السلطان للاستعانة بمشورته ، واتخذته واسطة طيعة لتنفيذ رغباتك ، وأشعرته من اللحظة الأولى بأنك لا تخطو خطوة بغير موافقته ومعاونته ، لو أنك فعلت هذا لما لقيت خطتك أية معارضة) .

واستطرد سالسبرى فعدد الأخطاء التى وقعت ووصفها بأن أى سلطان سابق أو لاحق (لا سلطان ذلك الوقت فقط) كان لابد أن يعترض على تلك الأخطاء .

على أن خطاب اللورد سالسبرى لم يخل مع ذلك من التعسف فى النقد ، ففى أكتوبر سنة ١٨٨١ لم تكن الحاجة الى أى تدخل أجنبى قد نشأت بعد وكان اللورد جرانفيل وزير الخارجية حصيفا فى معارضة أى ضغط على السلطان حتى تدعو الضرورة اليه ، بينما ثبت من الناحية الأخرى أن مصر كانت مهددة بالاضطراب الى المدى الذى لا تجدى معه القوة المعنوية أو التشجيع الأدبى ، أو حتى مجرد التهديد بالقضاء على الاضطراب .

واذن ، فالوضع كله كان يتطلب الاهتداء الى رأى سديد عن الطريقة التى تستعمل بها القوة المادية عند الحاجة اليها، وفى الواقع ، لم يكن هناك غير سبيلين ممكنين أحدهما احتلال انجليزى فرنسى (لأنه حتى ذلك التاريخ لم يفكر أحد فى

احتلال بريطانى أو فرنسى على حدة) ، والآخر هذا الاحتلال التركى المعارض فيه ٠

تهافت فرنسا على احتلال مصر

وقد وضح أن الفرنسيين فضلوا الاحتلال الانجليزى والفرنسى باعتباره أخف الضررين ٠ وان آراءهم كانت منطقية تسير حكومتهم على هديها فى جميع الظروف ، بصرف النظر عما اذا كانت الخطة التى اختطتها لنفسها هى أمثل الخطط لفرنسا أو انجلترا ــ باعتبار أن البت فى هذا من المسائل التقديرية البحتة ٠

وأما الحكومة البريطانية فواضح من الناحية الأخرى أنها افترضت امكان احتلال تركيا لمصر ، وفضلته على أى حل آخر ٠ ففى ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ أرسل اللورد جرانفيل رسالة الى السير ماليت :

حدد فيها الخطوط العامة لسياسة بريطانيا فى الشؤون المصرية ، ونفى فكرة أى توسع بريطانى أو فرنسى على حساب مصر ٠ وقال فيما يختص بالخديو ووزرائه انهم يجب أن يطمئنوا الى أن حكومة جلالة الملكة لا تضمر تغيير السياسة التى رسمتها لنفسها من قبل ، ثم استطرد يوضح وجهة نظر دولته فى علاقة تركيا بمصر بأنها تتلخص فى ضرورة المحافظة على الحالة الراهنة ، وعدم فصلهما عن بعضهما ، كما أشار الى أن حكومته ترغب فى المحافظة على الاستقلال الداخلى الذى تتمتع به مصر بمقتضى فرمانات السلطان ٠٠ وأن بريطانيا تخرج على أعز تقاليد تاريخها الوطنى وتعبث بالمبادىء والقوانين التى أخرجتها الى الوجود اذا هى حاولت الحد من الحريات التى تستمتع مصر بها ٠

وخلص جرانفيل بعد ذلك الى القول بأن :

حالة واحدة تضطر بريطانيا الى العدول عن خطتها هى وقوع فوضى فى مصر ·

ولعمرى ، هذه كلمات سديدة لأنها تشير الى كراهية التدخل التركى ولكنها تشير أيضا الى ايثاره على التدخل الانجليزى الفرنسى حين يصبح استعمال القوة المادية امرا لامندوحة عنه ·

غير أنه من سوء الحظ أن الحكومة البريطانية التى أرادت فى الواقع أن تستعمل الأتراك ــ بكل ما فيهم من عيوب ــ كأداة مدخرة لمباشرة حفظ النظام فى مصر ، سمحت لنفسها بأن تنقاد لتيار المعارضات الموجهة ضد صلاحية تركيا للتدخل · ونهجت نهج الحكومة الفرنسية بصورة أغضبت السلطان وأثارت فى نفسه المخاوف ، وقد كان أحجى (أجدر) بها مادام اختيار جيوشه لاعادة النظام أمرا غير بعيد الاحتمال أن تشجعه على مزاولة سلطته · بأن تنظر بعين الرضى الى ذهاب رسوليه الى مصر رغم اعتراض القاهرة على مجيئهما ·

ولكن الحكومة البريطانية لم تسلك هذا السبيل القويم فأحجمت عن تشجيع السلطان ، واعترضت على ممارسته لسلطاته ، وتورطت فى عداء سافر للتدخل التركى، مما جعل التدخل البريطانى فى النهاية ضرورة يجب على بريطانيا القيام بها ·

على أن لهذا الموضوع وجهه الآخر بالطبع ، فمما لا شك فيه أن مصلحة الشعب المصرى(١) والأوروبيين الذين بمصر

(١) هذا الكلام العجيب لا يصدر الا عن استعمارى ككرومر · فما يزعم أحد فى الدنيا أن مصلحة مصر كانت تتطلب تدخلا انجليزيا أو أى تدخل على الاطلاق ــ (المترجم) ·

كانت تستلزم وتفضل تدخلا انجليزيا ، أو فرنسا أو انجليزيا فرنسيا مشتركا على التدخل التركى ، ولكن عندما نفكر فى أن رغبة بريطانيا اتجهت وقتئذ الى عدم احتلال مصر بجنود انجليز أو فرنسيين ، فان الواجب كان يقضى بتجنب مناوأة التدخل التركى من الابتداء برغم ما فيه من مساوىء مسلم بها ٠

وقد يعجب الذى يتلو بعد انقضاء عدة أعوام تلك المراسلات التى تدوولت بين الدولتين عن هذه الأحداث ، حين يجد أن فرنسا كانت تمقت انفراد بريطانيا باحتلال مصر ٠ ومع ذلك ، فان تصرفاتها هى التى أدت الى حل المسألة المصرية على النحو الذى انتهت اليه ، وهو انفراد بريطانيا بمهمة الاحتلال !!

أما الحكومة البريطانية فانها عملت بالمبدأ القائل :

(انى أرى الطريق الأصوب وأحبذه ، ولكنى أسير مضطرا فى الطريق الخاطىء) ٠

لأنها كانت تلمس المعارضة الشديدة لأى احتلال أوربى لمصر ، كما كانت تحبذ الاحتلال التركى وتفضله على غيره ٠ ومع أنه يبدو أنها أظهرت بعد نظر سياسى أكثر من الفرنسيين ، فانها فشلت فى سلوك الطريق الذى يكفل تنفيذ أغراضها حتى زعم غير المنصفين من الفرنسيين أن بريطانيا بخداعها المألوف لم تلعب غير الدور الذى يحقق احتلالها لمصر ٠

ولكن القوم مخطئون فيما زعموا فحكومة بريطانيا عملت كعهدها أبدا بأمانة تامة مع تنسيق قليل من الخطط بقصد الوصول الى أهداف سياسية بعينها ، وهو تنسيق لا يدعو الى الدهشة اذا كان قد أسىء عرض أسبابه ودوافعه ٠

ولا شك فى أنها لم تتحول من النقيض الى النقيض (أى من تفضيل الاحتلال التركى الى الاعتراض عليه) الا لرغبتها فى تحقيق تعاونها مع فرنسا • وربما جزئيا لذلك الخلاف الشديد بينها وبين الرأى العام البريطانى حول تلك الخطة • اذ لا ريب فى آن فكرة تسليم مصر ــ ولو مؤقتا ــ الى سلطان تركيا كانت تقابل بنقد شديد فى انجلترا • ربما من نفس الطبقات التى اعترضت بقوة فيما بعد على الاحتلال البريطانى لمصر •

ومع هذا لا نرى أن هذه الأسانيد تكفى لتجريح خطة الحكومة البريطانية • فلم يكن فى طوق أى فرد اقتراح خطة أخرى أفضل منها • وواجب آية حكومة من الحكومات أن تقود القافلة خصوصا فى الشؤون الخارجية ، وأن تصمد ــ عند بحث المسائل ذات الأهمية العظمى ــ لأى نقد يوجه اليها ، ولو تعرضت لخطر السقوط من الحكم •

يأس الخديو وتفكيره فى الانتقام

فى التقرير الذى أرسله السير ماليت الى لندن عقب عصيان ٩ سبتمبر بقليل جاء فيه ما نصه :

لقد كشفت لهجة حديث الخديو توفيق عن فقدان أمله فى المستقبل فهو يردد أنه لم يعد يثق فيما أعلنه الضباط من الولاء لعرشه •

هكذا كان شعور الخديو فى ذلك الوقت • ولعل هذه الملاحظات هى المسبب الذى كشف عن خطته خلال الشهور القليلة التالية ، اذ كظم فى نفسه شعور الكراهية لضباطه المتمردين الذين عرضوا كرامته للهوان ، وأقض مضجعه

ذلك الشعور فدفعه الى اعداد خطط الانتقام ، والافصاح عن رأيه فى استحالة استقرار الأمور الا بالسيطرة على الجيش وكسر شوكته ٠

وليس ثمة سبب للتعجب من تمسكه بمثل هذه الآراء ، ولكن كان أفضل له من الناحية السياسية أن يدفن هـــذه المشاعر فى نفسه ولا يعلنها لغيره ؛ لأن النتيجة التى انتهى الموقف اليها هى اتساع ما بينه وبين الجيش والحزب الوطنى من هوة واستمرار اتساعها يوما بعد يوم ٠

أما شريف فانه نظر فى الحـــالة الى أبعـــد من نظـــرة الخديو ، ورأى أى خير السبل هـــو العمل عـــلى التفريق بين الحزب الوطنى والجيش ، وقد قال للسير ماليت فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، انه كان يعتزم أن يجمع حوله أعضـــاء المجلس النيابى فيما بعد ليصبحوا بالتدريج أصحاب السلطة التنفيذية المشروعة لتصريف الشـــؤون الداخليـــة ، ويجردوا الجيش بهذه الطريقة من الصفة التى ادعاها لنفســـه فى الحـــركة الأخيرة بغير حق ، ثم أضاف شريف قائلا :

ان هؤلاء الأعضاء يكونون فى هذه الحالة هيئة ممثلة للأمة يستطيع الخديو والحكومة الاعتماد على تأييدها ضـــد سلطة الجيش ٠ ومهما يكن من شىء ، فقد صدر فى ٨ أكتوبر سنة ١٨٨١ دكريتو دعوة مجلس النواب الى الاجتماع فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ ، وكانت مهامه وعدد أعضائه هى بعينها المنصوص عنها فى الدكريتو الصادر فى عهد اسماعيل عام ١٧٦٦ ٠ واذا كان عرابى قد ألح فى استصدار قانون يزيد فى ســـلطات المجلس ، فانه عـــدل عن اصراره فى النهـــاية وأبلغ السير ماليت لندن فى ٢ أكتوبر بأن عرابى عبر مرة

أخرى عن ثقته في شريف باشا ، وأفصح عن نيته في ترك الأمر كله في يد شريف ٠

الجيش عماد الحركة الوطنيــة

ولعل أبلغ وصف للحالة وقتئذ ما جاء في رسالة الســير أوكلند كولفن المؤرخة في ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ اذ قال :

« ان رأيي في الموقف يتلخص في أنه هدنة مؤقتة ؛ لأن التسوية التي استطعنا الوصول اليها تعطينا فرصة قصــيرة للتنفس واستكشاف القوات التي تحيط بنا ، كما تمكننا من البحث في أمر قيادتها وارشادها ، أو قهرها وتحطيمهــا ، بحيث لا يكون هناك أى اختلاف في الرأى على هذه النقطة ٠ واذن ، فالقول بأننا مقبلون عــلى عهــد جــديد من النظام ، تجديف لا يمكن تصديقه ، لأن الجيش ما برح يتباهى بما أحرز الى الآن من نصر ، وقواده يعتقدون أن رســالتهم هى تحرير البلاد ، ورغم أن الأعيان الذين يملأون القاهرة الآن بدءوا يطلبون مزيدا من الحريات المدنية ٠ مع انكار حق الضباط في طلبها باسمهم ، أو حتى مجرد التدخل في هــذه المسألة ٠ فانهم لا يختلفون عن أولئك الضباط في رغبــة الحصول على كل امتياز هام لهم ٠

وقد يكــون صــحيحا أن ما تم حتى الآن حدث بنظام بطريقة مثالية ، ولكن من الحق أيضا أن فرصة الوصول الى سوية نهائية لن تتحقق الا بالاستناد الى ما يأتى :

أولا : تشتيت الجيش بنقل وحداته الى الجهــات التى تحدد لها ٠

ثانيا : حمل الأعضاء الأعيان على الاعتدال فى مطالبهم ·

ثالثا : حزم الوزراء فى تعاملهم مع الجيش والأعيان على السواء ·

وانى لأظن بأنه ليس من حقى الوقوف فى موقف المعارض للحركة الشعبية ؛ لأن واجبى هو محاولة ارشادها وتحديد صبغتها تحديدا صحيحا · وما دامت الحالة المالية أو سلطة المراقبة لن تتأثر بمطالب الأعيان ، فاننى أخالف الصواب اذا قاومت رغباتهم ، ولهذا أقترح أن تكون خطة العمل فى نطاق ما أوضحت ، وأن تقترن بنصح شريف باشا أن يحزم أمره فيما يتخذ من اجراءات ضد الجيش عندما تتهيأ المسائل للمناقشة ، كما يتسع صدره لبحث مطالب النواب فى كثير من الاعتدال باعتبار أنهم هم وحدهم الذين نطمع فى معاونتهم للانتقال من الهدنة الحالية الى سلام واستقرار » ·

ان هذه الرسالة تعتبر حكما صحيحا على الحالة فى مصر ، وكان شريف هو المرشح وقتئذ لرئاسة الوزراء ، ولكن عرابى كان كما ذكر السير ماليت :

« محط آمال البلاد » ؛ حتى ان صحيفة الحجاز وهى من الصحف المحلية الناطقة بلسان العرابيين كانت تدأب على التحدث عن صاحب العظمة والسمو الأمير أحمد بك عرابى ·

خطبة عرابى

ولما صدر الأمر بنقل عرابى وآلايه من القاهرة لم يبدأ الرحلة بوصفه (أميرالاى) على فرقة من الجيش ، بل خرج فى موكب كمواكب الملوك وسار فى شوارع القاهرة التى

ازدحمت لتلك المناسبة بجموع غفيرة استقبلته بالترحيب والهتاف ، فلما بلغ محطة السكة الحديدية خطب فى الجنود قائلا :

« ان عهدا جديدا يشرق على مصر • فشكرا لرؤسائنا الذين يجب أن نضع ثقتنا فيهم كما يجب أن تعلموا بأن ساعة خلاصنا وتحقيق رفاهية بلادنا قد دنت ، فابذلوا الطاعة لأعضاء الوزارة الجديدة الذين يمتازون بالكفاءة وطيب الأعمال وبخاصة وزير حربيتنا محمود سامى البارودى باشا •

أرجو أن تستطيعوا ادراك مبلغ عظمة المهمة الملقاة على عاتق جيش اتحدت كلمته • وأحسنت قيادته • وتوطد نظامه ، وليس له من هدف الا رفعة الوطن • ان القوة فى أيديكم أيها الجنود فاذا تمسكتم بعرى الاتحاد فانكم لن تقهروا » •

وفى مدينة الزقازيق اقيمت حفلة كبرى تكريما لعرابى حضرها نحو ألف شخص ودعى اليها جميع الوطنيين فاستقبله الحاضرون استقبالا بالغ الروعة ، وخطب خطبة أصر فيها على وجوب الاصلاح • ثم حمل بشدة على توظيف الأوربيين فى الحكومة ، وأعلن أن لديه ثلاثة آلايات فى القاهرة يستطيع الاعتماد عليها لتنفيذ أوامره •

على أن عرابى الذى دأب فى المجالس العامة على الجهر بكرهه للأجانب كان يستعمل فى المجالس الخاصة لهجة أخرى معتدلة • ففى أول نوفمبر سنة ١٨٨١ دار حديث بين السير أوكلند كولفن المراقب المالى من جهة ، وبين عرابى وزميليه على فهمى وطلبة عصمت من جهة أخرى ، فشبه

عرابى حكومات دولة المماليك بحكومات الأسرة العلوية من حيث ظلمهم للعنصر العربى ، وحرص على اظهار أن المصريين لا يجدون ما يحفظ حياتهم وممتلكاتهم ، فقد سجنوا ونفوا وقتلوا خنقا ، وقذف بهم فى النيل ، وأصابتهم المسغبة وسرقت أموالهم بأمر أولئك السادة ، وأضاف قائلا ان أى عبد معتوق منهم أكثر استمتاعا بالحرية من العربى الذى ولد حرا ، وأى تركى جاهل أعلى مركزا من أكبر المصريين قدرا • وبعد أن استشهد بحادث اغتيال اسماعيل باشا المفتش عام ١٨٧٦ ، أفاض فى شرح أن الناس خلقوا جميعا من معدن واحد ، وان لهم حقوقا متساوية فى الحرية والأمان • وقد كان حديثه الذى استغرق وقتا غير قصير فريدا فى بساطته وخلوه من التصنع ، كما كان خلاصة عامة لأفكاره الثائرة ، وتعبيرا يقصد به الاتهام الصريح لا مجرد المبالغة والتهويش •

ولكى يسند كلامه بالحجج المستندة الى الحقائق ، قال ان الحكم الجركسى سقط بجهوده فى أول فبراير سنة ١٨٨١ فى حين أنشىء فى ٩ سبتمبر هذا النظام الذى دعت الحاجة الى احلاله محل الحكم الجركسى ، ومعنى هذا أن حركة الجيش لم تقم الا لفرض العدالة والقانون ، وأنكر عرابى بكلمات بالغة الصراحة رغبته فى التخلص من الأوربيين سواء أكانوا موظفين أم مواطنين •

كان حديث عرابى عن الأجانب أنهم هداة لا غنى للناس عنهم ، وقد قال ــ بعد أن أشار الى زميليه ــ بأنهم هم الثلاثة لم يدخلوا معاهد العلم وان اختلاطهم بالأجانب كان المدرسة التى تعلموا فيها كل شىء • ثم أردف يقول انهم يشعرون جميعا بحاجتهم اليهم ، ولا يرغبون في ابداء أى اعتراض

على توظيفهم فى الادارة ، بل بالعكس فليأت الأجانب الى البلاد اذا كانت فى حاجة الى مزيد منهم ، واستطرد السير كولفن فقال :

« كان شعورى فى نهاية الحديث ان عرابى الذى تكلم باعتدال مقرون بالرزانة والهدوء ، كان مخلصا وشجاعا فى حديثه ٠

ولكنني استخلصت أنه ليس من الرجال العمليين ، وأن طاقته تقف عند استعراض الآراء دون تنفيذها بخلاف زميليه اللذين وضح لى أنهما عمليان أكثر منه وحريصان على تهدئة ثورته كلما هاجته آراؤه هياجا خطيرا » ٠

واذا كان كبار الضباط دأبوا على اتباع مثل هذه الأساليب الديماجوجية ، فان اضطراب النظام بين أفراد الجيش ظل يتزايد يوما بعد يوم ٠ ففى أوائل نوفمبر سنة ١٨٨١ خلص الجنود عنوة بعض زملائهم من أيدى رجال البوليس اثر مشاجرة عنيفة اشتبكوا فيها ، وبعد هذا الحادث بقليل قررت الحكومة تغيير قومندان المدفعية المرابطة بالقاهرة ؛ فاعترض جنود الآلاى على ذلك التغيير وأعلنوا أنهم لن يطيعوا أوامر الذى يعين محله ، ومع أنه أمكن التغلب عليهم ؛ فان هذه الغلبة لم تتم الا بعد استرضائهم بامتيازات كثيرة حصلوا عليها ٠

وحوالى ذلك الوقت أيضا رفضت فرقة موسيقى أحد الآيات القاهرة أن تذعن للأمر الصادر اليها بالعزف فى مسرح الأوبرا ٠ كما أظهر جنود آخرون بمدينة السويس شيئا من التمرد بسبب قتل زميل لهم صرعه أحد الايطاليين ، وهكذا

دلت هذه الظواهر على تجرد مصر من قوة شعبية يمكن الاعتماد عليها لحفظ النظام ·

تطرف الصحف المحلية

وقد كان للصحف المحلية دورها أيضا · فاتحدت لهجتها فى الحملة بأسلوب شديد المرارة على الأوربيين وسيطرتهم · وفى اثارة النعرة الدينية (١) عند المسلمين حتى ان احداها قالت :

« نحن فرائس أسدين هما انجلترا وفرنسا اللتان تتحينان الفرص المواتية ؛ لتحقيق مآربهما المستترة خلف سياستهما الخداعة · اننا نتطلع الى اليوم الذى تتخلص فيه جميع اداراتنا الحكومية من الأوربيين · ونستطيع عندئذ أن نشكرهما (أى بريطانيا وفرنسا) لهذه الخدمة العظيمة » ·

ونشرت جريدة أخرى :

يزعم البعض أن التعصب الدينى يضر ويحول دون التقدم ولكن أعظم أيامنا هى التى قهرنا فيها العالم باستمساكنا بعروة ديننا · فأما اليوم ، فاننا نجد أنفسنا ووطننا فى أيدى الأجانب من جراء اهمال الدين · وليست هذه المحن التى تنكب بها الا عقوبة عادلة لآثامنا ·· يا علماء الأزهر الذين يقضى واجبهم المقدس أن يقاوموا العقائد الفاسدة ، ماذا يكون جوابكم يوم الحساب للذى يعلم خافية الأعين وما تخفى الصدور ؟!

---

(١) تلك أقوال كرومر عن النعرة الدينية وتطرف الصحف · ولكنها مزاعم وترهات يرميها رميا من غير دليل ، (المترجم) ·

وطبيعى أن هذا النهج الصحافى ، دفع الصحافة الأوربية المحلية الى مقابلته بالمثل • فقد وصفت جريدة (ليجبت) الفرنسية عثمان ثالث الخلفاء :

« بأنه خليفة متعصب لنبى كاذب » •

واضطر محرر هذه الصحيفة الى الرحيل عن مصر عقب تهديده بالقتل ، وعطلت جريدته كما عطلت جريدة الحجاز ، التى اشتهرت بأسلوبها العنيف فيما تنشره تأييدا للآراء الخاصة بالجامعة الاسلامية •

ومما يستحق الذكر أن السير ماليت كتب الى لندن يقول :

« ان تعطيل جريدة الحجاز وعرابى لا يزال فى القاهرة اعتبر علامة طيبة على استعادة الحكومة لسلطتها ، وأدى بالتالى الى استعادة الثقة فى النفوس الى حد ما » •

غير أن الجماهير ظلت برغم تلك المقالات الملتهبة ـ لا تحفل بما يدور حولها ـ بعض الوقت • ومع ذلك بدأ أثر العصيان الذى حدث فى الجيش يمتد الى المدنيين أيضا ، وقد أوضح السير كولفن سبب هذا الامتداد فى مذكرته المؤرخة ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٨١ فقال :

مما برر مسلك الجيش وجعله ينال تأييد عدد كبير من الشخصيات المصرية البارزة أن هناك كثيرا من الصدق فى شكاواه ، ووثوقه من الظفر بالعطف والتأييد عندما يطالب بالعدالة المطلقة ويقاوم أعمال العنف والاستبداد • ان السبيل الوحيد الذى تستطيع الحكومة القضاء بواسطته على النفوذ الذى يحصل الجيش عليه من طريق التذمر والشكوى

هو انتزاع هذه اللعبة من يديه وهكذا نستطيع أن نلخص الموقف فى ختام سنة ١٨٨١ فى الآتى :

١ ــ كان الخديو يعانى الكثير من استهانة الجيش المتمرد بقدره ، ويتطلع الى فرصة تمكنه من استعادة سلطته وتوطيدها ·

٢ ــ كانت لدى شريف باشا بعض المقدرة السياسية ، وكان يحاول استعادة السلطة الشرعية للحكومة · ولكن كان يعوزه القدر اللازم من النشاط ، وقوة الشكيمة للسيطرة على العناصر المنطلقة فى تمردها ·

٣ ــ كان شريف مسنود الظهر برجلين هما السير كولفن والسير ماليت ، ولكن عرابى كان الحاكم الحقيقى للبلاد ومستندا بظهره الى الجيش ·

٤ ــ فى أوائل يناير سنة ١٨٨٢ عين عرابى وكيلا لوزارة الحربية ، لأن الحكومة آثرت أن يكون تحت بصرها وفى متناول يدها بدلا من انطلاقه بحرية وهو بعيد عن رقابتها ·

٥ ــ كان شعب مصر غير راض عن حالته ، ولكن الاتصال بين الحزب الوطنى والجيش المتمرد لم يكن محكما فى ذلك الوقت ، وكانت العناصر المدنية تنظر الى رجال الجيش بشىء من الحذر ·

٦ ــ كانت الصحافة الوطنية تحرض على التعصب الدينى، واثارة البغضاء فى صدور الوطنيين ضد الأوربيين ·

★★★

هكذا كان الموقف فى ختام سنة ١٨٨١ ، وفى مثل هذه الظروف يكون توخى الحذر واجبا ؛ لأن أى تصرف خاطىء وسط هذا الغليان العام يكون مهلكا ، ولعل حكومتى بريطانيا وفرنسا كانتا على وشك الاقدام على عمل يقضى على كل أمل فى رياضة الحركة الوطنية وارشادها ، ويؤدى الى تدخل أجنبى من نوع ما ـ سواء أكان تركيا أم أوربيا ـ باعتباره ضرورة لا يمكن التحول عنها ·

★★★

المــذكرة الثنائيــة

● اقتراح انشاء مراقبه عسكريه انجليزية فرنسية ● تغيير الوزارة الفرنســية ● مسيو جامبتــا يقترح القيام بعمل مشترك ● لورد جرانفيل يوافــق على الاقتراح ● ســير ادوارد ماليت يشير برأيه ● اقتراحات سير اوكلند كولفن ● مسيو جامبتــا يعد مشروع مــذكرة ● لورد جــرانفيل يوافق على المذكــرة ● التعليمــات المرسلة للقــاهرة ● زيادة الجــيش المقترحة ● اعادة تنــظيم مجــلس الأعيــان ● تأثير مــذكرة الدولتين الثنائية ● ملاحظات عليها ٠

فى أعقاب التمرد الذى حدث فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ مباشرة ، اقترح مسيو برتلمى عــلى اللورد جرانفيل ضرورة انشاء مراقبة عســكرية فى مصر ، وارسال قائدين أحدهما انجليزى والآخر فرنسى الى القاهرة ، وكان هــذا الوزير الفرنسى يظن أنهما يستطيعان حمــل الجيش المصرى عــلى النظام ، فلما سألته الحكومة البريطانية عن النتائج المتوقعة اذا فرض وتجاهل الجيش وجودهما ، أجابها :

بأن الواجب عندئذ التصريح بأن القائدين مؤيدان من الدولتين ، واستطرد يشير بصفة عامة الى القيــام باستعراض بحرى ترسل فيه سفنهما الحربية الى الاسكندرية ، دون أن يخصص رأيا أو اقتراحا بعينه فى الموضوع ٠

ولقد حول هذا الاقتراح الى القاهرة ؛ فرفضه شريف باشا والسير كولفن . ولو قد نفذ لقام شاهدا على كيفية تفهم الحكومة الفرنسية لحقيقة الموقف الداخلى فى مصر !!

لأن من المستحيل افتراض أن قائدين يستطيعان السيطرة من طريق القوة القاهرة على جيش متمرد ، فى الوقت الذى يعبىء جهوده لاثارة الجماهير ضد أى نوع من أنواع التدخل الأجنبى . فالنتيجة المحتومة لارسال القائدين هى خلق تمرد جديد ربما كان أكثر عنفا من سابقه .

جامبتا وسياسته نحو مصر

واذن ، فقد أهمل هذا الاقتراح دون أن يعقبه اقتراح آخر حتى منتصف ديسمبر سنة ١٩٩١ ، وفى خلال ذلك الوقت تغيرت الوزارة الفرنسية ، وصار مسيو جامبتا وزيرا للخارجية . وهو ذلك الرجل القوى الذى سارع بروحه المتسلطة الى فرض سياسة جديدة على المسألة المصرية عنى شخصيا عناية خاصة بتنفيذها .

ففى ١٥ ديسمبر أبلغ جامبتا اللورد ليونز سفير بريطانيا فى باريس :

بأنه يعتبر تدعيم سلطة الخديو توفيق مسألة ذات أهمية عظمى ، فمن ناحية يجب أن تبعث فرنسا وبريطانيا فيه روح الثقة فى معونتهما ، مع تزويده بما يحمله على الثبات والنشاط . ومن ناحية أخرى يجب افهام أعداء النظام الحالى من أتباع اسماعيل وحليم باشا ، بل المصريين بوجه عام أن الدولتين اللتين أجلستاه بنفوذهما على عرش مصر لن توافقا على خلعه بحال .

فأما تدخل الباب العالى فقد ذكر جامبتا بصيغة التأكيد أنه لا يسمح به مطلقا . ثم أضاف يقول :

انه يحسب أن الوقت قد حان لكى تبحث الدولتان المسالة ؛ لتكونا على استعداد لعمل مشترك مباشر اذا دعت الضرورة اليـــه .

وفى ١٩ ديسمبر أجاب اللورد جرانفيـل عـلى رسالة جامبتا يقول :

ان حكومة جلالة الملكة توافق تمام الموافقة على ان الوقت قد حان لتدرس الدولتان أفضل السبل التى تسلكانها معـا ، وتثبتان وجود تفاهم صادق بينهما . ولكنها تعتقد أنه يجب التفكير بعناية فيما يجب اتخـاذه من خطـوات لدى قيـام اضطرابات أخرى .

ان كل من يستطيع قراءة ما بين سطور هـذه الرسالة ، يعتبره درسا لفرنسـا ، لأنه يشـير صراحة الى ما يتـوقع حدوثه فيما بعد . واذا كان من الحق أن الدولتين كانتـا تفكران فى الشؤون السياسية الخطيرة بعقلية واحدة ، فان من الحق أيضـا أن خلاصـة مداولاتهما اقتصرت عـلى أن (شيئا ما يجب أن يعمل) !!

ومن ناحية الحكومة الفرنسية كان الذى يقود حركتها وزير نارى نشيط هو جامبتا الذى لا يطيق الجمود ، ويفهم ما يريد فهما كاملا . ولم يكن يريد غير وضـع مصر تحت رقابة انجليزية فرنسية بدون احتلالهـا عسكريا ان أمكن ، أو احتلالها كأفضل حل للمسـألة المصرية ان كان العـدول عنه غير ممكن .

في حـين أنه من الناحيـة الأخـرى في هـذه الحلقة المفرغة ، كان تصريف هذه الشؤون في بريطانيا موكولا الى وزير أكثر هدوءا من جامبتا ، مع عجز في ميزة المبـادرة والسبق · وانه لمن الخطر عـلى أى وزير مسـئول في عالم السياسـية أن يعتنق في غمـوض فكرة (شيء ما يجب أن يعمل) مع خلوه من أى رأى واضـح المعالم عما يجب عمله ؛ لأن اعتناق تلك الفـكرة يقـوده الى اقتراف أشياء سيندم يوما ما على اقترافها · وقد اعترف جرانفيل بعد فترة من الوقت :

بأن الاعتراضات تشعبت بكثرة من الجانبين حول أى اتجاه يسلكانه ، ولكن وجه التساؤل هو أى الطرفين كان أقل مضايقة للآخر ؟

غير أنه من العجب أن جرانفيل هو الذى أتاح لزميله الفرنسى العنيد أن يسحبه وراءه ، ويحمله على تغيير اتجاهه الخاص بتأييد الاحتـلال التركى باعتبـاره أخف ضررا من غيره : فكانت النتيجة أنه سيق الى قبول الحل الذى طالما قاومه وهو الاحتلال البريطاني !··· ولولا حادث تغيير الوزارة الفرنسية فجأة ، لجرفه التيار الى حيث يقبل أسـوأ الحلول الممكنة وأعنى به (الاحتلال الانجليزى الفرنسى) لمصر ·

ومع ذلك ، أعد جامبتا في ٢٤ ديسمبر مشروعا كاملا عن خطوات الدولتين · وفى نفس الوقت كان المجلس النيـابى على وشك الانعقاد فى القاهرة ؛ فاقتنع جامبتا بأن اجتماعه سيسـاعد كثيرا عـلى تغيير الحالة السياسية واقترح بنـاء على ذلك أن :

تبعث الدولتان تعليماتهما الى وكلائهما بمصر ليبلغوا الخديو توفيق مجتمعين عطفهما وتأييدهما ، فوق تشجيعهما له على المحافظة على سلطاته وتدعيمها ٠

وكان من رأى جامبتا أن هـذا الاجراء عملى ويسـهل تنفيذه بغير ابطاء ، كما كان من رأيه أنه نقطة ابتداء يتلوها اعداد الخطوات التى تسـتعد الدولتان لمبـاشرتها معا اذا لزم الأمر ٠

ولقـد أحال لورد جرانفيل هـذا الاقتراح الى السـير ماليت ٠ وسأله فى ٢٦ ديسمبر عما اذا كان لديه اعتراض عليه : فأبرق ماليت اليه فى اليوم التالى قائلا :

لا أجد اعتراضا على اقتراح مسيو جامبتا ٠ ولكن التأييد الذى يحتاجه الخديو بشـدة هـو حماية اسـتقلال المجلس النيابى من غيرة الباب العالى وشكوكه ٠

فطلب جرانفيـل الى اللـورد ليـونز فى باريس ابلاغ جامبتا موافقة الحكومة البريطانية على اقتراحه ٠ وعندما أبلغت الرسالة الى جامبتا صرح بأنه سيعد مشروعا بالتعليمات التى ترسل عن هـذا الشأن الى وكلاء الدولتين بالقـاهرة ، وسيعرضها على الحكومة البريطانية قبل ارسالها الى مصر ٠

وفى ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٨١ عاد السير ماليت فأبرق الى لورد جرانفيل بأنه يفضل التريث فى وضع الشروط التى سيتضمنها التبليغ المزمع توجيهه الى الحكومة المصرية ، الى ما بعد وصول رسالته التى هى فى طريقهـا الى لندن ، وقال ماليت حرفيا :

« من الأصوب أن يقتصر تشجيع الدولتين للخديو على أننا سنؤيده ليقف موقف « التحفظ » فقط حيال مجلس النواب ؛ وذلك لأن هذا المجلس دعى للاجتماع بموافقة شريف باشا التامة • ولن تكون نتيجة تهوين شأنه أو عدم تشجيعه الا القاء نفسه فى قبضة الباب العالى ، الى جانب تقوية النفوذ العسكرى ، وانقاص ما نجنيه الآن من وراء مساعدتنا للنظم الاصلاحية المقبلة ، ولا يعزب عن البال أنه يقال بأن رد المجلس على خطاب العرش أعد فى صيغة بلغت غاية الاعتدال والكفاية » •

الحركة المصرية وطنية

أما الرسالة التى أشار السير ماليت فى برقيته الى أنها فى طريقها الى لندن ، فقد كتبت فى ٢٦ ديسمبر محتوية على مذكرة خطيرة من وضع السير أوكلند كولفن ، وجاء فيها ما يأتى :

« لا شك فى أن حوادث الشهور الثلاثة الماضية ، والحركة القائمة الى الآن ذات تأثير على الصلات التى بين مصر والدولتين ، ومن الأوفق أن نصور باختصار ماهية هذه الحركة ، ومن أى جهاتها يأتى التهديد باتلاف ما أقامته الدولتان فى هذه البلاد •

انها فى الأصل حركة مصرية لا شبهة فيها ضد استبداد الحكم التركى ، فأما الأسباب التى أدت مباشرة الى الأحداث التى نشاهدها ، فترجع الى رد الفعل الذى أدى اليه طغيان اسماعيل ، والى تحرر أفكار المصريين الذى يتزايد بسبب اتصالهم الوثيق بالأوربيين ، وأخيرا الى تلك الفرصة التى

نتجت من وضع شاذ وجدت مصر نفسـها فيـه مستقلة فى تصرفاتها عن تركيا وعن الدولتين الـكبيرتين • ورغم أن شريف باشا قد وضع على رأس الحركة مع ما فيه من الضعف فانه انساق معها ، وسيجرفه تيارها لا محـالة ؛ لأنه ليس كفؤا لادارتها أو استلام زمامها •

ومع أنها موجهة ضد الأتراك فى الأصل ؛ فانهـا فى صميمها نهضة مصرية وطنية ، تعنى فى الوقت الحاضر بتجنب الاساءة الى الأوربيين لحاجتها اليهم فى الصراع القائم بينها وبين خصومها المباشرين، ورغم ذلك لا تستطيع أن تبذل ودها للأوربيين أو تتمنى شـيئا غـير التخلص منهم فى يوم من الأيام •

وأما عن سطوها على ما كسبته الدولتان فى مصر فاننى أظن أن هناك خطرا مزدوجا لابد من وقوعه • هو ابتـداع خطة تهدف أولا الى تجاهل أو تعديل ما على مصر من التزامات، وثانيا الى التخلص من التغلغل الأجنبى فى الفروع الأدارية التى ليست عليها التزامات مباشرة •

وفيما يتعلق بالشطر الاول من هـذا الخطر ، اذا ظفر مجلس النواب بحق التصويت على الميزانية ، أو بمعنى اخر بحق الرقابة عـلى ماليـة البلاد ؛ فان مركز رقابة الدولتين يضعف كثيرا ؛ لأنها انما تستمد قوتها الآن من وجود موضـع رسمى لها فى مجلس الوزراء وصـوت مسموع فيـه ، كمـا تسـتمدها من قيام علاقات المودة المتصلة مع كل وزير فى الوزارة • فى حين لا تستطيع ايجاد مثـل هـذه العـلاقات ــ الا بطرق غـير مبـاشرة ــ مع أعضـاء مجلس النـواب ولا تستطيع كذلك أن تطمئن الى قرارات تصـدرها هـذه

الهيئة المجردة من المسؤولية والمعرفة · ترى كيف تستطيع المراقبة ممارسة أى اجراء لضبط الحالة المالية اذا أعطى البرلمان حق التصويت على الميزانية ؟ وقد يكون صحيحا أن المجلس لن يتصرف ـ عند تصويته عليها ـ الا فى حدود ما تسمح به الشروط الواردة فى قانون التصفية ، ولكن الداهية الدهياء أن تلك الشروط من المرونة بحيث تتسع لسوء استعمال الأموال الى الدرجة التى تعرض التوازن المالى للخطر · وبما انه يقال ان شريف باشا مستعد لتعديل مشروعاته البرلمانية بما يتفق مع وجهات نظرنا ، فقد أحطناه علما بما سبق ذكره ، ولكن يبقى بعد ذلك أن قبول المجلس أو عدم قبوله تعديلات شريف باشا يعتبر مسألة أخرى » ·

وفيما يتعلق بالشطر الثانى وأعنى به رغبة الحركة الوطنية فى التخلص من التدخل الأجنبى فى الفروع الادارية المختلفة باعتبار أن الحكومة المصرية غير مرتبطة بالتزامات دولية واضحة · قال السير كولفن عنه :

« ان آية حملات ناجحة على ادارة أو أكثر تهدم سلطة المراقبين الأوروبيين ، وتقضى ـ بقدر نجاح تلك الحملات ـ على النفوذ المادى الذى حصلت عليه الدولتان فى البلاد » ·

وهكذا رأى السير كولفن تحت وطأة تلك الظروف أنه فى سبيل انارة السبيل له ولكبار الموظفين الانجليز والفرنسيين فى مصر · يجب أن تكون رغبات حكومتى الدولتين المزمع ابلاغها لمصر مشتملة ضمنا على الخطة التى يتعين على اولئك الموظفين اتباعها ·

وقد انتقل السير كولفن بعد ما ذكر الى وضع التوصيات الآتية تحت نظر الحكومة البريطانية فقال :

« ليس من الحكمة عدم تشجيع حركة التحرر التى تسير قدما الآن ، ولعل من الحق أنها تواجه بين الأوربيين خصوما لا يقلون عنهم بين الأتراك ، ولكننى أعتقد أن الحركة ترجع على الأخص الى نمو الروح الوطنية ، وتهدف الى منفعة البلاد، واذن فمن خطل (فساد) السياسة أن نحطمها ·

وبما أننى أتمنى لها النجاح ، يبدو لى أنهـا يجب أن تعلم من الابتداء حـدودها التى لا ينبغى تخطيهـا والا فان رغباتها تزداد وآمالها تتسع بحيث يؤدى العجز عن بلوغهـا الى هزيمة نكراء ، ويجب كذلك ـ فى كل ما تم عمله الى الآن أو الذى ينبغى عمله مستقبلا ـ ألا يتاح للحـكومة المصرية أو الأعضاء النواب نسيان أن للدولتين هيمنة مباشرة عـلى مالية البلاد ، وأنهما مصممتان على الاحتفاظ بتلك الهيمنة ·

وفى رأيى أيضا أنه يجب على الدولتين عدم قبول أى اقتراح عن اجراءات تعرقل عمل المراقبة التى كرست نفسها عـلى الخصـوص لتحسـين الحالة ؛ وحماية البلاد من بعث المسألة المصرية من جديد ، كمـا يجب أن تكـون الضمانات الموجودة فى قانون التصفية والدكريتات السابقة ، بعيـدة عن أى نقاش أو اعتراض ، يضاف الى هذا أن أية محـاولة لنقل السلطة المالية من المراقبة الى المجلس النيابى يجب أن تقابل بالاعتراض ، بل والرفض اذا لزم الأمر ، لأن الموافقة عليهـا معناها محو الـوكالة التى تنهض شاهدا عـلى كفاية سياسة الدولتين فى الشؤون المالية التى أخذتا على عاتقهما مسؤليتها ·

ومن واجبى فى نفس الوقت أن أجعل شريف باشا أو أى ممثل آخر للحكومة المصرية ، يدرك تماما بأن واجبه عدم تشجيع أى عدوان من الوطنيين على الادارات الأوربية مع مقاومته اذا وقع • وأن الدولتين لن تقفا جامدتين حيال أى نوع من أنواع العدوان، وبما أن كل ادارة عبارة عن مركز اصلاح قائم بذاته ، بصرف النظر عن المناقص التى لا شبهة فى وجودها ، فان الادارات فى مجموعها عبارة عن أسنان العجلة التى تمثل المراقبة • ولهذا ، فان خط السير الذى أشير باتباعه فى الظروف الدقيقة الخاصة بتنظيم الأحوال الداخلية هو تنويه الدولتين ـ بواسطة وكلائهما السياسيين ـ تنويها صريحا حازما عما يملكان من مصالح مادية فى الادارات الأوربية وعزمهما على المحافظة عليها ، مع ترك الحرية للمصريين فى اتخاذ ما يروق لهم من الاجراءات التى يديرون بها شؤون البلاد الداخلية ما دامت لا تتعارض مع الأوضاع التى اكتسبتها الدولتان •

واذا كان الواقع أن ثلاثة شركاء يتقاسمون الادارة المصرية ، فان واجب الدولتين المحافظة على نصيبهما فى هذه الشركة وتقويته ، وذلك اذا لم تكونا على استعداد لتعديل هذا النصيب سيما وأن المصريين الآن فى حالة تطور وتبدل •

لا يمكن للمصريين أن ينظروا الى المسائل بغير اهتمام أو يسمحوا بمناقشتها واقرارها بغير أن يدلوا برأيهم فيها • فاذا لم نتفاهم معهم من الابتداء بشىء من الصراحة ؛ فان الموقف يتمخض عن كثير من سوء التفاهم الذى يزيد فى مرارة علاقاتنا بهم ، أكثر من تأثير البلاغ المزمع ارساله عن نوايا الدولتين • وبخاصة فى هذا الوقت الذى يوشك مجلس النواب أن يجتمع فيه » •

الدولتان تقرران حماية الخديو

لقـد نقلت مذكرة السير كولفن فى شىء من الاطالة ؛ لأهميتها فى ايضاح البيانات التى وضعت تحت نظر الحكومة البريطانية عن حالة مصر وقت موافقتها على اقتراح جامبتا • وقد وصـلت المذكرة الى وزارة الخارجية فى ٢ ينـاير سنة ١٨٨٢ ، ووصلت فى اليوم نفسه مسودة مذكرة جامبتا المزمع ارسالها الى وكلاء الدولتين بالقاهرة وفيما يلى نصها :

« طلبت اليك فى مناسبات كثيرة ابلاغ الخديو وحكومته عن عزم بريطانيا وفرنسا على تقديم المسـاعدة لهم للتغلب على الصعاب التى قد تضر المصلحة العامة فى مصر • فأخبرك الآن أن الدولتين على اتفاق تام فى هذا الشأن ، وأن الظروف الأخيرة ــ وخصوصا اجتماع مجلس النواب بأمر الخديو ــ قد هيـأت الفرصة لمزيد من تبادل الرأى ، وبنـاء عليه أطلب اليك اعلان الخديو بأن حكومتى الدولتين تعتبران الاحتفاظ بسموه على عرش البلاد ــ طبقا لفرمانات السلطان واعتراف الدولتين الرسمى ــ هو الضمان الوحيد فى الحاضر والمستقبل لاستتباب النظام وازدياد الرخاء العام الذى يهم الدولتين • ولما كانت الحـكومتان متفقتين فى عزمهما عـلى القضـاء بجهـودهما المتحدة عـلى أسباب أية اضطرابات داخليـة أو خارجيـة تهـدد النظم الحاليـة ، فانهما لا ترتابان فى أن اعلان هذا التأكيد الرسمى عن نواياهما سيؤدى الى ازالة الأخطار التى قد تتعرض الحـكومة المصرية لهـا ، والتى ستتصدى لها الدولتان بغير شك ، ولهذا فانهما مقتنعتان بأن سمو الخديو سيستمد الثقة والقوة من هذا التوكيد ، بالقدر الذى يحتاج اليه للوصول الى أهداف مصر ورعاياه » •

وفى ٦ يناير وافقت الحكومة البريطانية على مشروع هذه المذكرة مع اضافة تحفظ ينص على آن شروطها :

لا تلزم الطرفين بخطة معينة اذا دعت الضرورة الى القيام بعمل ما ، وفى ٧ يناير كتب جامبتا الى اللورد ليونز ما يأتى:

« اننا نلاحظ باغتباط أن التحفظ الوحيد الذى أبدته حكومة جلالة الملكة يقتصر على عدم التزامنا بخطة معينة ولذلك نبلغكم أننا متفقون معها فى ضرورة النص عليه » ٠

وهكذا تكون حكومة بريطانيا قد وافقت على اقتراح جامبتا بعد انقضاء أربعة أيام على تاريخ وصول مذكرة السير كولفن سالفة الذكر ٠

وفى ٦ يناير سنة ١٨٨٢ أرسلت بريطانيا برقية بتعليماتها الى السير ماليت فى القاهرة ٠ وأرسلت الحكومة الفرنسية تعليمات مماثلة الى وكيلها مسيو سينكويز ٠ وعند وصولها الى القاهرة كانت الحالة الداخلية كما يلى :

كان الخديو قد افتتح مجلس النواب برئاسة سلطان باشا فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ ، وتولى سليمان أباظة أحد الأعضاء البارزين مهمة الرد على خطاب العرش بأسلوب ينم عن الولاء وتكريس الجهود للصالح العام ٠

وفى ٢ يناير سنة ١٨٨٢ أبلغ السير ماليت لندن ما يأتى :

فى حديث بين الخديو وبينى يوم ٣١ ديسمبر وجدت سموه لأول مرة منذ عودتى فى سبتمبر الماضى منشرحا وينظر الى الحالة بتفاؤل ٠ كما وجدته يتحدث بارتياح عن

سلوك الأعضاء المعتدل ، ويفصح عن اعتقاده فى تقدم البلاد من الآن ٠٠ وغنى عن الذكر أن تغيره كان ملحوظا جدا ؛ لأنه كان الى يوم افتتاح المجلس عديم الثقة فى أعضائه حتى أشفقت من أن هذا الشعور ليس مثار عدم ثقته فى مقدرة أولئك الأعضاء فقط ؛ بل مثار كراهيته للمجلس جميعه كهيئة أيضا ٠

ومع هذا كله كانت هناك صعوبتان : أولاهما : رغبة الحزب العسكرى فى زيادة الجيش الى الحد الأقصى المنوه عنه فى فرمان سنة ١٨٧٩ وهو ١٨٠٠٠ جندى فقد أظهر المراقبان استعدادهما للسماح بزيادة محدودة ، ثم تراجعا بسبب بعض العقبات المالية عن اجابة الحزب العسكرى الى ما يريد ٠ وأيدتهما الحكومة البريطانية فى هذا التراجع وفى نفس الوقت مال شريف باشا الى تجاوز الرقم الذى رغب المراقبان فى رفع عدد الجيش اليه ٠ ولكنه انضم آخر الأمر الى رأيهما ؛ وصمم على عدم الرضوخ لذلك المطلب ٠

وفى مساء اليوم الذى اجتمع المجلس فيه كان من المقرر ربط ميزانية الجيش لسنة ١٨٨٢ بمبلغ ٥٢٢٠٠٠ جنيه بزيادة ١٥٤٠٠٠ جنيه عن ميزانية العام السابق ، ولكن وزير الحربية لم يرض عنها ٠ وطالب بزيادة جديدة مقدارها ١٢٦٠٠٠ ليمكن ابلاغ عدد الجيش الى ١٨٠٠٠ رجل ٠

والصعوبة الثانية كانت من نوع آخر ، وذلك أن المجلس قام على أساس لائحة اسماعيل فى سنة ١٨٦٦ ، وكان معروفا أن الأعضاء سيطلبون سلطات أوسع مما فى اللائحة . ولما كانت الوزارة تتوقع استهدافها لمطالب أخرى من هذا النوع ،

أعدت مشروعات جديدة قدمتها للمجلس فى ٢ يناير سنة ١٨٨٢ . وقام السير ماليت بابلاغها الى لندن مع التعقيب عليها بقوله :

« ستلاحظون فخامتكم أن التشريعات تشمل ضمانات تكفل مراقبة واجبات مصر نحو الدول الأجنبية . وباستثناء هذه القيود ، يظل دستور المجلس مشتملا على حريات واسعة سوف تزداد مع الزمن بغير شك » .

واذن ، لم يكن باقيا الا تعرف مدى ارتياح المجلس لهذه التشريعات مع ملاحظة أن الموقف كان دقيقا ، وان الأمل كان لا يزال يساور النفوس عن امكان التغلب على الصعاب وتجنب الانهيار التام اذا سيست الأمور بحرص وحذر .

على أن مسألة هامة كان يجب أن تجول بالخواطر قبل تسليم المذكرة المشتركة الى مصر . وهى وجود «حزب وطنى» فيها . فقد يبدو أن معلومات الحكومة البريطانية قامت من مبدأ الأمر على الخطأ حين ظنت أن الحركة بأكملها عسكرية ولا تستأهل الحدب عليها بحال .

جلادستون يشبه عرابى
بنابليون وكرومويل

ومما يؤيد هذا الرأى أن المستر جلادستون رئيس الوزارة البريطانية ألقى فى تاريخ متأخر هو ٢٢ يوليو سنة ١٨٨٢ ـ أى بعد التدخل العسكرى بأيام ـ خطابا فى مجلس العموم قال فيه :

« لقد مرت فى تاريخ مصر الحالى فترات ساد فيها الاعتقاد ـ حتى فى بريطانيا ـ أن الحزب العسكرى فى

مصر هو الحزب الذى يمثل الشعب ، وأنه يناضل فى سبيل حرياتها ، ولكن هذه العقيدة يعوزها الدليل الذى يؤيدها • ان استعمال القوة العسكرية وانشاء نظام الحكم فى ظل تلك القوة يتعارضان مع وجود الحرية ونموها ، ان حكم كروموبل كان عظيما ولكنه لم يصنع لحرية بريطانيا شيئا ، وحكم نابليون كان رائعا ولكنه قام على سلطة عسكرية ، ولم يفد حرية فرنسا آية فائدة » •

على أنه مهما يكن صدق هذه الآراء ، فان أصدق منها وجود حزب وطنى بمصر فى ذلك الوقت ، وتعاونه مع الحزب العسكرى قل ذلك التعاون أو كثر ، والدليل الحاسم على وجوده أن شريف باشا الذى وصفه السير كولفن (بالسيد العظيم) والذى ينحدر من طبقة ألفت التسلط والحكم ـ اعترف بوجوده ، وكان حكيما فى ابتداع سياسة تهدف الى تشجيع تلك العناصر الوطنية على حساب العناصر العسكرية أثناء تطور الحركة •

وقد حذر السير ماليت بدوره بريطانيا من عواقب أى اجراء طائش يفسر بأنه ضد الحركة الوطنية ، يضاف اليه آن السير كولفن الذى كان من أكفأ الأوربيين بمصر والذى اكتسب تجاربه منذ كان موظفا فى حكومة الهند ، ومن صفاته عدم الايمان بالآراء « الأتوبية » Atopian . حيث امكان الطفرة فى اطلاق الحريات لشعب شرقى متأخر ، هذا الرجل الكبير كانت وظيفته الرسمية تقتصر على رعاية مصلحة الخزانة المصرية ، ولكن نظرته كانت أقوى من أن تخطىء تقدير الحركة الوطنية وتقدمها • فحذر هو الاخر الحكومة البريطانية بقوله :

« ليس من الحكمة كبت الحركة القائمة فى سبيل الحرية ، واذا كانت فى الأصل ضد الأتراك فانها فى صميمها حركة مصرية وطنية » ٠

كان الموقف كذلك حين أرسلت الحكومتان مذكرتهما الثنائية الى وكلائهما بالقاهرة ٠ ووصلت التعليمات فى مساء ٦ يناير سنة ١٨٨٢ ، فابرق السير ماليت فى الساعة الخامسة والنصف بعد ظهر يوم ٨ يناير الى لورد جرانفيل ما يأتى :

« قدمت المذكرة الثانية مع زميلى الفرنسى الى الخديو اليوم ، فطلب منا أن ننوه للحكومتين عن خالص شكره لجهودهما المبذولة لصالحه وصالح شعبه » ٠

سوء أثر المذكرة فى مصر

أما تأثير المذكرة فى القاهرة فقد وصفه مستر جون مورلى فى مقال نشره فى عدد يوليو سنة ١٨٨٢ من مجلة الريفيو والتى تصدر كل أسبوعين حيث قال :

كان للمذكرة الثنائية وقع القنبلة فى القاهرة ٠ فلم يكن أحد يتوقع تبليغا كهذا ، ولم يدرك أحد سببا لارساله ٠ أما الشعور العام فقد تلخص فى أن الاقدام على هذا الاجراء الخطير فى موقف شديد الحساسية لا يمكن أن يرجع الا الى خطة مبيتة وغرض خطير ، ومن هنا اعتبرت المذكرة كأنها تعنى ما يأتى :

أولا : أن يزداد اقصاء سلطان تركيا الى المؤخرة ٠

ثانيا : أن يتضح أكثر من قبل أن الخديو هـو الـعـوبة الدولتين المفضلة ٠

ثالثا : أن مصر ستقاسم تونس مصيرها المهلك عاجـلا أو أجلا ٠

وبعبارة أخرى ، كان أثر المذكرة مؤسفا للغاية ! ؛ لأنها شجعت الخديو على مقاومة رغبات مجلس النواب ، وأثارت مخاوف الحزبين العسكرى والوطنى ، وهاجت غضب السلطان واقلقت بال الدول الأوربيـة ، ودفعت جميـع عنـاصر الاضطراب الى النشاط واستئناف العمل ٠

وكان من آثارها أيضا أن شريف باشا زار السير ماليت ومسيو سينكوين فى ١٠ يناير سنة ١٨٨٢ ، وصرح لهما بأن المذكرة اعتبرت قبل كل شىء مشجعة للخديو على الوقوف ضد أى اصلاح ، وثانيا ـ أنها أغضبت أعضاء المجلس لاحتوائها عـلى عبـارة ربطت بين حـوادث ٩ سـبتمبر وبين افتتاحه وثالثا ـ أنها أشارت الى الرغبة فى اضعاف الصلة بالبـاب العالى ، ورابعا ـ أنها تضمنت تهديدا بالتدخل مع أنه لم يوجد فى ذلك الوقت ما يبرره ٠

ولعل تقرير السير ماليت لم يكن أقل اقناعا مما ذكر ٠ ففى ٩ يناير أبرق الى لورد جرانفيل يقول :

ان وصول المذكرة قضى مؤقتا على كل ثقة فينا ٠ فكل شىء كان يتقدم بنجاح ، مع اعتبار بريطانيا صديقا مخلصا وحاميا للبلاد ، ولكنهـا تعتبر الآن كأنهـا تلقى دلـوها مع فرنسا التى تصمم عـلى التدخل فى مصر لأسـباب تتصـل بغزوها تونس ٠

وفي اليوم التالى أى ١٠ يناير أرسل ماليت برقية أخرى قال فيها : « الحكم الآن على النتيجة النهائية سابق لأوانه ولكننا نستنتج مؤقتا أنها ادت الى توثيق عرى الاتحاد بين الحزب الوطنى والحزب العسكرى وأعضاء مجلس النواب ، وتوحيد هذه الجبهة الثلاثية لمقاومة الدولتين ، واشعارهما بأنهم سيقوون رباط مصر بالامبراطورية العثمانية ، باعتباره الضمان الذى يقى البلاد أى عدوان عليها .

ويجب أن أشير الى أن الحزب العسكرى الذى ارتد مركزه الى الخلف بعد دعوة مجلس النواب أصبح اسمه على كل لسان ، ويقال ان عرابى بك هو الرئيس الذى سيوكل اليه أمر الاحتجاج على هذا التدخل غير المشروع » .

ولقد قيل دائما ان أعظم القواد العسكريين أقلهم اقترافا للخطأ ، ويبدو أن هذا القول يجب أن ينطبق على الساسة أيضا ، وانى لأذكر بهذه المناسبة ملاحظة أبداها لى السير فرنسيس بارنج (أول لورد لنورث بروك) منذ عدة أعوام ، ففى عام ١٨٦٤ نزلت بداره فى الريف عقب عودتى من أمريكا التى سافرت اليها كمراقب مع الجيش الشمالى ، وتناقشنا فى الاحتمالات المتوقعة للحرب التى كانت دائرة بأمريكا فلما عبرت عن آرائى بكل ما فى الشباب من ثقة أنصت قليلا ثم قال :

« بما أنك لا تزال شابا يافعا ، فان واجبك أن تكتب ما تظن أنه سيقع لا ما وقع فعلا . وستدهش عندما تتبين مدى الأخطاء التى تقع فيها » .

اننى قضيت خلف المسرح نصف قرن من حياتى الحكومية ، فى الوقت الذى كانت تمثل فيه حوادث هامة

عجيبة . وقد أقنعتنى هذه الفترة بصحة الملاحظة التى تلقيتها من قريبى المحنك العجوز ، لأنى سبق أن أبديت كثيرا من التكهنات السياسية الخاطئة لمجرد الرغبة فى نقد الآخرين بمرارة ، ولكن رغم هذه الحقيقة يجب التسليم بأن اللورد جرانفيل ارتكب اثما كبيرا بموافقته على المذكرة الثنائية .

من الواضح تماما أن الدولتين كانتا تهدفان الى غرضين متباينين ، فالحكومة الفرنسية رغم تسليمها بضرورة تعاونها مع انجلترا (ولو أنها ضرورة لا ترتاح اليها) كانت ترمى الى احكام قبضة فرنسا على مصر ، بخلاف بريطانيا التى رغبت قبل كل شىء فى تجنب أى تدخل جدى فيها .

أضف الى هذا أن لورد جرانفيل حين قرن فى ٦ يناير موافقته على المذكرة الثنائية بالتحفظ الذى ينص على عدم التزام الدولتين بخطة معينة للعمل فى حالة التدخل ، وحين أجاب مسيو جامبتا فى ٧ يناير بموافقته على التحفظ ؛ كانت موافقتهما متنافرة فى واقع الأمر (١) . لأن كلا منهما فسر تحفظه على طريقته الخاصة . فاللورد جرانفيل قصد الى تفضيل التدخل التركى كآخر ملجأ يلجأ اليه بينما الذى كان يدور بخلد مسيو جامبتا على التحقيق ، هو عدم قبول أى تدخل للباب العالى فى مصر .

ولقد نشرت مجلة ريبليك فرانسيز لسان حال مسيو جامبتا فى ١٤ يناير أنه من الخطأ أن يتصور أحد أن الدولتين غير مصممتين تصميما أكيدا على التدخل اذا اضطرب النظام أو أحرج مركز الخديو مرة أخرى .

---

(١) يحاول كرومر أن يلصق تهمة التحريض على العدوان الى فرنسا وينفيها عن بلاده . وهى محاولة جريئة لا يقدر عليها الا الانجليز ـ (المترجم) .

ومعنى هذا بعبارة مختصرة أن مسيو جامبتا كان يقصد بتحفظه احتلال الدولتين ، انجلترا وفرنسا ، لمصر ٠

ولعل هناك اعتبارا آخر كان يحتم على لورد جرانفيل التريث قليلا ٠ فقد وصلت اليه مذكرة السير كولفن المؤرخة ٢٦ ديسمبر قبل موافقته على المذكرة الثنائية بوقت كاف ، كما أن السير ماليت لفت نظره بوجه خاص الى أهمية تلك المذكرة ، وضرورة وضعها موضع الاعتبار قبل اتخاذ أى قرار ٠

وقد كانت هذه المذكرة فى منتهى القوة ٠ اذ أعطت صورة واضحة جدا للحالة الداخلية ، وأشارت الى أن كبت الحركة الموجودة التى اعترف كولفن اعترافا كاملا بدوافعها الوطنية يكون خطأ سياسيا لا يغتفر ٠ ومع أن وظيفة كولفن هى رعاية المالية المصرية ، فقد كان يعلم أن لا أمل فى تنظيمها الا بمساعدة أوربا ٠

لقد أبدى فى مذكرته عدم موافقته على أى تشريع يعرقل مهمة المراقبة المالية الملقاة على عاتق بريطانيا وفرنسا ، وطالب الدولتين بأن تعلنا فى صراحة عن فوائدهما المادية الكثيرة فى الادارة المصرية ، وتصميمهما على المحافظة عليها ولما كانت هذه الادارة شركة بين شركاء ثلاثة ، فقد طالب كولفن بعدم تغيير أى شرط من شروط التعاون بينهم الا بموافقة جميع الأطراف ٠

وكل هذا كان حقا لا ريب فيه ، يضاف اليه أنه من الطبيعى أن يقترح كولفن بحكم مركزه تلك الاقتراحات التى لو أبلغت الى فرنسا لوافقت عليها حتما ، لأن السياسة الفرنسية فى مصر خضعت مدة طويلة والى حد كبير لمصالح أفراد فرنسيين لم يكن لهم من هم غير تخريب الخزانة المصرية ٠

أما الحكومة البريطانية فتختلف حالتها بعض الشيء فهى قد وافقت على تعيين المراقبين الماليين ، وهى أحد المشتركين فى وضع قانون التصفية ٠

ولكن الجديد فى الأمر أنها مطالبة باعطاء وعد رسمى بالتدخل جديا عند قيام أية اشكالات داخلية أو خارجية تعرض ما تم انشاؤه للخطر ٠ واذا كان لهذا الوعد من معنى فمعناه التزامها بتاييد المراقبين تأييدا ماديا ، ويؤيد هذا الرأى أن الحكومة الانجليزية استندت الى هذا التعهد الذى يلزمها بمساعدة المراقبة ، حين نوقشت المسألة بالبرلمان فيما بعد ٠

وقد كان الالتزام موجودا فعلا ٠ ولكنه لم يتسع الى الحد الذى قصدته الحكومة الفرنسية ٠ وجرت الحكومة البريطانية فى ركابها لتقصده مثلها ٠

ولقد كان فى وسع هذه الحكومة أن تقر تصوير السير كولفن لحقائق الحالة فى مصر ، دون اضطرار الى تنفيذ جميع توصياته ؛ لأنها كانت فى موقف يتيح لها اتباع رأى أكثر اعتدالا من رأى كولفن الذى نادى بالتدخل فى مصر من أجل أسباب مالية صرفة ٠

خطأ التدخل المسلح

اننى لا أفهم لماذا لم تعمد الحكومة البريطانية الى ابلاغ ذينك المراقبين استحالة اعتمادهما الا على تأييد الدولتين الأدبى لا المادى ٠ وان عليهما بذل الجهود الممكنة لتذليل المصاعب بما يبديان من الحزم وقوة الاقناع ، ولماذا لم تبلغ الحكومة المصرية والمرابيين بأن الدولتين لا تنطويان

على آية رغبة فى القضاء على التقدم المعقول للحركة الوطنية ولأى سبب لا تحث الدولتان الخديو على التفاهم مع شعبه بدلا من مقاومة رغباتهم ؟!!

ان الواجب كان يقضى بتوجيه نظر المصريين الى أن مقترحات المراقبين المستمدة من كفايتهما وخبرتهما المالية ذات نفع كبير لهم • وأن اهمال نصائحهما يؤدى الى اضطرابه مالية البلاد ، وكان الواجب فى الوقت نفسه أن يشار الى أن الدولتين ستشعران بالأسف اذا وقع أى اضطراب مالى ولكنه لن يكون سببا لتدخل مسلح •

أن التدخل المسلح ينبغى أن يرجأ دائما الى الوقت الذى تتعذر فيه المحافظة على الأرواح والممتلكات • ولو قد استعملت مثل هذه اللغة فى معالجة الأمور لكان من المحقق تفادى احتلال البلاد بقوات أجنبية •

كانت الفوائد المالية التى أشير اليها فى المذكرة كبيرة حقا • وكان الخوف من الفوضى التى يسببها الاضطراب المالى ، عظيما الى الحد الذى يحتم التدخل فى أية صورة من الصور ، ولكن هذه كلها فروض وتخمينات وربما كان أكثر حقيقة مما ذكرنا أن بريطانيا بانسياقها وراء جامبتا ، قيدت نفسها بقيد التدخل فى شؤون مصر الداخلية (والمالية منها بنوع خاص) أكثر مما كانت الظروف الفعلية تحتمه •

ولا شك فى أن لورد جرانفيل وافق على مذكرة مسيو جامبتا لاخفاقه فى تقدير عواقبها المتوقعة • وقد حدث فيما بعد أنه ألقى بيانا ــ أثناء مناقشة الموضوع فى مجلس اللوردات ــ أشار فيه الى رسالته المؤرخة ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ والتى

حدد فيها سياسة الحكومة . فقال ان الرسالة حظيت بالتوفيق الفذ ، لأنها نالت موافقة عامة فى داخل بريطانيا وخارجها .

وقد كان هذا البيان صادقا كل الصدق ، بدليل أن شريف باشا عبر ـ عند استلامه الرسالة من السير ماليت ـ عن عظيم ارتياحه لها . وذكر أنه سيأمر بترجمتها الى اللغة العربية لنشرها فى الصحافة المحلية ، وأنه يعتقد أنها ستحدث تأثيرا طيبا للغاية .

ونعود الى بيان لورد جرانفيل فى مجلس اللوردات فنقول انه استطرد قائلا :

« فى نهاية ديسمبر سنة ١٨٨١ اقترح مسيو جامبتا اشتراكنا مع فرنسا فى اعداد مذكرة ثنائية تتفق فى معناها مع رسالتى الى مصر فى شهر نوفمبر . فتم وضعها فى قالب بليغ امتاز بقوة البيان والتعبير » .

هكذا زعم جرانفيل . ولكن الواقع أن مسافة الخلف بين ما جاء فى رسالته المؤرخة ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ وما جاء بالمذكرة الثنائية المؤرخة ٨ يناير سنة ١٨٨٢ كبيرة جدا : فالأولى ودية عاطفية ، والأخرى زاخرة بالتهديد .. الأولى تلمح الى استحالة التدخل الأجنبى الا فى حالة وقوع أحداث تؤدى الى فوضى خطيرة ، والثانية تشير بأسلوب جارح الى تصميم الدولتين على الاحتفاظ بالنظم القائمة . وهو تعبير مطاط قد يتسع ويشمل مدلوله كل شىء .

يضاف الى ما ذكر أنه كان يمكن أن يفهم من رسالة جرانفيل أن قوات تركيا هى التى تناط بها مهمة التدخل

اذا دعت الضرورة اليه · وان حكومتى الدولتين تنفيان الرأى القائل بأنها تهدفان الى التوسـع ومضـاعفة نفوذهما ، فى حين تعمدت المذكرة الثنائية اغفال الاشـارة الى احتمـال التدخل التركى مما أدى الى الظن بأن الدولتين ــ لا تركيا ــ هما اللتان تنويان التدخل عند الضرورة القصوى · وهـو استنتاج لا ريب فى أنه يتفق مع دخيلة مسيو جامبتا ، وما يقصده من المذكرة ·

ان الهيدروجين المختلط بالكربون اذا وجـد مع الهـواء بنسبة معتدلة فى منجم من المنـاجم لا ينتج عنـه خطر كبير اذا تركا وحدهما ، ولكنه يحدث انفجارا فى الحـال اذا دخل المنجم عامل يحمـل شـمعة مضـاءة ، وهذا هو ما صـنعته الحكومتان عندما أصدرتا مذكرتهما الثنائية ·

فقبل صدورها كان الحزب الوطنى والحزب العسـكرى واقفين جنبا الى جنب ، وكان شريف باشا يسعى بجد وتعقل الى فصلهما عن بعضهما معتمدا فى سعيه عـلى تأييد السـير ماليت والسير كولفن · كما كان هناك بعض الأمل فى نجاح جهودهم المشتركة فتعلو كلمة أصلح الحزبين ، وهو الحزب الوطنى على كلمة الحزب العسكرى الذى يضم عنصرا شديد الخطر ·

ولكن فى تلك الآونة بالذات ظهرت حـكومتا الدولتين على المسرح بدون مبررات كافية ، أو دوافع معقولة لظهورهما ووضعتا الشمعة المضاءة على المادة القابلة للالتهاب ، فتآلف العنصران فى لحظة واحدة وحدث الانفجار ·

واذا كان محتمـلا أن الحـكومة الفرنسـية رضيت عن الانفجار لأنها لم تهتم فى جميع الظـروف لوقوعه أو عـدم

وقوعه ؛ فانه لا يمكن تفسير تصرف لورد جرانفيل الا بأن رغبته الجامحة فى العمل مع الحكومة الفرنسية ، جعلته ينسى فى تلك اللحظة مصباح الأمان الذى تكمن فيه وحده سياسة الفطنة والحذر ، أو أنه لم يدرك ادراكا كافيا أن المنجم ممتلىء بغازى الكربون والهيدروجين ، ومهما يكن من شىء ، فان التدخل الأجنبى صار ـ من اللحظة التى صدرت فيها المذكرة الثنائية ـ ضرورة لا يمكن تفاديها ٠

نتائج المذكرة الثنائيـة

● الحكومة البريطانيـة ترغب في شرح المذكرة الثنائية ● الحكومة الفرنسية تعارض ● مجلس النواب المصرى يتمسك بحق بحث الميزانية ● اقتراحات الحكومة البريطانيـة ● احتجاجات الحكومة الفرنسية ● ابلاغ قنصـل عام انجلترا بمعارضة مجلس النـواب ● مجلس النواب يطلب اقالة الوزارة ● تعيين وزارة وطنيـة ● الحكومة البريطانيـة تفضل التدخل العثمانى ● استقالة مسيو جامبتـا ● ملاحظـات على سياسته .

من المحتمل أن لورد جرانفيل وافق على اصدار المذكرة الثنائية وهو يظن أن (التهـديد) بالتدخـل ـ لا التـدخل الفعلى ـ أفضـل السـبل لتفادى تدخـل تركى أو انجليزى فرنسى مسلح ، ولعل المذكرة نفسها تعبر عن هـذا الاتجـاه بكلمات صريحة ، ولكن يبـدو مع ذلك أنهـا أدت الى عكس النتائج المقصودة ، وزادت الفرص التى تجعل التدخل المسلح أمرا محتوما .

وقد اعترف لورد جرانفيل بأنه أخطأ ، وأخذ على عاتقه اصـلاح الخطأ ، فى حين لم يؤمن زميله الفرنسى (جامبتا)

بارتكاب أى خطأ ، مع الاصرار الشديد على التزام السياسة الموضحة فى المذكرة ٠

وفى ١٠ يناير حدث أن أبدى شريف باشا أمله فى أن ترسل الدولتان رسالة أخرى تمحو أثر المذكرة السيىء فأرسل لورد جرانفيل فى نفس اليوم تعليماته الى لورد ليونز ، ليشاور الحكومة الفرنسية فى استحسان ارسال برقية تفسيرية الى السير ماليت فى القاهرة ، تشير الى أن مدلول المذكرة قد فهم فهما خاطئا ٠

وفى ١١ يناير أرسل لورد ليونز تقريرا عن النتيجة ، فقال :

« ان الوزير الفرنسى كان على استعداد لدراسة اقتراحات حكومة جلالة الملكة بالعناية الواجبة ، ولكنه لم يعدل عن رأيه فى أن ارسال أى تفسير لمذكرة الدولتين يعتبر عملا بعيدا عن الصواب » ٠

وللخروج من هذا المأزق اقترح شريف باشا أن يجيب الخديو على المذكرة بأسلوب يساعد على تخفيف وقعها السيىء ، فلم يجد السير ماليت أى سبب يحمله على الاعتراض ، ولكن مرة أخرى رفض زميله الفرنسى مجرد الاصغاء الى اقتراح شريف ، وقال :

« ان على الحكومة المصرية أن تصيخ لنصائح الدولتين فقط ، وليس عليها أن تنطق ببنت شفة » ٠

وهكذا كان الأثر المباشر للمذكرة ، قيام النزاع بين الوزارة المصرية مسنودة بالمراقبين الماليين ، وبين أعضاء المجلس النيابى • فالميزانية المصرية كانت آنئذ مقسمة الى قسمين : الأول يتناول الدخل المخصص لدفع فوائد الدين العام ، والآخر يتعلق بالفائض من الدخل تتصرف الحكومة فيه كما تشاء • فلما تمسك المجلس بحقه فى بحث القسم الثانى والتصويت عليه ، اعترض المراقبان وشريف باشا على أساس أن التسليم به ، يزيل كل سلطة لمجلس الوزراء والمراقبين الماليين على مالية البلاد •

وقد ذكر سير ماليت فى برقية تاريخها ١٠ يناير ما يأتى :

« كانت هناك فرصة للوصول الى تفاهم ، ولكنها ذهبت الآن بشكل واضح • وكان من المحتمل أن يباشر المجلس حقوقه باعتدال وشعور طيب • ولكن هذا فى ذاته افتراض جرىء ، ويبدو من جهة أخرى أنه يستحيل الآن الضغط على المجلس بغير التدخل الذى أقرر بكل اخلاص عدم موافقتى عليه ، اذ الواقع أنه لا يبرر التدخل الا خرق قانون التصفية فعلا ، لا ظنا أو افتراضا • ومن الحق أنى لم أسمع الى الآن شيئا عن انصراف النية الى خرقه من أحد » •

فلما وصلت هذه الرسالة الى لورد جرانفيل ، حاول التحرر من قيادة فرنسا له « وكرجل من أحرار الانجليز » لم يكن من سبيل لتحقيق غرضه ، غير أن يعطف ويشجع الى حد ما زيادة الحريات بمصر ، ويبدو أنه أدرك آخر الأمر أنه تسرع فى تدخله فى شؤون مصر الداخلية • كما يبدو أن سلوك فرنسا غير المحتمل كان من الأمور التى كرهها هذا

السياسى المعتدل الرأى والانجليزى الذى يدفعه خلقه ونشأته الى ايثار تسوية الأمور بالحسنى ، ورفض اللجوء الى وسائل القوة والقهر ٠

ومن هنا أبرق الى السير ماليت بما يأتى :

« لا ترغب حكومة جلالة الملكة فى أن تلتزم بمنع مجلس النواب من حقه فى بحث الميزانية منعا كليا أو بصفة مستديمة ، ومع هذا يجب توخى الحذر فى ممارسة هذا الحق باعتبار أن لها مصالح مادية حرصت دائما على تحقيقها » ٠

ولكن الحكومة الفرنسية سارعت الى عرقلة كل اقتراح يسلم بأية حقوق أو امتيازات للمجلس ٠ وذكر لورد ليونز فى تقريره الى لندن :

بأن مسيو جامبتا اعترض بشدة على التسليم للمجلس بحق التدخل فى شؤون الميزانية ، وقال أن واجب فرنسا وانجلترا هو الثبات التام ، والا فان أى مظهر من مظاهر اللين يشجع النواب المصريين على التمادى فى مطالبهم التى ترمى الى وضع الميزانية فى قبضتهم ، كما قال ان مجرد مساسهم الميزانية يؤدى الى قلب الأوضاع التى وضعها قومسيون التصفية ، والى زوال المراقبة الفرنسية الانجليزية وخراب مالية البلاد ٠ وخلص جامبتا الى التعبير عن اعتقاده بأن أى تفسير من جانب الدولتين سيضاعف غرور خصومهما ، ويشجعهم فيما يدبرون للميزانية من الخطط ٠

★★★

ولقد رضخ اللورد جرانفيل لهذا الضغط الفرنسى فكتب للورد ليونز الآتى :

« لا يمكن قبول اقتراح النواب فى وضعه الحالى ، برغم احتوائه على بنود قد تكون موضع التقدير فيما بعد ٠ وقد أرسلنا تعليماتنا الى السير ماليت فى القاهرة للانضمام الى زميله قنصل فرنسا العام فى تأييد مقاومة شريف باشا لمطالب مجلس النواب » ٠

وحين أبلغت هذه الرسالة الى مسيو جامبتا ، تبين توا أنه لا ينوى ترك الباب مفتوحا لأى تساهل مع المجلس ٠ فقد تمسك بكل عبارة تتفق مع وجهة نظره فى خطاب جرانفيل وترك ما عداها وراءظهره ، مصرحا بأنه أرسل تعليمات مشددة الى ممثل فرنسا بمصر للاتفاق مع السير ماليت والاصرار على أن يرفض شريف باشا مطالب النواب رفضا باتا ٠ بحجة أنها لا تتفق مع الأوضاع القائمة على أسس من التزامات دولية ارتبطت مصر بها مع الدولتين ٠

واذا كان بعضهم فى القاهرة قد اقترح تسوية الموقف بأن يقترن رفض مطالب النواب بوعد يؤكد بحثها بروح المودة والاخلاص فى موعد آخر ، فان مسيو جامبتا أبلغ اللورد ليونز بأنه نبه مسيو سينكويز بنوع خاص الى عدم الاصغاء لحظة واحدة لأى اقتراح من هذاء القبيل ٠

غير أنه اتضح كل يوم أكثر من سابقه ، ان المجلس لن يستسلم أو يرضخ رغم التأييد الذى حصل شريف عليه من الدولتين والمراقبين الماليين ، ففى ٢٠ يناير سنة ١٨٨٢ أبرق السير ماليت الى لندن بقوله :

يكاد يكون مؤكدا أن المجلس سيصوت فى جانب مشروع تعديل القانون بحيث يجعل السلطة الادارية والمالية فى يده ٠ ويبدو أنه لا مفر من التدخل المسلح اذا تمسكنا بمنعه من حق بحث الميزانية ٠

وبعد يومين اثنين أى فى ٢٢ يناير استفسر السير ماليت من لورد جرانفيل :

عما اذا كان يستطيع أن ينظر فى اقتراحات عرضها رئيس المجلس عليه بصفة غير رسمية ، بغية الوصول الى اتفاق يعطى لمندوبين من المجلس حق الاشتراك مع الوزراء فى بحث الميزانية ٠

وقد صرح السير كولفن بأن المفاوضة فى هذا الشأن قد تؤدى الى اتفاق مثمر معقول ٠ ولكن حدث أن المراقب الفرنسى مسيو بلنيير أبى أن يتراجع خطوة واحدة عن الرفض التام لاشتراك المجلس فى بحث الميزانية وابرامها ٠

وكانت نتيجة معارضة فرنسا أن الدولتين لم ترسلا ردا على اقتراح (مفاوضة رئيس المجلس بصفة غير رسمية) الا أن لندن سارعت الى اعداد مشروع يعطى مجلس النواب نوعا من المراقبة على الايرادات العامة فى الميزانية ، وحين أرسل المشروع الى اللورد ليونز فى ٢٥ يناير ذكر لورد جرانفيل فى رسالته اليه :

ان دعوى النواب فى قالبها الذى وضعت فيه غير عملية ولا مقبولة ، ولكن الدولتين ترغبان فى أن تحرصا على تشجيع كل تقدم معقول فى مختلف المرافق المصرية ، ولهذا السبب وكذلك للفائدة العملية التى تنتج عنه ، يبدو مفهوما

وميسورا ايجاد أشياء في بند المصروفات بالميزانية ، يمكن استخدام معلومات النواب فى بحثها بطريقة مثمرة ٠

فلما ابلغت هذه الرسالة الى مسيو جامبتا أجاب فى ٢٩ يناير بأن الحكومة الفرنسية توافق من حيث المبدأ على اقتراح اللورد جرانفيل ٠

وبما أن المعروف فى المفاوضات الدولية أن عبارة (الاتفاق من حيث المبدأ) ، اصطلاح دبلوماسى يحمل معنى الرفض فى كثير من الأحوال ٠ فان جواب جامبتا كان من هذا النوع ، لأنه اعترض على عدة تفصيلات مثل رفض التسليم للحزب الشعبى ببعض الامتيازات ، واصراره على عدم وضع ميزانيتى البوليس وادارة الأوقاف تحت رقابة المجلس ٠

وقد كان رد اللورد جرانفيل فى ٢ فبراير سنة ١٨٨٢ دليلا على مسافة الخلف بين الحكومتين لأنه ذكر فى رسالته :

أن حكومة جلالة الملكة لا تستطيع ــ دون ايضاحات أخرى ــ أن تبدى رأيا فى تحديد عدد البوليس المصرى ، أو ترى من واجب الدولتين التدخل فى مسألة اسلامية تقوم على أسس دينية لا تؤثر فى مصالحهما ، ويتضح لأول وهلة اختصاص مجلس النواب ببحثها ٠٠ ان حكومة جلالة الملكة تفهم أنها مسائل لا شأن للدولتين فى الموافقة عليها أو رفضها ٠ فاذا كانت السلطات المصرية مستعدة للتسليم للمجلس بحق وضعها تحت رقابته ، فان الحكومة البريطانية تظن أنه ليس من واجبها ابداء أى اعتراض ٠

وهكذا يتضح أن مسيو جامبتا أراد التدخل فى كل كبيرة وصغيرة ، بينما حرص لورد جرانفيل على التزام حدوده

الدولية وعدم تخطيها • كما حرص على أن يكون موقفه من الحركة الوطنية مشبعا بروح العدالة فى تسوية الأمور •

على أن السير ماليت ومسيو سينكويز بعثا ـ أثناء المفاوضات التى دارت بين لندن وباريس ـ رسالة الى شريف باشا تتضمن الخطة التى أعدتها الحكومتان حيال مجلس النواب فقال :

ان مجلس النواب لن يبحث الميزانية دون خرق الدكريتات المتعلقة بانشاء المراقبة المالية ، والتغييرات التى يقترحها لا يمكن تنفيذها دون موافقة حكومتى الدولتين •

ولكى يظل الباب مفتوحا لتفاهم مناسب استطرد القنصلان قائلين :

فاذا كانت الحكومة الخديوية ترى من المناسب فتح باب المفاوضة فى هذا الشأن ؛ فانهما مستعدان لرفع اقتراحها الى الحكومتين ، ولكنهما يعتبران أنه يجب أن يكون مفهوما قبل المفاوضة أن الحكومة المصرية متفقة مع المجلس على باقى مواد لائحته الأساسية •

اسقاط وزارة شريف

وعقب استلام شريف هذه الرسالة ، كتب الى المجلس كتابا فى أول فبراير سنة ١٨٨٢ وضح فيه الحالة ، وطالب النواب بوضع قاعدة للمفاوضة مع الدولتين ، ولكن كتابه هذا دفع بالموقف الى أزمة عنيفة ، ففى اليوم التالى ٢ فبراير ذهب وفد من النواب الى الخديو ملتمسين تغيير الوزارة فلما سألهم سموه عن القانون الذى يستندون عليه فى مطالبهم ، لم يحيروا جوابا وان ظلوا مصرين على حدوث التغيير •

وليس ذلك فقط ، بل قدموا لسموه صورة من اللائحة الأساسية ليوقعها بامضـائه ، قائلين ان حق بحث الميزانيـة ليس مما يتناقش فيه مع الدول الأجنبية فصرفهم من مجلسه بعد أن وعدهم ببحث طلبهم ·

كان تغيير الوزارة اذن أمرا لا مفر من حدوثه ، فقـد كان الخديو مضطرا للرضوخ وعدم التشدد ؛ لأنه ـ على حد تصريحه للسير ماليت ـ لا يملك قوة للمقاومة ·

عرابى يدخل أول وزارة وطنية

وفي ساعة متأخرة من نفس اليـوم استقبل الوفد مرة أخرى ، وطلب اليهم عرض أسماء الوزراء الذين يقع عليهم الاختيار ، ولكنهم أحجموا بحجة أن اختيـارهم من حقـوقه وليس من حقوقهم ، ثم عادوا لمقابلة سموه فى اليـوم التالى وأبلغوه رغبتهم فى اسناد منصب الرئاسة الى محمود سـامى البارودى وزير الحربية السابق ، فأجيب الطلب فى فبراير وتعين البارودى رئيسا للوزارة ، وعرابى بك وزيرا للحربية واختير باقى الوزراء من الحزبين الوطنى والعسكرى فيما عدا مصطفى فهمى باشا الذى اختير لوزارة الخارجية ·

على أن أثر تغيير الوزارة كان شديدا على حزب السراى · فحتى ذلك الـوقت كان شريف يأمل فى قيـادة الحـركة ويقاوم كل فكرة تهدف الى تدخل تركى مسلح ، ولكنه أبلغ السير ماليت عقب التغيير الوزارى أن الحل الوحيد للموقف ارسال قومسـيير (مبعوث) من لدن الباب العـالى الى مصر فورا ، مع ارسال قوة تركية فى أثره بأسرع ما يمكن ·

وكان شريف يعتقد أيضا أن التصرف بحكمة ، وقبول أية وزارة يختارها مجلس النـــواب من شـــأنهما التغلب على صعوبات الساعة دون حدوث اضطرابات عامة ، ولكنه كان يرى كذلك أن الجيش وقد عاد يمارس سلطاته «الدكتاتورية» من جديد ، فلن يكون هناك أمل فى المســتقبل الا باستعمال القوة لكسر شوكته • وقد كان الخـــديو يقاسم شريف هـــذا الرأى ويوافقه عليه •

أما مسيو جامبتا ، فكلما توالت الحوادث زاد اصراره على احتلال مصر بقوات فرنسا وبريطانيا وضوحا • ففى ٢٥ يناير كتب لورد جرانفيل الى اللورد ليونز فى حـــدود ما يأتى :

« أبلغنى السفير الفرنسى مساء أمس أنه تلقى من مسيو جامبتا رسالة يرى فيها ضرورة تفاهم الدولتين عـــلى الطريق الذى يسلكانه فى حالة اشتداد الأزمة المصرية ، وقد تبين لى أن رسالته كانت خالية من تحـــديد الخطوات التى تتخذ مع رغبته فى معرفة وجهة نظر حكومة جلالة الملكة •

وفى رأى مسيو جامبتا أن التدخل التركى هـــو أســـوأ الحلول على الاطلاق فلما لفت نظره الى اقتراح نشرته الصحف عن دعوة الدول الأوربية للاشتراك معا فى العمـــل اعترض عليه ، وأشار الى أن مركز بريطانيا فى مصر لا يدانيه مركز دولة أخرى بفضل ممتلكاتها فى الهند ، وأن مركز فرنســـا بالغ الأهمية أيضا لكونها (مصر) دولة أفريقيـــة كبرى ، ولظروف أخرى تعطيها هذه الأهمية ، وأن هذا المركز الأدبى للدولتين يجب أن يضاف اليه فضل ابتداع النظم التى أدخلتاها

فى مصر وحازت رضى الدول الأوربية بصفة عامة ، والتى يعتقد أن اضعافها يصيب مصر والدولتين بأضرار عظيمة » ٠

قد أدرك جرانفيل من فحوى رسالة مسيو جامبتا ، أنه صار من المستحيل تجاهل الخلاف الأساسى فى الرأى بين الدولتين ٠ فأرسل فى ٣٠ يناير كتابا آخر الى اللورد ليونز حدد فيه سياسة الحكومة البريطانية بقوله :

« ان حكومة جلالة الملكة ترغب فى المحافظة على حقوق التابع والمتبوع على النحو القائم بين السلطان وتابعه الخديو، كما ترغب فى أن تحرض على تنفيذ الالتزامات الدولية وحماية كل تقدم فى النظم القائمة فى هذه الحدود ، مع اعتقادها بأن الحكومة الفرنسية تشاطر هذه الآراء ٠٠ ولكن الأمر الذى يحتاج الى ايضاح هو : اذا وقعت اضطرابات تخالف هذه السياسة المرسومة فما هى الاجراءات التى تتخذ لمواجهة صعوباتها ؟ ٠

سوف يدعو الأمر للأسف حقيقة ، ولكن يبدو لحكومة جلالة الملكة أنه اذا حدث هذا الشىء المحتمل الوقوع فسوف تقوم الاعتراضات فى وجه جميع الحلول المستطاعة ٠ وعندئذ لا يبقى لنا من عمل الا محاولة معرفة أى الحلول كان أقل سخفا من غيره !! ٠

ان الحكومة البريطانية تعارض بشدة فكرة احتلالها مصر ؛ لأنه يؤدى الى خلق معارضة فيها وفى تركيا على السواء ، ولأنه يثير غيرة وشكوك باقى دول أوربا التى نعتقد أنها ستقوم عندئذ بمناورات مضادة تؤدى الى تعقيدات خطيرة فى الموقف ، ولأنه أيضا يلقى على عاتق حكومتنا

مسؤولية حكم بلد يسكنه شرقيون في ظروف مفعمة بالكراهية والبغضاء ، وفوق هذا نعتقد أن الحكومة الفرنسية لن تستسيغ انفرادنا باحتلال مصر • كما لا نستسيغ نحن انفراد فرنسا باحتلالها •

ولقد درست حكومة جلالة الملكة بعناية مسألة اشتراك الدولتين فى الاحتلال ، وانتهت الى أن بعض هذه الاعتراضات قد تقل أو تخف وطأتها ، ولكن من المحقق أن اعتراضات أخرى ستتفاقم بسبب هذا الاحتلال المشترك •

أما احتلال تركيا لمصر ، فان الحكومة البريطانية توافق على أنه ضرر كبير ، ولكنها مقتنعة بأنه لا يؤدى الى أخطار سياسية تضارع الأخطار التى تنجم عن الحلول الأخرى التى أشرنا اليها ، ولعل أهم نقطة فى المسألة أن يكون اتحاد الدولتين صادقا وماثلا للعيان •

ان مسيو جامبتا يعترض على أى تسليم للدول الأوربية الأخرى بحق التدخل فى الشؤون المصرية ، وحكومة جلالة الملكة توافق على أن للدولتين مركزا خاصا ؛ بسبب ظروف قائمة فعلا ، واتفاقات دولية مبرمة مع مصر ، وهى توافق أيضا على أن هناك متاعب تنشأ عن دعوة عدة دول للاشتراك فى الادارة المصرية بصورة ما ، ولكنها تسأل الحكومة الفرنسية : أليس من الأوفق مفاوضة تلك الدول فى أفضل الوسائل لمعالجة مسائل يؤدى التعرض لها الى المساس بالفرمانات السلطانية ، والالتزامات الدولية ؟ » •

استقالة جامبتا

هذه هى الرسالة التى بعث لورد جرانفيل بها الى اللورد ليونز لتبليغها الى الوزير الفرنسى • ولكن جامبتا استقال فى

اليوم التالى لتحريرها وهو يوم ٣١ يناير ، وحل محله مسيو دى فريسنييه الذى غير سياسة فرنسا فى مصر تغييرا كليا ٠ غير أنه يجب الاعتراف بأن مسيو جامبتا فرض نفوذا حاسما مستمرا على مستقبل التاريخ المصرى ، واذا كان من المحتمل فى ذلك الوقت أن يبذل جرانفيل ودى فريسنييه وغيرهما قصاراهم لارجاع عقارب الساعة الى الوراء ، فقد كان مستحيلا عليهم أن يعودوا بالحالة الى عكس الأوضاع التى فرضها جامبتا فرضا ٠

عندما ولى مسيو جامبتا الوزارة كان المصريون يثقون فى نوايا الدولتين ونوايا بريطانيا بنوع خاص ، ولم يكن اندماج الحزبين العسكرى والوطنى كاملا ٠ ولا كانت الحركة المصرية صعبة القيادة ٠ فلما غادر الوزارة كان المصريون قد فقدوا كل ثقة فى الدولتين ٠ وسيطر الحزب العسكرى على الحزب الوطنى تماما ٠ واختفى تقريبا كل أمل فى السيطرة على الحركة المصرية بغير استعمال القوة المادية (١) ٠

ولربما كانت قيادة الحركة مع السيطرة عليها غير ممكنة آنئذ ، ولكن كل رجم بالغيب من هذا النوع لا يعتبر ردا كافيا على الرأى القائل بأنه تجب تجربة كل محاولة مستطاعة لترويض الحركة ، قبل اللجوء الى الوسائل المتطرفة ، وقد زعم كثير من السلطات آن مسيو جامبتا انتهج سياسة خاطئة ، ولكن لكل مسالة وجهين دائما على الأقل ، ومن الواجب بحث هذه المسألة من ناحية وجهة نظر جامبتا نفسه ٠ وهى الوجهة التى سردها مسيو جوزيف

(١) من مغالطات كرومر انه تجاهل أن عرابى كان رئيس الحزب الوطنى ٠ وان حركته كانت ثورة شعب ضد الظلم ٠ لا عصيان حزب عسكرى او غير عسكرى ـ (المترجم)٠

رينارك أحد أصدقائه وأنصار سياسته ، فى مقال نشر بعدد ديسمبر ١٨٨٢ من مجلة القرن التاسع عشر ٠

وفى المقال نقطة واحدة أبدأ بالتعرض لها باختصار :

فقد شكا من أن اتصالات وزارة الخارجية البريطانية بفرنسا ، كانت تفتقر الى الصدق والاخلاص ، وقام فى وهمه أن الرأى العام فى انجلترا تأثر بنفوذ بعض أعضاء حزب المحافظين ، الذين اعتقدوا أن أفضل السبل هو عرقلة الاجراءات أطول مدة ممكنة بأمل سنوح فرصة تمكن بريطانيا من دخول وادى النيل بغير فرنسا ٠

فأقول بالنسبة لهذا الادعاء انى أعتقد بأنى اطلعت على كل مستند رسمى ــ منشور أو غير منشور ــ من مستندات وزارة الخارجية عن هذه المسائل ٠ وانه سنحت لى فرص كثيرة للاتصال شخصيا أو كتابة بالرجال الذين قاموا بأدوار رئيسية فى الحوادث ٠٠٠ فالآن ، ونحن بصدد أحداث صارت فى ذمة التاريخ ، وتوفى أكثر مدبريها : هل كان هناك أى تدبير لاقصاء فرنسا كما لمح مسيو رينارك فى مقاله ؟ ٠٠ اننى لن أتأثر بأية عاطفة وطنية كاذبة فى ذكر حقائق هذا الموضوع ، وفى استطاعتى أن أقرر مطمئنا بأن تلميحات هذا الكاتب لا ظل لها من الواقع ٠

ربما قامت سياسة بريطانيا وقتئذ على أسس خاطئة أو غير خاطئة ٠ ولكن من المحقق أنها كانت مخلصة ٠ وحين اعترض لورد جرانفيل على التدخل البريطانى أو البريطانى الفرنسى كان يعنى ما يقول بغير شك ، وكان فوق ذلك مؤيدا بالكثرة الساحقة من الرأى العام البريطانى ٠

واني لأترك هذين الحكمين المتعارضين لأناقش دعوى مسيو رينارك الأصلية :

فقد زعم أن حكومة بريطانيا ارتكبت أخطاء صارخة لأن وزارة الخارجية عجزت عن فهم خطورة الموقف ، عندما اجتمع مجلس النواب المصرى فلا مستر جلادستون ولا لورد جرانفيل أدركا أنه هيئة مزيفة • وأن عرابى رجل طموح مغامر يشجعه ويغريه مجلس وزراء الآستانة المتعصب بالمال أو بغيره من وسائل الاغراء • وان الحزب الوطنى ليس الا هيئة مصطنعة مضحكة يتكون أفرادها من بعض الجهلاء ، أو بعض الصحفيين المأجورين بسخاء •

فى حين أن مسيو جامبتا ، استعمل بصره وأرهف سمعه فرأى ببصيرته كل هذه الحقائق بوضوح ، وهكذا يتبين أن تردد الحكومة البريطانية فى القضاء على عصيان العصابة العسكرية فى مراحله الأولى ، كان عملا مجردا من الاخلاص للفرنسيين ، ولروح المحالفة بين الدولتين، كما كان ضربة مدمرة لمصالح مصر ؛ لأنه شجع روح العصيان فى أشياع عرابى ، وزاد النار التى أودت بالأرواح والأموال مع أن وعاء من الماء كان يكفى لاطفائها (١) •

وبعبارة أخرى أراد هذا الكاتب أن يقول بأن جامبتا اقتنع فى ديسمبر سنة ١٨٨١ بأن تدخلا مسلحا من نوع ما سيصبح أمرا لا مفر منه عاجلا أو آجلا ، ولذلك لم يتردد فى اتخاذ الخطوات التى رأى أنها تؤدى حتما الى النتائج المرجوة •

---

(١) عاد المؤلف وسيعود مرارا الى النزول بالثورة الى مرتبة العصيان وهذا كلام محموم ينسى انها انتفاضة كبرى فى سبيل الحرية ـ (المترجم) •

ولعل من الانصاف أن نقرر استحالة اثبات خطأ مسيو جامبتا أو صوابه • فلا شبهة مطلقا فى أن حركة عرابى كانت وطنية مخلصة • ولكن هناك من ناحية أخرى ما برر الاعتقاد فى اضطراب شؤون البلاد اذا ترك زمام ادارتها فى يد عرابى وأتباعه بلا قيادة رشيدة ؛ مما يحتم التدخل الأجنبى المسلح من جانب دولة ما •

ومع ذلك كان السؤال العملى فى ديسمبر سنة ١٨٨١ كالآتى :

هل يمكن السيطرة على الحركة المصرية وقيادتها ؟

والجواب على هذا السؤال هو أن استحالة قيادة الحركة ، لم تكن من الأمور المؤكدة • وكان جائزا أن عددا قليلا من الأوربيين الأكفاء يتمكنون فى الظرف المناسب من فرض هيبتهم المعنوية على الحركة ، الى الحد الذى يصون البلاد من التدخل الأجنبى ، وذلك بما يبدون من همة وضبط للأمور ، وما يقدمون من التشجيع للعناصر المدنية فى المجتمع المصرى، ويظهرون من عطف على الأمانى الوطنية المعقولة ••• وعلى أية حال ، كانت المحاولة تستحق التجربة مادام هناك أمل فى تجنيب البلاد ذلك التدخل المسلح، وعدم اللجوء اليه الا كآخر وسيلة مدخرة •

ومع هذا ، فمن المستحيل قراءة الرسالة ، دون أن نستنتج أن مسيو جامبتا لم ينظر الى موضوع التدخل على ضوء أنه مشروط فيه أن يكون انجليزيا فرنسيا فقط •

بل أكثر من هذا كان جامبتا يحاول دفع الأمور الى حيث يتحتم هذا التدخل الانجليزى الفرنسى ، وعلى هذا تكون المحاولة ــ على حسب وجهة نظره ــ غير مستحقة للتجربة ·

ولكن يبقى بعد أن النتائج المترتبة على رأى جامبتا ، لا تمكن الموافقة عليها ، ما لم تكن المقدمات المؤدية اليها مقبولة ، مع ملاحظة أن هناك أسانيد قوية تثبت خطأ تلك المقدمات ، كما يبقى أهم نقطة تقوم وجهة النظر البريطانية عليها هى تفادى التدخل المسلح فى مصر ·

ومما يستحق التنويه أن مستر جون مورلى لخص هذه المسألة فى الكلمات السديدة الآتية :

« لقد كان من المستحيل على من يعالجون الأمور بعجلة ورعونة ، ومن يشاهدون الحوادث مشاهدة عابرة ، أن يتفهموا حالة تحتاج الى قدر كبير من الحيطة والحذر · وكان فى رأى مسيو جامبتا أن الحركة العسكرية مؤدية الى الدمار ، ويتعين القضاء نهائيا عليها ··· ولربما كان محقا فى اعتقاد أن الجيش الذى خلق لنفسه سلطة فى عهد اسماعيل قد تحول من سيىء الى أسوأ ، ولكن الذى فات جامبتا فهمه ، أنه أصبح من الصعب قهر سلطة الجيش دون اثارة عناصر أخرى أخطر منه ، ومن هنا يتضح أن سياسته الهوجاء اختمرت فى ذهنه ، دون أن يتبصر فيما يدور فعلا على مسرح الحوادث ، الى أن جاءت النتيجة كما كان يتوقعها العارفون من قبل » ·

وبرغم هذا التلخيص ، قد نسلم لمسيو رينارك بأن الحكومة البريطانية ارتكبت وقتئذ أخطاء جسيمة فى سياستها المصرية · ولكن الذى يحق له أن يشهر بتلك

الأخطاء هو الرجل الانجليزى الذى يود كما ود لورد جرانفيل تفادى أى احتلال انجليزى فرنسى لمصر • أما الرجل الفرنسي ـ والمتشيع لمسيو جامبتا بنوع خاص ـ فان الواجب عليه ألا ينتقد وأن يغلق فمه ولا يتكلم ؛ لأن شكوى مسيو رينارك من آن خطط بريطانيا اتسمت بالتردد وعدم البت فى الأمور ، كما اتسمت بالحيرة والتلكؤ وعدم اتخاذ خطوات كاملة ترجع فى حقيقتها الى رغبة حكومة بريطانيا الملحة فى دوام تعاونها مع فرنسا !! •

لقد رغب لورد جرانفيل مخلصا فى تجنب أى تدخل مسلح ، كما رغب بنفس ذلك الاخلاص فى أن يوكل أمر التدخل عند الضرورة الى جيش صاحب السيادة الشرعية على مصر وليس الى جيش فرنسا أو بريطانيا ، ولو قد ترك من مبدأ الأمر ليعمل بوحى من تقديره للأمور ، لكان جائزا ألا تدعو الضرورة الى أى احتلال ، ولكان محققا أن الاحتلال البريطانى لن يحدث أبدا •

ولكن آفة الرجل أنه سمح لنفسه بأن يخضع لتأثيرات زميله الفرنسى الذى كان له من قوة الارادة والتهور السياسى ما استطاع معه أن يسحبه وراءه فى طريق وعر لا رغبة له فيه ، والى مدى استحال عليه أن يتراجع عنه •

قد ينتقد الانجليز لورد جرانفيل ، لخضوعه كثيرا لفرنسا ، ويجوز أن يقوم انتقاد الفرنسيين لسياسته على أحد زعمين : أولهما أن تصرفات مسيو جامبتا كانت خير ما يهدف الى منع احتلال أجنبى لمصر ، والآخر الادعاء بأن الاحتلال الانجليزى الفرنسى مرغوب فيه كوسيلة لمنع أضرار محتملة الوقوع ، وليست لمعالجة أضرار وقعت فعلا ••• ولكن

الأحداث التى وقعت فيما بعد حكمت بفســاد الزعم الأول ، فى حين أن الزعم الثانى لا يعدو أن يكون مسألة رأى • وقد كان لجامبتا وصاحبه رينارك رأيهما الخــاص • كمــا كان لجرانفيل رأيه الخاص الذى أظن وأجرؤ عــلى القول بأنه أصح وأحجى من رأيهما •

ولقد ألقيت بيانات كثيرة أثناء المناقشات البرلمانية فى انجلترا ؛ للتدليل على أن احتلال مصر لم يكن بسبب حوادث سنة ١٨٨١ وسنة ١٨٨٢ ؛ بل بسبب تعيين المراقبين الماليين عام ١٨٧٩ • ولكن الحقائق الخاصة بهذا الموضوع يمكن أن نستعير لها التشبيه الآتى :

لنفرض أن رجلا مرض مرضا خطيرا ولكنه غير قاتل •• انه يدعو طبيبا يصف أدوية معتدلة وينصحه بالعناية بنفسه والا استشرى الداء • ولكن المريض يخفق فى اتباع نصيحته فتزداد حالته سوءا ، وهنــا يدعــو طبيبا آخــر يعــدل عن خطة سلفه ، ويصف أدوية أكثر قوة • ولكن العلاج لا يفشل فقط بل يضاعف الداء وينتهى بالمريض الى الموت •

ففى هذه الحالة يقطع أصدقاؤه ـ وهم سليمو النية ـ بأن علاج الطبيب الثانى المنطوى على المجازفة لم يسلم من الخطأ وكان السبب فى موت المريض • ولا يفكرون فى الطبيب الأول أو يبحثون بعناية فيما اذا كان دواؤه صالحا أو غــير صالح للمريض •

فكذلك فيما يتعلق بمصر نقــول ان اللورد ســالسبرى يمثل الطبيب الأول ، ويمثل لورد جرانفيل الذى مارس أعماله متأثرا بنصائح زميله الفرنسى الأهوج ـ الطبيب الثانى •

وقد وقع فى فرنسا مثل هــذا أيضا ، فقــد سحب ذيل النسيان على أخطاء مسيو جامبتا ، ونشــط مســيو رينارك وسواه من أتباعه ، الى القول بأن ضعف وزارة دى فريسنيية ــ غير اللائق بفرنسا وجمهوريتها ــ هــو الســبب فى احتلال بريطانيا مصر ٠

على أن الفرنسيين أصحاب الشأن وحــدهم فى الحــكم بصحة هــذا الاتهام الموجه لوزارة دى فريسنيية أو فســاده ولكن فيما يتعلق بالرجل الانجليزى ، يبــدو أن معارضــة فريسنييه لفكرة الاحتلال الانجليز الفرنسى لمصر (أى فكرة سلفه جامبتا) ، لن تخلى مسيو (جامبتا الطبيب الأول) من مسؤولية خلق حالة جعلت التدخل العســكرى بصــورة أو بأخرى أمرا لا مفر من وقوعه ، ولا سبيل الى تفاديه ٠

ان جو السياسة الحزبية ــ فى بريطانية وفرنسا أيضا ــ لا يسلم بطبعه من اصدار بعض أحكام غير بريئــة ، ولذلك يجب على الوزير الذى يتعرض للنضال الحزبى أن يصمد فى الدفاع عن وجهة نظره بأية طريقة يستطيعها ٠ وبدون النظر الى أنها طريقة حسنة أو سيئة أو بين بين ، لأنه مهما يبــدع فى الدفاع ، قد لا يفلح فى اقناع خصومه الذين ينــدر أن لا يسمعوا الى مؤيديه للتأثير عليهم من طريق اتهــامه بخطل سياسته ، ولأن غير الحزبيين من الساسة هــم وحــدهم الذين يزنون بروح الانصاف مناقشات البرلــان ، وحجج مختلف الأطراف ٠

وبعد ، فلعل هــذه الحقائق التى ذكرتهــا تعظ الذين لا يتورطون فى السياسة الحزبية ، وتظفــر منهــم بالرضى والاستحسان ٠

وزارة عـــــرابى

● اقتراح لمراجعـــة اللائحـة الأساسية ● المستر بلنت ● استقالة مسيو دى بلنيير ● المطالب الممنوحة للجيش ● اختــلال النظـــام فى المديريات ● احتجاج الباب العـالى على المذكرة الثنائية ● دعوة الدول للتشـــاور ● مسيو دى فريسنييه رئيس وزارة فرنســا يقترح عزل الخديو ● لورد جرانفيــل يقترح ارسال قومسييرين ماليين الى مصر ● المؤامرة المزعومة لاغتيـال عرابى ● استقالة الوزارة الوطنية مع بقائهـا لادارة الأعمـــال ● مســيو دى فريسنييه يوافق على التدخـــل التركى ● طلب اخراج عرابى من مصر ● عرابى يرفض ● الوزارة تستقيل مرة أخرى ● الخديو يعيد عرابى وحده الى الوزارة ، ويطالب بارسال قومسيير عثمانى .

بالرغم من تدوين مراحــل تطور الحركة من الوجهــة الرسمية فى عدة مجلات ، ظلت الحقائق الرئيسية مقتضبة ، ولم تذكر الا باختصار ، وقد كتب سير كولفن فى ١٣ فبراير سنة ١٨٨٢ يقول :

ان مجلس النواب خاضع خضــوعا كليا لسـلطة جيش متمرد منتصر .

وفى نفس الـوقت عرضت الحـكومة البريطانية بضعه اقتراحات لتعديل اللائحة الأساسية ، تحد من السلطات الهائلة المخولة للمجلس ، بدون انتقاص من الحريات المنصوص عليها فى اللائحة ·

ولكن هذه المقترحات جاءت بعد أوانها · اذ لو عرضت قبل ذلك ببضعة شهور لأفادت بعض الفـائدة · فأما عرضها آنئذ فقد جاء في وقت متأخر جدا عن الوقت الذى كان يمكن فيه الزام الثورة المصرية باحترام قوانين يصدرها الخـديو بأوامر عالية أو دكريتات ·

وقد علق مسيو دى فريسنييه عـلى هـذه الحالة فى ٢٠ أبريل سـنة ١٨٨٢ بقوله : ان من السذاجة أن نتحدث عن الحواشى التى ننمق بهـا البساط ، اذا كانت الدار نفسها تحترق بالنار ·

وذكر السير كولفن تشبيها لا يقـل صـدقا عن التشبيه السابق بقوله :

« ان صوت انهيار المنزل يصم الآذان ، فمن السخف اذن أن نتناقش فى امكان اضافة طابق جديد عليه ، وانى لأرى أن البحث فى موضوع اللائحة الأساسية سـيظل غير مجـد وسابقا لأوانه حتى يقضى على الحكم العسكرى ، ويعود الحكم المدنى الى البلاد » ·

ومع التسليم بأن الحزب الوطنى ضم عنـاصر مدنيـة أظهرت شيئا طفيفا من اسـتقلال الرأى ، فان المحـاولات النشيطة لجعل السلطة العسكرية هى العليا ــ كانت أقوى من أن يقاومهـا أحـد · ولم يكن عرابى يتلقى التشـجيع تلو

التشجيع من السلطان فقط ، بل أدت نصائح بعض الأوربيين الموالين للحركة الى تقوية أواصر الاتحاد بين العناصر العسكرية والعناصر المدنية ٠

المستشرق الايرلندى بلنت

لقد كان السير ولفرد بلنت على رأس أولئك الاوربيين الموالين وأشهرهم، وعاش بين المسلمين سنين طويلة عنى خلالها بتعرف كل شىء عنهم وعن عقيدتهم ٠ ويبدو أنه آمن ببعث اسلامى جديد يقوم على مبادىء الشريعة الاسلامية ٠

فلما تصادف وجوده بمصر فى شتاء عام ١٨٨١ و ١٨٨٢ أدلى بدلوه فى حركة عرابى ، بكل ما يحمل من مشاعر وأحاسيس شعرية فى الواقع ، تم لم يلبث أن صار مرشدا وفيلسوفا وصديقا لعرابى وعضادته ٠

لقد رأى بلنت أن من واجباته أن يعمل مع حركة لا يشك فى وطنيتها الى حد بعيد ؛ ولكنه عجز عن فهم أن تسلط الحزب العسكرى يتعارض مع الطبيعة الوطنية للحركة ، وينذر بالقضاء عليها٠

ومن الحق أنه أدى خدمات لا تنكر فوائدها كالتوسط بين الوطنيين والسير ماليت فى بعض المراحل الأولى للحركة ، ولكن اختياره لمثل مهمته كان أمرا وخيم العاقبة فى الواقع ، لأنه يخلص الينا مما ذكره فى كتابه (التاريخ السرى للاحتلال البريطانى) أنه باستثناء المامه باللغة العربية الماما جزئيا كان خلوا من أهم الخصائص التى تضمن نجاحه فى مهمته الدقيقة الحساسة ٠

نصح هذا الرجل (الايرلندى) رجال الحزب الـوطنى بتأييد الجيش ، وأنذرهم بأن أوربا تضم بلادهم اليها اذا لم يتحدوا ، وقد نشر الطبيب المشهور الدكتور شوينفرت رسالة بعدد ٢١ يونيو سنة ١٨٨٢ من جريدة التيمس ذكر فيهـا أنه اجتمـع ببعض مجلس النـواب في مصر ، فآنس فيهـم الاعتدال والمشاعر الطيبة · وذكروا له أنهم ينتظرون من بريطانيا ــ لا فرنسا ــ أن تأخذ بأيديهم فى قضيتهم الوطنية ؛ لأنهم يعتقدون آن جميع الانجليز من طراز مستر بلنت أو على الأقل من طراز السير وليم جريجورى ، وأضاف يقـول انه سافر الى جرجا ، فأطلعه بعض النواب على البرقية التى وجهها « بلنت » لجميع النواب المصريين قائلا فيها :

« اذا مضيتم فى عدم الاتحـاد مع الجيش ، فان أوربا ستأخذ بلادكم » وتبين لى أنهم مقتنعون بهذا الرأى !!



لقد كانت لنصيحة بلنت دلالتهـا الصحيحة ، وضررها البالغ فى وقت واحد ، فالخطر الذى يهدد بضياع البلاد اذا كان موجودا فعلا كما جاء فى البرقية ، فانه نبع فى الواقع من اتفـاق النـواب الـوطنيين مع الجيش ، ولـم ينبع من اختلافهما أو افتراقهما عن بعض ·

ولو وجد فى ذلك الوقت سياسى حصيف فى مكان مستر بلنت لاستشف هذه الحقيقة بالبداهة ، ولكن الرجـل كان عاطلا من حلية السياسة ، متحمسا لخطته القائمة على مجرد احلام عن قرب قيـام دولة خياليـة للعرب كأسـطورة دولة يوتوبيا ، فى القرون الوسطى !!

ومن هنا عجز بلنت عن تقدير أو رؤية ما رآه شريف باشا وغيره من الواقفين على حقائق الأمور ، ومضى فى خطته لا يلوى على شىء لعله يحول دون احتلال دولة أجنبية لمصر .

ان المؤرخ المنصف ، لا يملك الا أن يسلك بلنت مع الذين بخطا تصرفهم فى اللحظة الحاسمة (يقصد النواب المصريين) انقلب غرضهم عليهم ؛ فساهموا بحماقة ومن حيث لا يشعرون فى حل المسألة المصرية على النحو الذى كانوا هم أنفسهم يخشونه ويتحاشونه (أى الاحتلال) .

واذا كان الواقع أن أولئك النواب كانوا يرهبون الجيش المتمرد من جهة ، ويتأثرون ـ من جهة أخرى ـ بنصائح انجليز لا قيمة لهم فى الرأى العام البريطانى(١) ، ولا هم لهم الا تحريض النواب على التماس الخلاص من طريق الاستسلام لمطالب الجيش ، فلا عجب اذا أصبح هؤلاء الجهلاء المجردون من الخبرة ـ فيما عدا الماما قليلا بالأوضاع الدستورية ـ كما مهملا ، ولا عجب أيضا اذا انحازوا الى جانب العصاة !!

زوال سلطة المراقبين الماليين

لقد زالت سلطة المراقبين الماليين بسبب ما حدث ، حتى أن السير ماليت كتب فى ٢٠ فبراير الى لورد جرانفيل يقول :

« أصبحت المسألة تتعلق بالاحتفاظ بالمراقبة الثنائية أو التخلى عنها لأن وجودها الحالى اسمى فقط » .

ومما تجب الاشارة اليه أن المراقب الفرنسى مسيو بلنيير استقال من منصبه لعدم جدواه .

---

(١) كان مستر بلنت المستشرق الايرلندى اوسع شهرة وأعلى كعبا من لورد كرومر فى السياسة او الحياة العامة ـ (المترجم) .

فأما محمود سامى البارودى باشا ـ فقد تعرض لما ألف قادة الثورات والانقلابات التعرض له ، وهوجم مهاجمة عنيفة من الثوار لعجزه عن تحقيق وعده فى اخراج جميع الأوربيين من وظائفهم الحكومية • وقد كتب السير كولفن الى لندن فى ٢٧ فبراير يقول :

« ان عرابى أنذر البارودى ، ووصفه بأنه كالرجل الذى يحاول أن يحتفظ بتوازنه وهو واقف على خشبة رقيقة » •

لقد كانت الجهود كلها متجهة الى جعل الجيش فى حالة حسنة ، فأنشئت أورط جديدة ، وزيدت مرتبات الضباط والجنود بدون التأكد من كفاية المال الذى يقابل زيادة النفقات ، وارتقى مئات الضباط الى درجات أعلى من درجاتهم • وحين لمح الخديو الى أن القانون يحتم اجراء امتحان قبل الترقية للذين دون رتبة البكباشى ، كان عرابى مستعدا للجواب ، فقال : ان ضباطه من الكفاية المشهود لهم بها بحيث لا توجد ضرورة لامتحانهم ، وأضاف أنهم ممتنعون عن الامتحان وأن الجيش يؤيدهم • فلم يسع الخديو ازاء رد عرابى الا الرضوخ والاستسلام •

بوادر الثورة

كان واضحا تماما ـ كما ذكر السير تشارلز كوكسن فى رسالة له ـ أن جميع الآمال العريضة لتوطيد الحياة الدستورية وتأييد القوانين غدت رهنا بمشيئة لا تقاوم ، لجيش صارت جميع السلطات الشرعية فى قبضته • وأما المديريات فقد بلغت الفوضى منتهاها فيها ، وفقد المديرون سلطتهم ، وفى المنصورة وبعض الجهات الأخرى وجد مستر

روسل مدير مصلحة الدومين الانجليزى أن جميع السلطات أصيبت بالشلل ، وفى ضواحى الزقازيق قرر نائب القنصل البريطانى فى تقريره أن عصابات مسلحة دأبت على مهاجمة القرى ونهبها ، وفى دمياط سرق الجنود السود فى فيلق عبد العال حلمى نقود الأهالى ، وأساءوا معاملتهم بغير أن يعاقبوا ، والحكومة نفسها عمدت الى اجراء أحمق حين حاولت تجريد البدو من الامتيازات التى تمتعوا بها منذ عهد محمد على • فقد اجتمع رؤساء القبائل فى ٨ أبريل سنة ١٨٨٢ وأعلنوا أنهم لن يقبلوا أى تدخل فى شؤونهم •

وأما البنوك فقد أوقفت القروض الكبيرة ، ونجم عن هذا أن صغار المرابين راحوا يحصلون على فوائد بواقع ٦٪ فى الشهر لقروضهم الصغيرة للفلاحين ، وقد نزلت قيمة الأرض فى كل بقعة حتى ان السير ماليت ضرب مثلا على النزول قطعة أرض اشتريت قبل تلك الفترة بقليل ، بواقع الفدان ٦٠ جنيها ثم بيعت بمبلغ ٢٨ جنيها للفدان •

الفلاحون أصحاب الأرض

وحدث فى مدينة الزقازيق أن ضابطا من ضباط الجيش مر على الفلاحين فى حقولهم ، وأبلغهم أن الأطيان المملوكة لأصحاب الأراضى هى ملك حلال لهم فى الواقع • وفى كلمة مختصرة كانت جميع العلامات العادية للثورات قد تكاملت فى مصر •

فأما الرجال المعتدلون فكانوا فى فزع وهلع مقيم • وقد كتب السير كوكسن قائلا :

ان الاضطراب وعدم الاستقرار فى المديريات ، دفعا الأعيان وغيرهم من ذوى الآملاك الى التحلل من التحالف الذى تسرعوا فى عقده مع الحزب العسكرى ، والى محاولة التخلص من سيطرة هذا الحزب ٠



ونعود الآن الى الناحية السياسية من هذا التاريخ فنقول ان الباب العالى احتج لدى الدول على مذكرة الدولتين. وكان جواب روسيا والنمسا وألمانيا وايطاليا على الاحتجاج أنها ترغب فى عدم مساس وضع مصر الداخلى ، وبقائه قائما على الأسس المتفق عليها مع الدول الأربع ، والواردة فى الفرمانات السلطانية ، كما أنها تدرك استحالة تعديل ذلك الوضع الا بتفاهم بين الدول العظمى وبين تركيا صاحبة السيادة الاسمية على مصر ٠

ويظهر أن السلطان لم ينتظر مثل هذا الرد ، وأثار غضبه استعمال كلمة السيادة الاسمية Suzerainty بدل السيادة الفعلية Suvereignty ، أضف الى هذا أن أهدافه فى الوصول الى مزيد من السلطة المباشرة على شؤون مصر ، عرقلها ما جاء فى رد الدول عن الوضع الداخلى ، وصلته بمصالح أوربا ٠

الا أن احتجاج الباب العالى دفع حكومتى بريطانيا وفرنسا من جهة أخرى الى الاتصال بالدول الأربع ، فبدأته بريطانيا مع دعوة فرنسا للانضمام اليها ٠ ووافق مسيو دى فريسنييه رئيس الوزارة على الدعوة ، مشترطا أن يكون مفهوما لدى بريطانيا بأن الحكومة الفرنسية تحتفظ بحق

عدم التدخل العسكرى فى مصر ، مع استعدادها لاعادة النظر فى قرارها اذا قامت ضرورات تبرر التدخل فيما بعد ٠

وبناء على ما ذكر وجهت الدولتان فى ٢ فبراير سنة ١٨٨٢ منشورا الى حكومات برلين وروما وفيينا وبطرسبرج (عاصمة روسيا القديمة) للاستفهام عن استعدادها لتبادل الرأى معهما فى شؤون مصر ، وحرصتا على ذكر أن : الحالة لا تحتم فى الواقع اجراء مفاوضات عاجلة عن التدخل ، ولم يأزف وقتها بعد ، ولكن اذا نشأت تلك الحالة فى أى وقت ، فان الدولتين ترغبان فى أن يكون التدخل جماعيا باسم أوربا ودولها المتحدة ، ويحسن فى تلك الحالة أن يشترك السلطان أيضا فى الاجراءات والمناقشات التى قد تحدث ٠

وبما أن الاقتراح يعطى صفة دولية لمسألة البت فى شؤون مصر أكثر من جعلها قاصرة على بريطانيا وفرنسا ، فقد قوبل بالترحاب ، ونوهت جميع الدول عن استعدادها لتبادل وجهات النظر مع الدولتين ، الا أن تبادل الرأى لم يتقدم خطوة واحدة بسبب جهل الطرفين لوجهات نظرهما ، واستحال بالطبيعة تفاهمهما عليها ؛ لأن الواجب أن يسبقه تفاهم بين انجلترا وفرنسا على ماهية الاقتراحات التى تعرضانها على الدول ٠

فرنسا تقترح عزل الخديو

على أن حكومتى الدولتين كانتا قد ازدادتا اقتناعا كل يوم بأن شيئا ما يجب أن يعمل ، حتى ان مسيو فريسنييه قال للورد ليونز فى ٣ أبريل سنة ١٨٨٢ : ان المسألة المصرية أشبه الأشياء بفاتورة واجبة الدفع ٠ واذا كنا لا نعرف اليوم

المحدد للسداد ، فاننا نعلم أنه قريب على كل حال ، وان من العقل تسديد الفاتورة قبل أن يهبط المحضر علينا للتنفيذ (فى الأصل الكونستابل) ٠

وقد كان العلاج الذى اقترحه فريسنييه وشفع به كلامه هـــو :

« عزل الخـديو توفيق واقامة الأمير حليم بدله ٠ وبما أن نفوذ السـلطان ضرورى لتنفيذ الاقتراح فقـد أضـاف فريسنييه : بأن الهدف الرئيسى هو تحاشى أى تدخل عسكرى فى مصر ، وانه يؤثر شخصيا أن يعـزل السـلطان عشرين خديويا على أن تطأ أقدام أى جندى أرض مصر » ٠

غير أن اللورد جرانفيل رفض هـذا الاقتراح لعـــدم جدواه ، ولأنه بعد تأييد الدولتين للخديو توفيق منـذ عهـد قـريب يصـــبح وفاؤهما موضـــع التقـول والتسـاؤل لا لتخليهما عن سموه فقط ، ولكن لاشتراكهما فى موضـوع عزله عن العرش أيضا ؛ بدون ظهور أسباب جديدة تبرره ٠

ومن الناحية الأخرى كان الخـديو قد وجـد مدافعـا متحمسا هو السير ماليت الذى كان يقول :

« حين يذم القــوم الخـديو لنقصان نشاطه وكفاءته ، أرانى أشك فى أن كثيرين من الرجال استطاعوا أن يتغلبوا مثله على الصعاب التى تمرس بها » ٠

أما لورد جرانفيل فقد اسـتبدل باقتراح عزل الخـديو العنيف اقتراحا من بنات فكره ، يستند فى الواقع الى تقليـد

بريطانيا القديم فى ندب قومسيرين للدراسة وتقديم التقارير الى الحكومة البريطانية عن الأحوال التى استطلعوها فقد أحيا هذه الفكرة ، واقترح على الحكومة الفرنسية تعيين (مستشارين) ماليين يتسع اختصاصهما ، بحيث تكون لهما الحرية فى ابداء الرأى فى أية مسائل يريان أنها معقدة مضطربة ٠

الا أن جرانفيل رغب مع ذلك فى عدم الضغط على الحكومة الفرنسية لقبول اقتراحه اذا عن لمسيو فريسنييه الاعتراض عليه ٠ وكان من أسباب تراخيه أن المراقبين الماليين سيستنتجان ـ بدون امكان اقناعهما بخطأ الاستنتاج ـ أن الغرض من تعيين (المستشارين الماليين) هو وضعهما هما أيضا تحت المراقبة ، وأنهما سيتحولان فعلا من مراقبين (بكسر القاف) الى مراقبين (بفتحه) بواسطة ذينك المستشارين !! ٠

وهكذا سقط هذا الاقتراح بدون أن يتاح للسياسى المسئول جرانفيل الاهتداء الى اقتراح آخر ، يكون أشد غرابة من اقتراح تعيين (مستشارين ماليين) يرقبان عن كثب أعمال جيش ثائر متمرد !!

مؤامرة مزعومة

وأثناء تبادل هذه المفاوضات في أوربا ، وقع حادث آخر بالقاهرة زاد فى اشتداد الأزمة ٠ فقد سبقت الاشارة الى ارتقاء ضباط كثيرين الى درجات أعلى من درجاتهم ، هذه الترقيات أثارت حقد الراسبين من الضباط الجركس والأتراك ، فتوجس عرابى وزملاؤه من انتقامهم ، وسرت اشاعة عن النيات المبيتة لاغتيال القواد العسكريين وزعماء

الحزب الوطنى . وفى ١٢ أبريل اعتقل تسعة عشر ضابطا وجنديا بتهمة التآمر على قتل عرابى، وفى٢٢ أبريل بلغ عدد المقبوض عليهم ثمانية وأربعين رجلا بينهم عثمان رفقى باشا وزير الحربية السابق . وبعد محاكمتهم محاكمة عسكرية سرية لم يحضرها محامون أو وكلاء يدافعون عنهم ، صدر الحكم بنفى أربعين ضابطا الى أقصى حدود السودان بينهم عثمان رفقى المذكور . ولقد سرد عرابى هذا الموضوع فى وثيقة بعنوان (تعليمات الى وكيلى) سلمها لمحاميه ، ونشرت باحدى الصحف فيما بعد ، قال عرابى فيها :

تآمر مملوك من عبيد الخديو مع أحد الجراكسة على اغتيال عبد العال حلمى باشا ، بوضع سم شديد المفعول فى شرابه ونجح الجركسى فى اضافة السم الى اللبن الذى اعتاد عبد العال باشا تناوله كل ليلة ؛ ولكن التدبير أخفق لأن خادمه استطاع انقاذه فى الوقت المناسب ، فلما فشلت هذه الخطة عمد المتآمرون الى خطة جديدة للتخلص منى ، حيث اتفق جماعة من الجركس على قتلى ، وقتل كل وطنى يشغل مركزا عاليا .

هكذا ذكر عرابى ؛ ولكنها دعوى لم يقم دليل واحد على استنادها الى شىء من الحقيقة ، فى حين كان حكم المحكمة العسكرية مستندا صارخا ينم عن التلفيق ، ويدل على أنه بيان سياسى أكثر منه حكما من أحكام القضاء . والواقع أن عرابى كان ككثيرين من الجهلاء شديد الارتياب فى الناس ،

كما أن الواقع أن مؤامرة اغتياله لم تدر فى مخيلة أحد من الناس الا مخيلته (١) ٠

فأما الخديو فكان موقفه شديد الحرج فى هذا الموضوع ، اذ لا شك فى أن حكم المحكمة كان واضح الظلم ٠ غير أن المشكلة تركزت فى استطاعة الخديو أو عدم استطاعته مقاومة ضغط الوزراء عليه ، وكلهم من أنصار تأييد الحكم لولا ظهور عامل مفاجىء هو تدخل الباب العالى فى المسألة بسبب أن عثمان رفقى المحكوم عليه مع المذنبين يحمل رتبة الفريق ، وهى منحة من السلطان لا يستطيع غيره تجريده منها ٠

لهذا السبب تدخل الباب العالى اذن ، وأبدى السلطان رغبته فى رفع المسألة اليه ، وسرعان ما وافق الخديو على طلب السلطان ولو أنها موافقة لا تأويل لها الا أنه ألقى بنفسه بين ذراعى الباب العالى ، وجلب عليه عداوة وزرائه المصريين بالرغم من أنه حاول تبرير مسلكه ، فصرح للسير ماليت فى ٦ مايو بأن ضياع المصالح على يد الباب العالى مع استقرار الحكم واستتباب النظام أفضل عنده من استمرار فساد الحكم ٠

ولقد أثار تصرف الخديو حنق الوزراء ، حتى ان رئيسهم البارودى قال للسير ماليت حرفيا :

(اذا أرسل الباب العالى أمرا بالغاء حكم المحكمة على الجراكسة المحكوم عليهم ، فاننا لن نطيعه ٠ فاذا أرسل مبعوثين

---

(١) من عيوب لورد كرومر انه يرمى المصريين عامة والعرابيين خاصة بالجهل ويتهم عرابى واعوانه بتوهم هذه المؤامرة ، ولكن مما يدل على جهله هو وغبائه ان بعض الضباط الجراكسة المشتركين فيها هم الذين ابلغوا السلطات عنها ، وان حكم المحكمة العسكرية صدر بناء على اعتراف جميع المتآمرين باتفاقهم عليها ـ (المترجم) ٠

بعد ذلك الى مصر فانهم لن يدخلـوها ، وسـنردهم من حيث أتوا بالقوة) ٠

وبما أن خطة الوزارة المصرية كشفت عن عصيان صارخ لأوامر الباب العالى ، فقد أثارت الاعتقاد بأن الوزارة تعتمد على تأييد فرنسا لها ٠ وأيد ذلك الاعتقاد أنه على أثر مسألة عثمان رفقي اتحدت الآراء على ضرورة تدخل تركيا عسكريا فى مصر ، واذا بمسيو فريسنييه يشذ عن المجموع بقوله :

ان للخديو من الحقوق الشرعية ما يخول له حق العفـو المباشر عن المحكوم عليهم بدون انتظار تدخل الباب العالى ٠

ولقد جارى لورد جرانفيل مسيو فريسنييه ، فوافق على رأيه ٠ وأرسـلت التعليمات الرسـمية الى ممثلى الدولتين لينصحوا الخديو باتباع ذلك الرأى الذى بادر الى تنفيذه ، بان أصدر فى ٩ مايو أمرا عاليا بتعديل حكم النفى الى أقاصى السودان ، وجعله بالنفى من مصر فقط (بغير تحديد المكان الذى يذهب المنفيون اليه) ٠

وقد ترتب على التعديل اتساع هوة الخلاف بين الخديو ووزرائه ٠ ففى ١٨ مايو أرسل السير ماليت الى لندن يقول :

انقطعت الصلات بين الخديو والوزارة ، وأمست الحالة فى غاية السوء ٠

وفى نفس الوقت استفسر ممثلو الدول الأخرى فى شىء من القلق عن الحالة ، ومصائر الأمور من رئيس الـوزارة فأجاب على استفسارهم بقوله :

« أصبح التعاون بين الخديو والوزارة غير ميسور ، فدعى مجلس النواب للاجتماع بغير أمره • وترجع الشكوى من سموه الى تصرفاته التى تنتقص من سيادة البلد ، وينفذها بدون مشاورة الوزارة فيها » •

نية عزل الخديو وطرد أسرة محمد على

ولقد وضح يومئذ بما لا يقبل الشك ، أن نية الحزب العسكرى استقرت على عزل الخديو ، وطرد أسرة محمد على مع تعيين محمود سامى البارودى حاكما عاما باسم الأمة •

وعند وصول الأمور الى هذا الحد بدأت العناصر المدنية تحس بخطل مسلكها فى الانضمام للمتمردين ، وصرح سلطان باشا رئيس مجلس النواب للسير ماليت بأن اسقاط وزارة شريف يرجع الى ضغط عرابى على المجلس ، ولكن الأعضاء الذين تآزروا على اسقاط شريف يرغبون اليوم فى اسقاط وزارة البارودى القائمة بعد أن أيقنوا بأنه غرر بهم •

وفى ١٣ مايو أبلغ السير ماليت لندن الرسالة الآتية :

يقف رئيس مجلس النواب وأعضاؤه فى جانب الخديو سرا ، وقد طلبوا من سموه العفو عن الوزراء ، واستئناف تعاونه معهم ، ولكنه رفض رجاءهم ، وأصر على موقفه من عدم التعاون مع وزارة أبدت عداءها له ، وهددته فى نفسه وأسرته ، وخرقت القوانين بدعوة مجلس النواب الى الانعقاد بغير أمره • وبالجملة ، يسود القلق القاهرة ، ويرحل كثير من الناس •

استقالة البارودى

غير أن البارودى رئيس الوزارة قدم عقب هذه الأحداث استقالته الى الخديو ، واقترح قنصل عام كل من بريطانيا وفرنسا على سموه اسناد منصب الرئاسة الى مصطفى فهمى باشا ، ولعل مما يستحق التنويه أن السير ماليت قال فى هذا الصدد :

اننا نقبل اى اسم لرئاسة الوزارة الا اسم عرابى باشا.

ولكن حدث من ناحية أخرى أن زعماء الحزب العسكرى أعلنوا تنصلهم من مسئولية حفظ النظام اذا تغيرت الوزارة ، ولما كانت الدولتان لا تقبلان هذا التنصل فقد كلفتا ممثل بريطانيا ابلاغ عرابى :

(بأنه اذا وقعت اضطرابات فى مصر ، فسيجد دول أوربا وتركيا وكذلك بريطانيا وفرنسا واقفة صفا واحدا ضده ، تعتبره مسئولا عن كل ما يحدث) .

أما مصطفى فهمى باشا فانه رفض قبول الوزارة المعروضة عليه ، وفى نفس الوقت صرح الوزراء بأنهم لن يتركوا مناصبهم الا اذا أعفاهم منها مجلس النواب ، فى حين أعلن سلطان باشا رئيس المجلس أن مسألة تغيير الوزارة مستحيلة طالما انحصرت السلطة العسكرية فى يد عرابى . وعند ذلك أرغمت الظروف ممثلى الدولتين الى التوسط وابلاغ الخديو أن الموقف يقتضى طرح الخلافات جانبا ، ومادام قد عجز عن تأليف وزارة جديدة ، فانهم يرجونه استئناف علاقاته مع الوزارة القائمة .

على أن الأمور كانت قد وصلت الى المدى الذى يحتم تدخلا حاسما ، كما كانت مشكلة تدخل تركيا وحدها أو

تدخل بريطانيا وفرنسا معا لا تزال قائمة بغير حل ، الا آن مسيو فريسنييه تقدم خطوة واسعة الى الأمام بعرض حل وافق فيه على تدخل عثمانى مسلح فى نطاق الشروط الآتية :

١ ــ ارسال قوة من السفن الانجليزية والفرنسية الى الاسكندرية ٠

٢ ــ امتناع الباب العالى مؤقتا عن التدخل كلية فى شؤون مصر ٠

٣ ــ احاطة حكومات ألمانيا والنمسا وروسيا وايطاليا علما بأن قوة انجليزية فرنسية سترسل الى الاسكندرية ، ومطالبتها بارسال تعليمات الى وكلائها بالاستانة ، على غرار تعليمات الدولتين لوكلائهما ٠

٤ ــ تقرر فرنسا أنها عدلت نهائيا عن فكرة عزل الخديو توفيق ، وهى الفكرة التى طالما ادعت فرنسا أن تحقيقها فى وقتها يكفل تسوية الأمور تسوية نهائية ٠

٥ ــ فيما يتعلق بالمسألة الهامة الخاصة بالتدخل العثمانى ، قال فريسنييه ان الحكومة الفرنسية تعارض فكرة التدخل التركى على اطلاقها ، ولكنها تستثنى التدخل الذى ينشأ عن دعوة الدولتين لتركيا بارسال جنودها الى مصر للقيام بمهمة مخصوصة تحت رقابتهما ، ووفقا للشروط التى تفرضانها عليها ، فاذا وصلت سفن الدولتين الى الاسكندرية ووجدت الضرورة تقضى بانزال جنود الى البر ، فان الدولتين لا تنزلان جنودهما ، وتتعين دعوة الجنود التركية للنزول فى حدود الشروط المذكورة ٠

٦ ــ يجب ابلاغ وكلاء الدولتين فى مصر بأن لا يعترفوا بأية سلطة غير سلطه الخديو الشرعية ، كما أن عليهم تجنب

الاتصال بأية حكومة مصرية من حكومات (الأمر الواقع) الا فيما يتعلق بضمان سلامة رعايا الدولتين ·

ولقد وافق لورد جرانفيل على هذه الشروط فى الحال ، مع الرغبة فى التخفف من عنفها باضافة جملة رقيقة الأسلوب الى الشرط الخاص بمنع تركيا مؤقتا من التدخل ، تنص على (أن اقتراحات أخرى قد تعرض على الباب العالى فى هذا الصدد) ·

واقترح جرانفيل ـ فيما يتعلق بالقوات الكبيرة التى اقترح فريسنييه ارسالها الى مصر ـ أن تكون أعلام الدول الأوربية الأخرى وعلم تركيا أيضا ممثلة فى الحملة ان لم يكن لدى فريسنييه اعتراض على الاقتراح ، وبعبارة أخرى، كانت رغبة الحكومة البريطانية واضحة فى أن يكون لتركيا دور عملى فى هذه المسألة ، باقرار دولى من حكومات أوربا ·

غير أن الاقتراح لم يعجب فرنسا · واذا كان مسيو فريسنييه قد وافق على الشطر الخاص بتهذيب عبارة التبليغ الذى يرسل الى السلطان عن احتمال موافاة الباب العالى باقتراحات أخرى فيما بعد ، فانه لم يوافق بتاتا على الشطر الآخر عن تمثيل تركيا فى الحملة باقرار من دول أوربا ·

وقال فى هذا ما يأتى :

اننى لا اوافق فى الوقت الحاضر على دعوة الدول الأخرى لارسال سفنها لتكون فى جانب سفننا ، ففى تقديرى أنه ليست لنا مصلحة فى التنازل باختيارنا لتلك الدول عن حقوقنا فى الانفراد بالعمل ، وهو الحق الذى سلمت هى نفسها بحقنا فى القيام به ·

فلما نقل هـذا الرد الى لورد جرانفيـل صرح لسـفير فرنسا في لندن : بأن المستر جلادستون نفسه شاركه الأسف لعدم دعوة الدول الأخرى ، وأن الحـكومة البريطانية تعتبر عـدم دعـوة الدول خطأ لا ينبغى ارتكابه ، ولـكن بما أن الحكومة الفرنسية تقدمت بخطوات واسعة نحو وجهة النظر البريطانية ؛ فان الحكومة الانجليزية توافق عـلى الاقتراح الفرنسى .

غير أن نقطة الضعف فى هذا الاقتراح تجلت فى عـدم نشر فكرة اشتراك تركيا فى العمل بصورة علنية فى مصر ، وقد أدرك السير ماليت فى الحال مدى الخطر الكامن فى هذا الاغفال ، فأرسـل فى ١٤ مايـو برقية الى لورد جرانفيـل هذا نصها :

بناء على علمى التام بالشعور هنـا فى القاهرة ، أخشى اذا لم يعلن عن اشتراك تركيـا فى التدخـل ، واذا لم يعلن السلطان تأييده للتدخـل من الابتـداء ـ أن يأتلف النواب والجيش مرة آخـرى مع التصميم عـلى المقـاومة ، وهـذا الائتـلاف كان يسـتحيل تحقيقه لسبب آخـر غـير السبب المذكور .

ولم يكن الخديو أقل رغبة فى الحصول على تأييد أدبى من السلطان فقـد طلب من السـير ماليت فى ٢٠ مايو أن يرجو الحكومة البريطانية فى حمل الباب العالى على ارسال برقيـة اليـه تأييدا لاتصالاته ببريطانيـا ، ومفاوضـاته معهـا لاستعادة سلطته وصـيانة النظام القـائم فى مصر ، وكان الهدف الذى يهدف الخديو اليه ، محو الفكرة التى سادت بين النواب والجيش عن اعتراض السلطان على تدخل الدول .

وهكذا يتبين أنه كان من المحتمل أن تؤدى مصارحة السلطان بمقاصد الدول من التدخل ، الى توثيق أواصر تعاونه معها ٠

ولكن الواقع أن السلطان تميز غيظا من تصرفات الدولتين ، وبخاصة حادث ارسال قطع من أسطوليهما الى الاسكندرية ، مما جعل تركيا تكلف سفيريها فى لندن وباريس بالاحتجاج على الدولتين ٠

على أن ارسال السفن لم يغضب تركيا ، بل أغضب الدول الأوربية أيضا ؛ لاعتقادها أنه كان يجب استشارتها قبل ارسال السفن فعلا الى مصر ، وترتب على هذا امتناعها عن الانضمام الى الدولتين فى موضوع اقناع السلطان بالكف عن أى تدخل فى مصر ٠

ولعل من الحقائق الثابتة أن كراهية الفرنسيين للتدخل العثمانى كانت من الشدة ، بحيث تعذر نيل الفوائد التى كان يمكن الحصول عليها اذا قبلت فرنسا التعاون مع السلطان ، ولقد أبلغ مسيو فريسنييه اللورد ليونز فى ٩ مايو ما يأتى :

(كانت هناك اعتراضات قوية على اجراء محادثات علنية فى الاستانة او غيرها عن الرأى المتفق عليه بشأن دعوة الجنود التركية للتدخل عندما تحتمه الضرورة) ٠

وقد ترتب على هذا التصريح أن لورد جرانفيل أرسل برقية الى السير ماليت فى ٢٢ مايو جاء فيها :

(سوف تظل الحكومة الفرنسية متوترة الأعصاب ما لم تنشر علنا فى القاهرة أو الاستانة شروط الدول لقبول تدخل تركيا عسكريا في مصر ، ويحدث النشر أثره فى الرأى العام بباريس) ·

وازاء تلك الظروف كان كل ما أمكن عمله ارسال لورد جرانفيل برقيات يغلب عليها الغموض ، الى وكلاء الدولتين فى برلين وروما وبطرسبرج وفيينا والاستانة توضيحا للحالة ، وكان أنموذج برقياته كالآتى :

لم يحدث عرض اقتراحات لانزال جنود فى مصر او احتلالها عسكريا ، وكل ما قصدته حكومة جلالة الملكة ترك مصر لنفسها ، وأن نستعيد أسطولنا عندما يعود الهدوء اليها ويتوافر الاطمئنان على مستقبلها · فاذا حدث عكس ما نرجو وتعذر الوصول الى حل سلمى ، فان الحكومة البريطانية ستتداول مع الدول الأوربية وتركيا فى أفضل الخطط التى ستراها الدولتان وقتئذ ·

وفي الوقت نفسه أبلغ لورد دوفرين سفير انجلترا بالاستانة وزير خارجية تركيا فى ٢٣ مايو ما يأتى :

(اذا عمد الباب العالى الى تشويه الحقائق وتعقيد الموقف والعمل بعكس نصائحنا بدلا من المساهمة معنا لانهاء الأزمة على هدى اقتراحنا ، فاننا سنضاعف عدد السفن بالاسكندرية ، ونطيل مدة بقائها الى أجل غير مسمى) ·

ثم لوح دوفرين مؤكدا لسعيد باشا رئيس الوزارة التركية بأنه :

(اذا اعتدلت تركيا فى مسلكها ، وعملت حكومتها بولاء وتعقل ، فان أول ما تجنيه هو عدول الدولتين عن ارسال الدوارع الاضافية التى تتأهب للانضمام الى السفن الراسية بالاسكندرية ، وتستعد للتحرك بمجرد صدور الأوامر بقيامها) ٠

وحوالى نفس الوقت (١٩ مايو) أرسلت التعليمات الى قنصلى الدولتين بالقاهرة لينصحا الخديو بأن يتحين فرصة مواتية ، كفرصة صول الأساطيل ؛ ليقبل الوزارة ويؤلف أخرى برئاسة شريف باشا ، أو أى رئيس آخر يتمتع بمثل ثقته فى شريف ٠

اقتراح اخراج عرابى من مصر

ولكن السير ماليت أجاب فى ٢٠ مايو بأن علمه وعلم زميله مسيو سينكويز بهذه التعليمات ، لا يمنعه من أن يقرر أن الخديو المجرد من كل سلطة ، سيظل عاجزا عن تأليف وزارة جديدة الى أن تتحطم سلطة الحزب العسكرى ، وفوق ذلك لا يوجد رجل واحد يجرؤ على قبول الوزارة حتى تزول سلطة الجيش ٠ وختم رسالته باقتراح اجراء مفاوضات مع عرابى وزملائه لحملهم على مغادرة البلاد ٠

ولقد وافق سلطان باشا رئيس مجلس النواب على أن يكون الرسول الذى ينقل الاقتراح الى عرابى ويقنعه بقبوله ، ويجب أن نذكر أنه استفسر من ماليت عما اذا كان تدخل الدولتين يعنى القضاء على حقوق الباب العالى وسلطته الشرعية ، وأن ماليت أجابه بأن احترام هذهالسلطة لا خرقها هو هدف الدولتين ٠

ولكن مفاوضة العرابيين باءت بالفشل ، لأن عرابى رفض اعتزال مركزه ، كما رفض مغادرة مصر . وقد صرح أحد قائمقامات الجيش فى حضور موظف بالوكالة الفرنسية :

(بأن الضباط يمزقون عرابى أربا اذا هو تخلى عنهم).

أما مجلس الوزراء المصرى ، فانه عقد جلسة خاصة قرر فيها أن يكون جواب الحكومة على أى مطلب رسمى يقدم اليها هو :

عدم اعترافها بأى حق لتدخل الدولتين ، وعدم خضوعها لأية سلطة ، الا سلطة السلطان .

ازدياد تدخل الدولتين

وفى ذلك الوقت أيضا أبلغ سلطان باشا قنصل فرنسا العام بأنه لم يعد يستطيع الاعتماد على النواب ؛ بسبب ازدياد شعورهم ضد تدخل الدولتين ، وهكذا تحققت مخاوف السير ماليت فى ١٤ مايو ؛ لأن إمتناع فرنسا عن الموافقة على الاستعانة بنفوذ السلطان ، ألقى الشبهات على مقاصد الدولتين ، وأعاد اتحاد العناصر المدنية والعسكرية فى الحركة ولأن مبالغتها من ناحية أخرى فى معارضة التدخل العثمانى قوت ما بين عرابى والسلطان من تحالف غير طبيعى .

ومما يستحق التسجيل أن (أسعد أفندى) أحد مبعوثى تركيا المتمتعين بثقة السلطان وصل الى القاهرة فى تلك الأثناء ، وأن خطة عصيان وزارة مصر ترجع فى أكثرها الى ما أوحت به الرسائل التى حملها هذا الرسول اليهم من الاستانة .

على أن السير ماليت وزميله الفرنسى سينكويز كانا قد توقعا فشل المفاوضات مع عرابى ، فاقترحا على الدولتين فى ٢١ مايو سنة ١٨٨٢ تخويلهما سلطة تقديم طلب رسمى الى مصر ؛ لاخراج عرابى والرؤساء من أعوانه من البلاد ؛ ولكنهما اضطرا الى التردد فى تنفيذ هذه الخطوة العنيفة تحت مسؤوليتهما ، عندما علما بالاجراءات المتطرفة التى قرر الحزب العسكرى اتخاذها كرد على ذلك الطلب ٠

وبناء عليه ، أرسل السير ماليت البرقية التالية الى لورد جرانفيل فى ٢٣ مايو : (لقد ترددت مع زميلى الفرنسى فى ان نقدم للوزارة المصرية طلبا نؤكد مقدما رفضه ، فأجرؤ لذلك على التماس تزويدى بتعليمات جديدة ٠ ان وزراء مصر هم سبب الأحداث الحاضرة ، والشعب من ناحيته يمعن فى اعتقاد أن الدولتين لن ترسلا جنوداً الى مصر ، وأن تدخل تركيا مستحيل بسبب معارضة فرنسا ٠ ومن ناحية أخرى أرى الاستعدادات العسكرية مستمرة والتعصب الدينى تشجع نعرته باستمرار ٠ فلهذه الأسباب كلها ، مازلت أرى أننا قد ننجح فى بلوغ الغرض ، بدون الاضطرار الى ان ننزل فعلا جنودا الى البر اذا أعلن السلطان تأييده لنا ، وذاع فى مصر أن جنوده يستعدون للمجىء) ٠

وما آن تلقى جرانفيل هذه البرقية ، حتى أرسل فى ٢٤ مايو برقية الى لورد ليونز بباريس قال فيها :

(أبلغ مسيو فريسنييه أن أخبار القاهرة مقلقة ، وأن للوقت أهمية عظمى ، واقترح عليه ارسال الدولتين برقيات الى دول أوربا ؛ لتنضم اليهما فى دعوة السلطان الى تجهيز قوة يرسلها الى مصر تحت شروط جديدة تعرض عليه) ٠

أما سير ماليت فلم يتلق ردا مباشرا على ترقيته سوى تخويل الدولتين له ولزميله الفرنسى حق اتخاذ الخطوات التى تكفل اخراج عرابى وكبار أعوانه من البلاد ، مع اعلان اسم شريف باشا رئيسا للوزارة الجديدة .

فلما وصلت البرقية الحاوية لمضمون ذلك الرد الى القاهرة ، وزعت على الضباط المصريين والجنود نشرة تضمنت المزاعم الآتية :

١ ـ اصرار الدولتين على نفى جميع الوزراء من مصر .

٢ ـ اخراج جميع الضباط العاملين فى الجيش من البلاد .

٣ ـ حل الجيش المصرى كله .

٤ ـ احتلال مصر بقوات أجنبية .

٥ ـ الغاء مجلس النواب .

فلم يجد السير ماليت بدا من أن يبرق فى ٢٥ مايو هذه البرقية الى لندن :

« بالنظر الى شعورنا بأن الأحوال ستزداد سوءا وأرواح الأجانب ستتعرض للخطر ، اذا ساد الاعتقاد فى مصر بأن المطالب المذكورة فى المنشور السابق حقيقية ، قررت أنا وزميلى قنصل عام فرنسا ان نتقدم الى الحكومة المصرية ببلاغ رسمى يتضمن المطالب التالية التى كنا مترددين فى تقديمها من قبل » .

وبناء عليه قدم القنصلان المطالب الآتية إلى رئيس مجلس الوزراء :

١ ــ اخراج عرابى بصفة مؤقتة من مصر مع احتفاظه برتبه ومرتباته .

٢ ــ ارسال على فهمى باشا وعبد العال حلمى باشا الى الريف للاقامة فى قريتيهما مع احتفاظهما بالرتبة والمرتب.

٣ ــ اقالة الوزارة من الحكم .

وأضافت المذكرة أن خلو تدخل الدولتين من طابع الانتقام ، سيقترن بمسعى حميد لدى الخديو لاصدار عفو عام ومراقبة تنفيذ هذا الأمر .

استقالة وزارة البارودى

غير ان الوزارة استقالت فى ٢٦ مايو نتيجة للمذكرة وفى نفس الوقت وجهت الوزارة رسالة الى الخديو ، اشارت فيها الى أن قبوله مطالب الدولتين كشف عن موافقته على التدخل الأجنبى خلافا للقيود المنصوص عليها فى الفرمانات. فأجاب الخديو على هذا الاتهام بأنه قبل استقالة الوزارة تمشيا مع ارادة الشعب ، وأما المسائل الأخرى فانها تخصه هو والسلطان الذى لا يفتأ يحترم حقوقه على الدوام .

ولقد بدا فى لحظة من اللحظات كأن الأزمة انتهت ، وأبلغ ماليت لندن فى ٢٧ مايو أن الوزراء وجدوا أنهم اذا رفضوا رسميا مطالب الدولتين التى قبلها الخديو ، تصبح حركتهم ثورة مكشوفة الجوانب ، عارية مما يسندها ، وهو أمر طالما تحاشوه من قبل. وبناء عليه، تكون استقالة الوزارة راجعة في الواقع الى الخطة الحاسمة التى أقدم الخديو عليها.

أما الحكومة الفرنسية فأنها ثارت لما حدث ، وأجابت ساعتها فقط على البرقية القديمة التى أرسلها جرانفيل

فى ٢٤ مايو بشأن حث دول أوربا على رجاء السلطان تجهيز قوة تتأهب للذهاب الى مصر ، وبعث مسيو تيسو ممثل فرنسا فى لندن رسالة الى لورد جرانفيل قال فيها :

(أبلغنى مسيو فريسنييه تلغرافيا أن الوزارة الفرنسية التى عرض اقتراحك عليها ، رأت بالاجماع عدم وجود أسباب تبرر تدخل جنود تركيا فى الظروف الحاضرة ، وأن مذكرة سلمت بواسطة القناصل الى الوزارة فى ٢٥ مايو ؛ فقدمت استقالتها فى التو ، ودب الاضطراب فى صفوف العناصر المقاومة • واذن ، فهناك أكثر من سبب للتمهل وانتظار سير الحوادث ، ان مسيو فريسنييه يعتقد أنه يستحيل ألا تقتنعوا (أى الانجليز) بوجاهة هذه الاعتبارات، وأنكم ــ بعد أن تضعوا فى الاعتبار ما حدث أخيرا فى القاهرة ــ لن توافقوا على الخطوة الأخيرة التى اقترحتموها من قبل) •

شريف يصر على ابعاد الزعماء عن مصر

غير أن هذا الاعتراض الفرنسى لم يعش طويلا ، لأن السير ماليت أبرق الى وزارة الخارجية فى ٢٧ مايو بأن شريف باشا دعى لتأليف الوزارة الجديدة ، وأنه رفضها محتجا :

بأنه لا يمكن قيام أية حكومة طالما بقى الزعماء العسكريون فى مصر ، وأضاف السير ماليت بأن الخديو سيحاول الآن تأليف وزارة أخرى ولو أنه ضعيف الأمل فى العثور على وزير كفء اذا فرض وأمكن تأليف الوزارة ، ثم انتهى ماليت الى حث وزارة الخارجية على التقدم الى السلطان،

ـ ستعمال نفوذه واعلان عزمه على ارسال ضابط كبير الى مصر قريبا ، وقال ماليت أن الخديو أيضاً يرى أن مجيء قومسيير تركى يؤدى الى احترام أوامره ، واعادة الهدوء الى البلاد ٠

ولعل مما عزز هـذا الرأى أن طلبـة باشـا أحد كبـار مسـاعدى عرابى قابل الخـديو ، وصرح خلال الحديث بأن الجيش رفض مذكرة الدولتين رفضا باتا ، وأنه فى انتظار ما يقرره الباب العالى باعتباره السلطة الوحيدة التى يعترف الجيش بها ٠ والواقع أن أكثر الدلائل دلت على أن الوزارة المصرية كانت تعمل باتفاق سرى مع الباب العالى ٠

★★★

الجيش والبوليس ينذران الخديو (١)

وهكذا أرسل رئيس الوزارة التركية برقية الى الخديو فى ٢٨ مايو عن استعداد تركيا لايفاد قومسيير عثمانى الى القاهرة اذا هو التمس ايفاده رسـميا ، فلجأ الخـديو الى قنصلى الدولتين يسألهما عما يفعله ، لأن الواقع أن مركزه كان دقيقا وفى غاية الحرج ، فقـد حدث أن ضباط الفرق المرابطة بالاسكندرية ، وقوات البوليس بها أرسلوا فى اليوم السـابق وهـو ٢٧ مايو برقيـة الى سـموه قالوا فيها : انهم لا يوافقون على استقالة عرابى باشا ، ويعطون سموه مهلة أثنتى عشرة سـاعة لمعالجة الأمر ، والا فانهم يتنصلون من مسؤولية اضطراب الأمن العام ٠

---

(١) ذكر كرومر نفسه ان عرابى هاجم سلطان تركيا هجوما مرا فى مجلس الوزراء وهذا يدل على انه يتخبط فى كل ما ينسبه الى الثورة من مزاعم غير معقـولة ـ (المترجم) ٠

يضاف الى ما ذكر أن سلطان باشا وبعض النواب صرحوا للخديو فى حضور قنصلى الدولتين بأن حياته تصبح فى خطر اذا لم يعد عرابى الى منصبه كوزير للحربية . وأبلغ السير ماليت هذا الحادث الى لندن ، وعقب عليه بأن الخديو أصر رغم ذلك على رفض اعادة عرابى باشا .

فأما فيما يتعلق بارسال القومسيير التركى ، فقد أرسل السير ماليت برقية الى وزارة الخارجية قال فيها :

(ذكرت لسلطان باشا وزملائه أنه اذا كانت حياة الخديو فى خطر ، فانى لا أعترض على اقتراح سموه ان كان الاقتراح هو الفرصة الوحيدة لسلامته ، فى حين جدد زميلى مسيو سينكوين موقفه بقوله انه سيطلب بعض التعليمات من حكومته ، وانصرفنا بعد ذلك بدون أى جواب آخر ، رغم أن الخديو ألح فى ضرورة ارسال أى رد على برقية رئيس وزراء تركيا) .

ولعمر الحق كان أولى بالسير ماليت أن يضع برقيته فى الصيغة الآتية :

ان مركز الخديو مؤلم للغاية فهو مهدد بالقتل ، ومحظور عليه السفر الى الاسكندرية ، لأن حكومتى الدولتين منعتاه خوفا من اعتداء أحد على حياته حين رغب فى السفر قبل ذلك بقليل ، والى جانب ما ذكر منعناه من طلب عون الجهة الوحيدة التى يمكن أن يكون لعونها أثر ملموس فلا غرو اذا أحس فى كثير من المرارة بنتيجة اتباعه نصائحنا واعتماده على تأييدنا له .

على أن ضرورة العمل فى الحال كانت من الوضوح بحيث أبرق لورد جرانفيل الى لورد دوفرين بالآستانة ، وسفراء

بريطانيا فى سائر دول أوربا ، دون انتظار التشاور مع فرنسا ٠

(بأن الحكومة البريطانية تعتبر أنه من المستحسن عدم توانى السلطان أكثر من ذلك فى اصدار أوامر ، تساعد على تأييد الخديو ضد الاتهامات الموجهة اليه من الوزارة المستقيلة ٠ وتقضى باستدعاء رؤساء العسكرية الثلاثة (عرابى وعلى فهمى وعبد العال حلمى) وربما رئيس الوزارة أيضا (البارودى) الى الآستانة لتقديم حساب عن تصرفاتهم في مصر) ٠

ولما أبلغ مسيو فريسنييه بما حدث سارع الى ارسال مثل هذه التعليمات الى ممثلى فرنسا فى الخارج ٠

غير أن القاهرة بصفة خاصة ، ومصر كلها بصفة عامة كانت أثناء ذلك في قبضة عرابى والحزب العسكرى ، ويؤيد هذا أن الأمير بوشامب سيمور ــ الذى صار فيما بعد (لورد السستر) والذى أعطيت له امارة الأسطول الذى وصل فعلا الى الاسكندرية ــ أرسل برقية الى لندن فى ٢٩ مايو ذكر فيها :

(يبدو اليوم بوضوح أن الاسكندرية واقعة تحت السيطرة الكاملة للحزب العسكرى) ٠٠

ولقد كان واضحا تماما أنه ما لم يحصل الخديو على مساعدة خارجية فعالة فلا مفر من خضوعه لرغبات الجيش المتمرد ٠ وفى ٢٨ مايو أرسل السير ماليت برقية الى جرانفيل جاء بها :

(فى هذا الصباح استقبل الخديو رؤساء الأديان بما فيهم بطريرك الأقباط وحاخام اليهود ، وجميع النواب والعلماء وغيرهم ، حيث طلبوا منه اعادة عرابى باشا وزيرا للحربية كما كان • فلما رفض رجاءهم قالوا انه اذا كان مستعدا لتضحية حياته فان على سموه ألا يضحى بحياتهم ، لأن عرابى هددهم بالموت جميعا اذا لم يحصلوا على موافقة سموه على اعادته • وحدث كذلك أن صرح قومندان الحرس الخديوى بأن عدد جنود الحرس قد ضوعف ، وصدرت الأوامر اليهم بمنع الخديو من مبارحة القصر ولو لقضاء نزهة عادية مع اطلاق النار عليه اذا حاول الخروج عنوة ، فازاء هذه الظروف اضطر الخديو للخضوع (أى لاصدار أمر عال باعادة عرابى) ولم يكن هذا الاستسلام لشراء حياته ، ولكن لانقاذ المدينة من أن تسيل فيها الدماء (١)) •

وفى نفس الوقت أرسل الخديو التماسا رسميا الى السلطان لارسال مبعوث من لدن جلالته الى مصر •

وهكذا نستطيع أن نلخص حالة مصر فى نهاية شهر مايو سنة ١٨٨٢ فيما يأتى :

١ ـ بذلت محاولة لانقاذ الخديو من وطأة ديكتاتورية الحزب العسكرى ، ولكنها باءت بالفشل رغم المعونة التى قدمتها الدولتان لسموه •

٢ ـ انتصر عرابى ورفاقه مرة أخرى • واذا كانت السياسة البريطانية قد تحررت أكثر مما كانت قبل مجىء

---

(١) يمتهن كرومر عقول الناس • ويظن انها هيصة فيزعم ان نواب البلاد وممثلى الطوائف لم يطلبوا من الخديو اعادة عرابى إلى الحكم الا لانه ابو زيد الهلالى الذى يضرب يمينا فيقتل مائة ثم يسارا فيقتل مائةغيرهم ! والمصيبة أن كرومر يطالب بتصديق هذه الخرافات ـ (المترجم)

مسيو فريسنييه ، فان تضامنها مع فرنسا ظل يعوقها كثيرا عن العمل ٠

٣ ـ لم يكن من المستطاع توجيه دعوة صريحة الى السلطان لاستعمال نفوذه في الأزمة المصرية ، ولو أن كلا من لورد جرانفيل والسير ماليت قررا أن توجيه الدعوة هو الفرصة الوحيدة للحيلولة دون تدخل عسكرى من أى نوع ٠

ولا يعزب عن البال أن مسيو فريسنييه رئيس وزارة فرنسا ، عارض كسلفه فى تدخل تركيا العسكرى ٠

وطبيعى أن هذه التقلبات أدت الى نقد سياسة بريطانيا وفرنسا من كل جهة : من السلطان الذى امتلأ صدره مرارة وغيظا ، ومن الدول الأوربية الأخرى ، ومن مصر ٠ فأما الخديو فقد اكتشف آنئذ أن التأييد الانجليزى الفرنسى ليس الا دعامة واهية اذا شاء الاستناد اليها عند الحاجة !!٠

ورغم ذلك لم تكن النهاية بعيدة المدى ، ففى كل يوم كان يبدو أكثر مما بدا فى سابقه أن عرابى لا يقف عند حده الا بالقوة ، فاذا لم يوجد من يجرؤ على مزاولتها ، فان واجب استعمالها يقع بالضرورة عندئذ على عاتق بريطانيا وحدها ٠

ضرب الاسـكندرية

● الحالة فى البلاد ● تقلبات الباب العالى ● اقتراح دعوة مؤتمر يعقد فى الاستانة ● ارسال درويش باشا واسعد افندى الى مصر ● مذبحة الاسكندرية ● فشل بعثة درويش باشا ● الذعر فى مصر ● اجتماع المؤتمر ● وزارة راغب باشا ● الأميرال البريطانى يطلب وقف انشاء الطوابى بالاسكندرية ● فرنسا تمتنع من الاشتراك فى هذا العمل ● اطلاق القنابل على الاسكندرية ● الهجرة منها وحرقها ٠

اقترنت عودة عرابى باشا الى الوزارة بعقيدة أن المسيحيين سيطردون من مصر ، وأن الشعب سيسترد الأراضى المبيعة أو المرهونة للأوربيين ، وأن الدين الأهلى سيلغى بجرة قلم ٠

وقد فر كثير من المسيحيين من داخلية البلاد ، واستصرخ البريطانيون المقيمون فى الاسكندرية دولتهم لاتخاذ ما يكفل حماية أرواحهم ٠ وفى ٣٠ مايو أرسل السير تشارلز كوكسن قنصل بريطانيا فى الثغر برقية الى لندن أشار فيها الى

تفاقم خطر العسكريين يوما بعد يوم ، وازدياد خروجهم على النظام (١) ٠

كما أشار الى أن ضباط الجيش ـ يحصلون من طريق التهديد ـ على توقيعات الشعب على عريضة التماس لخلع الخديو عن العرش ، وأن سلطان باشا رئيس مجلس النواب نصح النواب بالانصراف الى بلادهم وقراهم حتى لا يجبروا على التوقيع :

والواقع أن الأعمال الرسمية توقفت الا فى وزارة الحربية وان مصر جميعها كانت فى حالة ذعر ٠ وفى ٣١ مايو حذر السير ماليت الحكومة البريطانية بقوله :

(ان الاصطدام بين المسلمين والمسيحيين قد يقع فى أية لحظة) ٠

كان واضحا يومئذ أن مسألة حماية مصالح الأوربيين فى مسيس الحاجة الى من يأخذ بيدها وينقذها ، وكان واضحا أيضا أن الحركة الوطنية واقعة تحت سيطرة الحزب العسكرى وأن تدخلا أجنبيا من نوع ما صار ضرورة لازمة ٠

وكانت الحكومة العثمانية تتطلع من سنوات مضت الى استعادة مركزها بمصر ، وكانت الدوائر القانونية فى دول أوربا زاخرة بشكاوى تركيا المستمرة من تدخل الدول فى شؤون مصر ، ونقصان اعترافها بحقوق السلطان الشرعية ٠ ويبدو أن الفرصة سنحت لتركيا آخر الأمر ، وأن ضغط الظروف جاء في صالح مزاعمها ٠

---

(١) فى هذا الفصل يبدأ التحرش واستعمال القوة مع مصر المسالمة ، ولكن يظهر للقارىء من اعتراف كرومر ومن الوثائق المنشورة جلال الحركة الوطنية ، وتنقل العرابيين من فوز الى فوز حتى مايو سنة ١٨٨٢ ـ (المترجم) ٠

فالخديو من جهة ، والدولتان من جهة أخرى ، فشلوا فى تسوية الشؤون المصرية بغير معونة السلطان ، وجميع دول أوربا باستثناء فرنسا كانت فى جانب استعمال نفوذ السلطان كأداة لاعادة النظام ، وحتى معارضة فرنسا تعدلت بعض الشيء ، فقد اعترضت جريدة الريببليك فرانسيز بشدة ، وبايحاء من مسيو جامبتا على أية فكرة عن تدخل تركيا ، ونشرت فى ٣١ مايو كلمة عن وجوب المحافظة على استقلال مصر ، ومنع تدخل مبعوثى تركيا وجنودها •

فرنسا تمتنع عن التدخل العسكرى

فأما وقد خرج جامبتا من الحكم بادر مسيو فريسنييه ، فأعلن بمجلس النواب فى اليوم التالى (أول يونيو) ما يأتى :

(لا يمكننى أن أحدد للمجلس الآن ما يجب عمله ، ولكن أمرا واحدا على الأقل لن نقدم على عمله وهو تدخل فرنسا عسكريا فى مصر) •

ومما لا تفوت ملاحظته أن هذا التصريح الذى أغضب جامبتا ، جاء بمثابة اعتراف علنى بامكان التدخل التركى •

ان من غرائب سياسة الباب العالى المداورة والتقلب فى الرأى ، ورجال السياسة الأتراك قلما ينتهزون الفرص لتحقيق رغباتهم ، فقد طلب الخديو ايفاد مبعوث عثمانى الى مصر ، وأبدت الدولتان نفس هذه الرغبة تقريبا ، ومعنى هذا أن فرصة تدعيم مركز السلطان فى مصر صارت سانحة •

ولكن بدلا من أن يعض الباب العالى على هذه الفرصة بالنواجذ لم يهتبلها مطلقا ، بل عمد السلطان الى اثبات تأثره من عدم اشتراكه فى حل المسألة المصرية من ابتدائها

بأن رفض طلب الدولتين حين تلهفتا على تدخله ، كما عمد الى اشتراط سحب السفن من الاسكندرية قبل ارسال المبعوث ، والواقع أن ذلك السلطان كان لا يزال فى حاجة لأن يتعلم بأن مساعدته مرغوب فيها حقيقة ، ولكن أحق من ذلك أنها ليست مما لا يمكن الاستغناء عنه ٠

الدعوة الى عقد مؤتمر أوربى

على أن ظروف الوقت اضطرت مسيو فريسنييه الى العدول ــ الى حد ما ــ عن معارضته لفكرة اتخاذ اجراء دولى ضد مصر ٠ ففى ٣٠ مايو أرسل برقية الى مسيو تيسو فى لندن :

بأنه لم يعد هناك أمل فى الوصول الى حل سلمى ، من طريق الضغط الأدبى الذى ينتج من وجود الأسطولين بالاسكندرية ، وبذل الوساطات السلمية بمعرفة ممثلى الدولتين ، ولذلك صمم على أن يقترح على لورد جرانفيل دعوة الدول الى عقد مؤتمر للنظر فى الأمر ٠

ولقد أسرع لورد جرانفيل فوافق على اقتراح فريسنييه ورحبت الدول الأوربية به ، بينما وجد البرنس بسمارك فى فكرة المؤتمر وسيلة طيبة لتغطية تحول السياسة الفرنسية وموافقتها على التدخل التركى بمصر ٠

أما السلطان ، فقد صار الالحاح عليه للانضمام الى المؤتمر، وكتب لورد جرانفيل في ٢ يونيو عن الدعوة الموجهة لجلالته :

(لقد نوهت عن أملى فى أن يتولى موزوريس باشا (سفير تركيا بلندن) ابلاغ حكومته فائدة تعاونها فى العمل مع بريطانيا باخلاص ، ولمحت الى أن السلطان اذا عمد الى تصعيب الأمور ووضع العقبات فلن تكون هناك حلول آخرى لمقابلة الضغط الواقع علينا غير انفرادنا بالعمل وقيامنا به مباشرة ، بسبب الظروف الملحة الموجودة والتبعات التى نرزح تحتها) ٠

وصول درويش باشا الى مصر

غير أن اقتراح عقد المؤتمر لم يكن له طعم فى فم السلطان خلافا لاقتراح ارسال مبعوث الى مصر ، فاضطر الى العدول عن تردده السابق فيما يتعلق بالمبعوث ، واختار درويش باشا الذى صدع بالأمر ، وغادر الآستانة الى الاسكندرية فى ٤ يونيو ٠

وقد كان الباب العالى عظيم الأمل فى أن سفارة درويش باشا تكفى لاعادة أمور مصر الى حالتها الطبيعية ، وتلقى موزوريس باشا التعليمات ليطلب الى لورد جرانفيل طرح فكرة المؤتمر جانبا ، ولكن الرد على موزوريس تضمن عدم وجود مانع لدى بريطانيا من تأجيل المؤتمر فترة قصيرة تراقب فيها نتائج جهود بعثة درويش ، وذلك اذا تبين لبريطانيا أن هناك أملا فى الوصول الى تسوية سريعة ٠

الا أن جميع الآمال المعلقة على البعثة باءت بالفشل بسبب الظروف المقترنة بسفرها ، فالواقع أنه مما يخالف تقاليد السياسة التركية ، وطريقة معالجتها للأمور أن تختار مبعوثا كفؤا تتوافر فيه ، وأن تزوده بتعليمات صريحة يسترشد بها فى مهمته ٠

والواقع أيضا أنه بينما كان درويش باشا مكلفا بالوقوف الى جانب الخديو وضد عرابى ، كان أسعد أفندى زميله مزودا بتعليمات عكسية على خط مستقيم ، تتلخص فى وجوب وضع يده فى أيدى الثوار تأكيدا لصداقته لهم ٠

ولكى يحافظ الباب العالى على انفصال عمليهما عن بعضهما ، كلف كلا من المبعوثين بأن يكون اتصاله بالسلطان على حدة ، وطبيعى أن النتيجة المنتظرة منهما واحدة ، ولو أن الوسيلة المؤدية الى تلك النتيجه كانت أكثر وضوحا فى التعليمات التى زود بها درويش باشا ، منها فى التعليمات التى لدى زميله أسعد أفندى ٠

كانت مهمة هذا الأخير أن يجعل هدفه الرئيسى افساد محاولات الأجانب واحباط مؤامراتهم ودسائسهم ٠

بينما قيل لدرويش انه يجب أن يكثر من اتصالاته بقناصل ألمانيا والنمسا وايطاليا ويتظاهر بطلب اقتراحات حاسمة منهم ، يتعهد لهم بتحقيقها ؛ حتى يخلق روح التنافس بينهم ٠

فأما باقى التعليمات فقد تباينت تباينا كبيرا ، ومن ذلك تكليف درويش باشا بالقبض على عرابى وكبار رفاقه عند الضرورة وارسالهم الى الاستانة ، وتكليفه كذلك بالغاء مجلس النواب ، والحد من نفوذ الخديو مع تدعيم نفوذ السلطان وزيادته ، وعليه فوق ما ذكر طلب قوة من تركيا اذا دعت الضرورة لطلبها ٠

على حين كلف أسعد أفندى بعكس ما ذكر ، فقد كلف بشكر النواب والشخصيات البارزة على ولائهم الذى برهنوا

عليه ، كما كلف بأشعار كل فرد بان السلطان لا ينوى الحد مطلقا من السلطات المخولة للخديو بموجب الفرمانات ، وأنه اذا وصلت قوة تركية الى مصر فلن تكون لها مقاصد عدائية ٠

ولابد من القول ان السلطان كان يقاوم فى الواقع فكرة ارسال قوة تصطدم بالمصريين ، ويؤثر أن يكون حامى هذا الشعب من وقوع عدوان أوربى عليه ٠ وأما أسعد أفندى فلم يكن مستغربا فى تلك الظروف أن تتولاه الحيرة ، فيبلغ الآستانة بعد فترة قليلة من وصوله بأن خطة زميله تغاير التعليمات التى لديه مغايرة كلية ، ويطلب تعليمات مفصلة لا يتلقى عنها أى جواب !!

أعمال درويش باشا

على أن درويش باشا لم يضع وقتا فى تنفيذ ما لديه من تعليمات ، وصمم على ابراز سلطته للجميع فاستقبل فى ١٠ يونيو وفدا من علماء القاهرة بالاسكندرية وذكر السير ماليت فى رسالة الى لندن :

أن شيخا اشتهر بمشايعة عرابى خطب مثنيا على حركة الجيش التى أنقذتهم من الوقوع فى قبضة الكفار ، فصرخ درويش فى وجوه الحاضرين قائلا انه جاء ليصدر أوامر ، وليس ليستمع الى نصائح ، وتبع ذلك طرد الخطيب عنوة بواسطة تابع عملاق جىء به لمثل هذه الظروف ٠

ولكن من المفارقات العجيبة ــ وهذا أقل ما نزعمه ــ أنه فى اللحظة التى لاح فيها آن حكم مصر يوشك أن يفلت من

قبضة الجيش صاحب السلطة العليا ، وقع حادث دل على أن السكينة لا يمكن أن تستتب فى البلاد بغير معاونة عرابى ورفاقه ، فمنذ عهد غير بعيد ظهرت على أهالى الاسكندرية علامات غليان نفوسهم ومن ذلك أنهم تحرشوا بالآوربيين وبصقوا عليهم فى الشوارع (١) ٠

ومن ذلك أيضا أن أحد الشيوخ المعممين هتف ذات مرة قائلا :

(أيها المسلمون ساعدونى على قتل النصارى) ٠

وفى ٩ يونيو نصح آحد المصريين يونانيا بأن يأخذ حذره ؛ لأن العرب سيقتلون المسيحيين فى غد ذلك اليوم أو فى اليوم الذى يليه ٠

وفى ١٠ يونيو خرج بعض الغوغاء الى الطريق، وراحوا يعلنون أن آخرة المسيحيين تقترب ٠

وفى ١١ يونيو هبت العاصفة ووقعت الواقعة ٠

★★★

مذبحة الاسكندرية

اننا لسنا فى حاجة الى ذكر تفصيلات المذبحة التى حدثت فى ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ ، اذ يكفى القول بأن الاضطرابات تشابهت فى ثلاثة آماكن مختلفة ، وأن نحو خمسين أوربيا ذبحوا بوحشية مروعة ، وأن آخرين بينهم القنصل

---

(١) عاد لورد كرومر مرة أخرى الى ذكر اكاذيب لا يصدقها أحد من اهالى الاسكندرية الذين اظهروا غاية الاعتدال حتى وقع عليها الاعتداء الاكبر يوم مذبحة الاسكندرية التى دبرها تشارلز كوكسن وكارتريت مع عمر لطفى محافظ الاسكندرية ـ (المترجم) ٠

البريطانى تشارلز كوكسن جرحوا جروحا خطيرة ، ولم يتمكنوا من النجاة ٠

وفى عبارة مقتضبة كان الرعاع يصرخون لرؤية أى أوربى قائلين :

أيها المسلمون اقتلوه ، اقتلوا هذا النصرانى ٠

واذا كان كل من الخديو وعرابى قد اتهم فى وقت ما بأنه المحرض على المذبحة ؛ فان السير ماليت الذى عرف بهدوئه وحياده نفى عنهما التهمة ، وعلل الحادث بأنه نتيجة طبيعية للغليان السياسى فى ذلك الوقت ، ونحن من جانبنا لا يتطرق الشك الينا فى صحة هذا الرأى ، وان كانت مسئولية اراقة الدماء تقع أدبيا والى حد كبير على كاهل عرابى ورفاقه ؛ لأنهم دأبوا منذ عهد طويل على بذل أقصى الجهود لاثارة الكراهية العنصرية والتعصب الدينى ، فى قلوب رعاع الاسكندرية الجبناء (١) مما أدى الى تلك النتيجة المؤسفة ٠

على أن رد فعل الحادث كان سريعا فقد أبلغ السير ماليت لورد جرانفيل فى ١٣ يونيو :

بأن بعثة درويش باشا فشلت فى مهمتها ، وأن هذا المبعوث اضطر للانحناء لسلطة عرابى والافضاء الى وكلاء الدول الأوربية بأنه سيشاطر عرابى باشا مسئولية تنفيذ أوامر الخديو بسبب الظروف الملحة الحاضرة ٠

---

(١) ان الجبناء هم عملاء بريطانيا ورعاع الاجانب الذين دبروا المذبحة واطلقوا النار على الاهالى العزل من السلاح ، تمهيدا للعدوان البريطانى الذى وقع بعد شهر واحد من تاريخ المذبحة ـ (المترجم) ٠

النيشان المجيدى لعرابى

ولقد وزع درويش النياشين على العرابيين كما وزع على الحـزب الخـديوى ؛ ولـكن هيبته ذهبت وضباط الجيش انقطعوا عن زيارته ، وعرابى وحده كان يتفضل بالرد على كتبه بخطابات تحمل فى ثناياها قليلا من التوقير • ولعل مما يذكر آن السلطان أبلغ لورد دوفرين يومئذ :

أن عرابى خضع خضوعا تاما ، وأن نظام الحكم سيتوطد ثانية كما آن موزوريس باشا آبلغ لورد جرانفيل :

ان السلطان منح عرابى الوشـاح الأكبر من النيشـان المجيدى فأطلق لسانه بعبارات الشكر ، وأكد ولاءه واخلاصه لجلالته ، ولذا يظن السـلطان أن لا محل هنـاك للفزع لأن المخاوف كانت نتيجة عصيان الجيش ، ومادام العصاة قدموا خضوعهم واستعادتالبلاد هدوءها فالمصاعب زالت، ولا فائدة من اتخاذ اجراءات عنيفة •

غير أنه يمكن تقدير مدى خضوع عرابى للسـلطان من خلال الحقيقة الآتية : وهي افضـاؤه الى درويش باشـا فى ٥ يوليو بأنه يفضل مبارحة مصر على البقاء فيهـا ، فلمـا دعاه آسعد أفندى باسم السلطان فى ٨ يوليو لزيارة الآستانة امتنع عن القبـول ورفض دعـوة جـلالته ؛ مما مكن لورد دوفرين من انتزاع اعتراف من وزير خارجية تركيا :

بأن عرابى وضـع اللقمة كلها بين فكيه ، وأن شـيئا ما يجب آن يتخذ حياله •

والواقع على حد قول وزير خارجية تركيـا أن شيئا ما وجب عمله ، فالحالة الاجتماعية كلها بلغت نقطة الانهيار •

ومن أماراته أن أربعة عشر ألفا من المسيحيين رحلوا حوالى ١٠ يونيو ، وستة آلاف آخرين انتظروا مجيء السفن التى تحملهم بدورهم الى الخارج ٠

وفى ٢٦ يونيو قتل المسلمون المتعصبون عشرة يونانيين وثلاثة يهود فى بنهـا ، بينما سـار عرابى عـلى خطـوات اليعقوبيين بفرنسا (The Jacobins) ، فاقترح مصادرة أملاك كل مصرى يتسرب من البلاد الى الخارج (١) ٠

وفى ٢٩ يونيو أرسل مستر كارتريت (القـائم بعمـل السير ماليت لمرضه وسـفره) تقـريرا الى لورد جرانفيـل كالآتى :

(يتدفق الأوربيون بقوة للرحيل ، وتقوم الاستعدادات على قدم وساق للهروب من البلاد ، ومن المستحيل اخفاء حالة الخراب الذى أصاب مصر فجأة ، وقد تحول سير الأمور حتى علت صيحات الوطنيين والمشـايخ الـدينيين ضـد الحزب العسـكرى ، يضـاف الى هـذا أن عـددا كبيرا من ذوات المصريين يغادرون البلاد ، بخلاف الأسر التركية التى ترحل أيضا بنسبة كبيرة) ٠

ان نتائج مذبحة الاسكندرية كانت سببا فى القضاء على بطء السياسة الأوربية والسير بها حثيثا نحو التنفيذ العاجل؛ فقد صرح مسيو فريسنييه بأن عقد المؤتمر فى أسرع وقت صار ضرورة محتومة ٠

---

(١) من أكاذيب الدعاية البريطانية ما قيل عن قتل المسيحيين والواقع الذى أثبتته التحقيقات أن أحد الفلاحين قتل يونانيا فى بنها أثناء مشـاحنة بينهمـا بخصـوص دين على ذلك الفلاح ٠ وكان الدائن قد تطرف معه وأهانه ـ (المترجم) ٠

وفى ١٣ يونيو أرسلت الدولتان التعليمات الى وكلائهما لدى ممالك آوربا لتوافق على الاقتراح التالى (١) :

(بالنظر الى أن السلطان سـيد مصر الشرعى فالدول المشتركة فى المؤتمر ستقوم عند الضرورة بما يأتى :

١ ــ دعوة جلالته لأن يستعد لتزويد خديو مصر بقـوة كافية تمكنه من المحافظة على سلطاته ·

٢ ــ رجاء السلطان فى آن يعطى ضمانا ايجابيـا عن اقتصار عمل القوه على حماية النظام الحالى فى مصر ، بدون تدخله فى الحريات الأخرى المعترف بها فى الفرمانات أو الاتفاقات المعقودة مع الدول الأوربية ·

٣ ــ عدم اقامة القوة فى مصر أكثر من شهر واحد الا بطلب من الخديو وموافقة الدول العظمى ، أو الدول الغربية الممثلة لدول أوربا (أى بريطانيا وفرنسا) ·

٤ ــ تتحمل الحكومة المصرية النفقات المناسبة للحملة ·

★★★

المـــــؤتمر

وقد تلا هذا التبليغ اقتراح بعقد المؤتمر فورا سـواء اشتركت تركيا أم لم تشترك فيه ، وانعقـد فعـلا فى ٢٣ يونيو رغم رفض السلطان الذى احتج بأنه عمل غير ضرورى مادامت مهمة درويش باشا قد تكللت بالنجاح ، وذلك بعـد مداولات سياسية قليلة لم يشترك الباب العالى فيها :

---

(١) لعل القارىء قد ادرك مدى تهويل ممثلى بريطانيا للحوادث ، لاثارة الرأى العـام العالمى ضد مصر ــ (المترجم) ·

وليست بنا حاجة الى شرح اجراءات المؤتمر العقيمة المضنية ، فقد تجلى أن حالته كانت كما وصفها لورد سالسبرى يوم ٢٤ يوليو بمجلس اللوردات ، اذ قال أن اتفاق أوربا ليس الا مسألة صورية بحتة ·

ولعل آية هذا الخلف أن بريطانيا كانت وحدها فى جانب وأن رجلا من أكبر ساسة العصر كان يمثلها فى المؤتمر (يقصد لورد دوفرين) ، فكانا هو ولورد جرانفيل يعرفان ما يريدان كل المعرفة وبعبارة أخرى ، كان كل منهما يريد حفظ النظام بمصر ويدرك استحالته بغير استعمال القوة ، كما يدرك أن الرأى العام الأوربى ضج من تقلبات السلطان ومساوئه الخفية ، وأن الضرورة تحتم احتلال مصر عسكريا اذا رفض ارسال قوة من جيشه اليها ·

فى حين كانت الدول الأوربية فى جانب آخر من المؤتمر ترعى مصالحها الخاصة دون الرغبة فى تحمل أية مسئولية ، مما اضطر لورد دوفرين الى ابلاغ لندن فى ٣٠ يونيو ، بأن المؤتمر لم يعمل حتى ذلك التاريخ شيئا ، وما لم يعمل فورا فان بقاءه يكون عبثا ·

وفى ٢ يوليو كان كل ما قام به المؤتمر اصدار قرار بالموافقة على التدخل التركى المسلح ، وكان رأى الأعضاء حصيفا معقولا عند هذا الحد من القرار ولكنهم جنحوا الى التعسف بما زادوه عليه بقولهم :

(واذا رفض الباب العالى اقتراح الدول ارسال جنود تركية الى مصر فالمؤتمر يحتفظ بحق ابداء رأيه بعد ذلك حسبما يمليه الموقف) ·

على أن ذلك الحاكم التعس الذى اقترحت الدول اختيار جيوشه لمهمة المحافظة على السلام (يقصد السلطان) ، لم يلبث أن نأى بجانبه عن المؤتمر بعد أن تأرجح بين قبول الاشتراك فيه حينا وعدم الاشتراك حينا آخر ، وكان قصارى همه أن يتعرف قصد اللورد جرانفيل حين أشـــار فى تصريحه الى : التقدم السلمى فى الادارة الداخلية بمصر ٠

كان السلطان شديد الرغبة فى الحصول عـلى ما يفسر نقطة أثارت ريبته هى دعوة المؤتمر لتقرير خير النظم التى تطبق فى مصر ، وقد كشف لورد دوفرين عن دخيلة السلطان، فذكر أن كلمة « النظم » هى التى أثارت شكوكه لتصوره أنها تخفى وراءها فكرة اقامة (حكومة برلمانية) بمصر ٠

وفى ٦ يوليو قطع المؤتمر مرحلة أخرى ، هى توجيـــه الدعوة الى السلطان لارسال جنوده بشروط مخصوصة ، تدرج فى اتفـــاق خاص يعقد بين الدول الأوربيـــة الست ، وبين تركيا اذا قبلت الدعوة ٠

ولكن الأمور فى مصر كانت تسير من سيىء الى أســوأ أثناء هذه المناقشات ففى ٢٦ يونيو أبلغ مســتر كارتريت لندن :

(بأن خير ما يعرف به نفوذ عرابى المطلق اســتفحال سلطانه الذى لا يمكن تحطيمه ، ومسلك الجيش غير المحتمل والذى ينطوى على التهديد) ٠

يضـــاف الى ما ذكر تلك التحقيقات الهزلية عن مذبحة الاسكندرية ، مما حمل العضو الانجليزى على الانسحاب من قومسيون التحقيق ، وتصريح عرابى لسكرتير الخديو الخاص

بأنه لن يسمح باعدام رجل من العرب الا اذا شنق فى مقابله أحد الأوربيين •

بل يضاف اليه أن أحدا من الناس لم يجرؤ على الادلاء بشهادة لا يرضى عنها الحزب العسكرى •

أوربا ترى الاتفاق مع عرابى

ولقد ألح ممثلو ألمانيا والنمسا فى طلب تأليف وزارة يقبلها الحزب العسكرى ؛ لاعتقاد بسمارك بأن عرابى أصبح قوة يحسب حسابها • فلم تقابل باريس هذا الاقتراح بالامتعاض أو عدم الاستحسان ، بل راح مسيو فريسنيبه يتحدث عن انهاء المسألة المصرية من طريق الاتفاق مع عرابى ، وكان رد بريطانيا على هذا الرأى ، اصدار بيان حاسم بأن الحكومة البريطانية ترى أن أية تسوية لا يمكن قبولها الا باسقاط عرابى باشا وحزبه العسكرى •

وزارة راغب باشا

غير أن الخديو عين ـ تحت ضغط النمسا وألمانيا ـ راغب باشا رئيسا للوزارة فى ٧ يونيو ، مع اسناد وزارة الحربية الى عرابى ، وجاءت النتيجة مطابقة لما كان متوقعا من قبل ، ففى ٢٨ يونيو أبلغ كارتريت لورد جرانفيل :

(ان راغب باشا يلقى مصاعب جمة فى محاولة ترويض العناصر العسكرية بالوزارة ، وسمعت بأنه يشعر بخيبة الأمل فى مهمته ؛ لعجزه عن النجاح ، ولأن ضباط الجيش تتملكهم فكرة الحرب ، ويحتاجون اما لاقناعهم باتباع النظام ، واما

اتخاذ اجراءات حازمة ضدهم تكفل الوصول الى نظام مستقر، وأحوال أكثر طمأنينة) (١) ٠

ولما كان الرأى العام البريطانى والحكومة البريطانية ، قد اتفقت وجهات نظرهما قبل ذلك على الكف عن الخطط السياسية التى تشبه نسج العنكبوت ، والتى كانت دائما عقبة فى طريق أى عمل مثمر ومكنت عرابى من تحدى أوربا ، فان الفرصة سنحت من تلقاء نفسها للقضاء عليه ٠

ففى تاريخ سابق هو ٢٣ يونيو سنة ١٨٨٢ وصل الى علم الأميرالية البريطانية بأن بطاريات السواحل تجهز فى الاسكندرية لاستعمالها ضد الأسطول البريطانى ، وأن السلطان أمر بوقفها ، فتنفذ أمره بعض الوقت ، ثم استؤنف تجهيزها بعد شهر واحد مع تعبئة حامية الاسكندرية ، وقيام عرابى بحض زملائه على اثارة شعور الجماهير ٠

مقدمات الحرب

وفى ٥ يوليو أبلغ مستر كارتريت لندن ما يأتى :
فى مجلس الوزراء ـ الذى انعقد أمس ـ حمل عرابى باشا حملة شعواء على سلطان تركيا ، وأصدر أمرا الى جميع ضباط الجيش بالكف عن الاتصال بدرويش باشا ، الذى يجب ابلاغه آن مهمته انتهت ٠

وقبل ذلك فى ٣ يوليو كان اللورد السستر (الأميرال سيمور) قد كلف بالعمل على وقف التحصينات المصرية ،

---

(١) لم يكن عرابى متحديا لاوربا ٠ وانما كان مطالبا بحقوق وطنه فى الحياة والمساواة ولكن هكذا تعامل بريطانيا كل صوت يرتفع بطلب الحرية والاستقلال ـ (المترجم) ٠

فاذا لم تقف فان عليه تدميرها ، واسكات البطاريات اذا أطلقت النار . وقد أبلغت هذه النصوص الى فرنسا ودعيت الى الاشتراك في العمل ، كما أبلغت باقي دول أوربا بهذه التعليمات .

وفي ٥ يوليو صرح مسيو فريسنييه للورد ليونز بأن حكومته لا تستطيع اصدار تعليماتها الى الأميرال كونراد للاشتراك مع الأسطول البريطاني في وقف اقامة البطاريات ونصب المدافع بالقوة الجبرية ؛ لأنها تعتبر هذا الاجراء عملا عدائيا لمصر . وهو مالا تستطيع الحكومة الاقدام عليه بغير مخالفة الدستور الفرنسي الذي يحرم القيام بحرب ، بغير موافقة البرلمان .

وفي ٦ يوليو أكد مسيو فريسنييه في جوابه بمجلس النواب على سؤال مسيو لوكروى :

بأن قوات فرنسا لن توجه ضد مصر ، بغير موافقة صريحة من المجلس .

ابتداء العدوان

وفي ٦ يوليو أيضا أرسل الأميرال سيمور بلاغا الى قومندان حامية الاسكندرية ، طلب فيه وقف التحصينات وبناء الطوابي ، وتلقى ردا ينفي وضع مدافع جديدة في الحصون ، أو اجراء استعدادات عسكرية .

واذا كان درويش باشا أكد من جانبه صحة اجابة قومندان الحامية ، فان التحصينات استؤنفت في ٩ يوليو بدليل نصب مدافع جديدة في طابية السلسلة ، واضطرار

الأميرال الى ابلاغ حكومته وقناصل الدول فى الاسكندرية ، بأنه سيشرع فى الضرب بعد أربع وعشرين ساعة اذا لم تسلم اليه الطوابى الخارجية التى تتحكم فى مدخل الميناء (البوغاز) ، وقد أبلغت حكومات أوربا أيضا بما صمم الأميرال على عمله ٠

وربما كانت لوجهة نظر حكومة النمسا أهمية خاصة ، باعتبار المصلحة التى تعود عليها من وراء أى اجراء يهدد الامبراطورية العثمانية ٠ فحين أبلغ السير هنرى البوت سفير بريطانيا فى فيينا ـ الكونت كالتوكى ـ بما يوشك أميرال الأسطول أن يقوم به ضد مصر ، لم يتردد فى القول :

بأن حكومة جلالة الملكة على حق فى اتخاذ تلك الخطوة وليس هناك أكمل ولا أخلص من الطريقة القانونية التى اتبعت فى اعلان الاجراء ، لأنه يستحيل علينا أن نسمح باستمرار تلك الاستعدادات التهديدية بدون أن نتدخل فى الأمر ٠

أما السلطان فقد بلغت حيرته مداها ، اذ ألقى البارون دى رنج ـ الذى كان قنصلا عاما لفرنسا بمصر وعرف بمشايعته لعرابى ، والذى تصادف وجوده بالاستانة يومئذ ـ فى روع جلالته (أن فرنسا يسرها قيام تركيا باجراء تسوية مع عرابى وحزبه) فانصاع لرأيه ، وبات يتلهف الى الاشتراك فى المؤتمر ، حتى انه أبلغ القائم بأعمال المانيا عزمه على ندب قومسيير فى اليوم التالى ليشترك فيه ؛ ولكن الفرصة كانت قد ذهبت ، وصار واضحا أن مهمة اعادة النظام توشك على التنفيذ بأيد أخرى غير المؤتمر نفسه ٠

فلما عرف السلطان فى ١٠ يوليو ضرب الاسكندرية ، أبلغ لورد دوفرين بأنه سيرسل اليه ردا صريحا فى الساعة الخامسة من مساء اليوم التالى ، وطلب تأجيل الضرب . كما عين رئيسا جديدا للوزارة سارع فى ١١ يوليو الى زيارة لورد دوفرين ، وابلاغه أنه سيتمكن فى اليوم التالى (١٢ يوليو) من اقتراح حل مناسب لمسألة مصر .

★★★

وقد أبلغ لورد دوفرين رجاء السلطان الى كل من لندن والاسكندرية ، ولكنه أوضح استحالة تعديل الخطة المقررة ، كما أشار الى سخف تركيا الذى تجلى فى عرقلة المساعى الدبلوماسية وتأجيلها ، أيام كانت الظروف مهيأة لتحقيق مصالح عظيمة الى آن ضاعت الفرص واستحال عمليا التدخل فى مجرى الحوادث .

الحــرب

وكان السلطان ــ كعادته ــ متأخرا دائما ، وكان صبر بريطانيا حكومة وشعبا قد نفد تماما ، فطوال عام ونصف كان كل انسان متفقا مع غيره على أن شيئا ما يجب عمله ، دون معرفة كنه ذلك الشيء .

الا آن هذا الشيء المجهول حدث عمليا آخر الأمر وننقله من تقرير اللورد السستر نفسه (الأميرال سيمور) حيث قال الآتي :

(فى الساعة السابعة من صباح يوم ٦٦ يوليو ، أرسلت من ظهر بارجتى (انفنسبل) اشارة الى البارجة الكسندرا :

لاطلاق مدافعها على الطابية الخاصة بمستشفى الميدان ، ثم أردفتها باشارة عامة الى جميـع السـفن لاطلاق مدافعها ، فاطلقتها على الأهداف المحـددة لها مبـاشرة ، وعـلى كافة الطوابى المتحكمة فى الميناء) ٠

وهكذا بدأ القتال حيث أسكتت الطوابى فى السـاعة الخامسة والنصف بعد الظهر ، الا أن الحامية المصرية انسحبت عصر اليوم التالى بعد اشعال الحرائق فى المدينه التى نهبها الغوغاء ، وقتلوا بعض الأوربيين ٠

وفى ١٣ يوليو نزل مائة وخمسون بحارا بمدافعهم الى البر ثم عادوا الى سفنهم بعد نصف ساعة ٠

وفى صباح ١٤ يوليو أنزلت قوة أكبر الى البر ، فى حين وردت الامدادات خلال اليومين التاليين ، وأمكن الاسـتيلاء على أماكن هامة بالمدينة ، واعادة النظام بواسطة القوة ٠

وفى ١٨ يوليـــو بدأ الأوربيـــون والمصريون الذين هجروها فى العودة اليها ٠

★★★

ولقد قيل فى بعض الأوقات عـلى لسـان النقاد الذين يبغضون انجلترا ان قنابل الأسطول هى التى أشعلت الحرائق فى الثغر ، ولكنهـا دعوى لا ظل لها من الحقيقة ، اذ لا شك فى أن الحرائق من عمل رجال أشعلوها عن قصد وعمد ٠

الخديو يتعجل نزول مدافع الانجليز الى البر

لم تسلم الحكومة البريطانية يومئذ من اللوم الشديد ؛ لكونها لم تتخذ اجراءات حازمة لاطفاء النيران عقب الضرب مباشرة ، واعادة النظام فى المدينة وكان الخديو قد أشار فى ٧ يوليو (١) (أى قبل القتال بأربعة أيام) الى وجوب نزول الجنود الانجليز فورا الى البر عقب ضرب الاسكندرية بالمدافع ، وكانت مصلحة العمليات الحربية ، ورئاسة الأميرالية البريطانية على هذا الرأى أيضا ، ولكن مجلس الوزراء البريطانى هو الذى لم يوافق عليه لدوافع سياسية .

ولقد كشف مستر جلادستون رئيس الوزارة عن هذه الدوافع بقوله ان انزال الجنود أمر غير مقبول ؛ لأنه يحمل معنى فرض سلطتنا على المسألة المصرية ، ويكون عملا مجردا من الاخلاص بالنسبة لأوربا والمؤتمر !!

هكذا أعلن جلادستون ولكن من الصعب أن نفهم عقلية انسان لا يرى فى اطلاق آلاف القنابل على حصون مصر ، عملا من أعمال التسلط ، بينما يراه كذلك اذا أنزل عددا من الجنود الى الساحل لانقاذ مدينة آهلة بالسكان من أن تحترق عن آخرها . ولكن هذه الألغاز الفنية التى تحتاج لمفسر خاص يسوغها للعقول هى سبب اللعنة على وزارة

---

(١) الخديو يطلب قبل قيام الحرب باربعة ايام ضرورة نزول القوات الانجليزية الى البر عقب الضرب مباشرة ، ومع ذلك لا يستحى بعض المؤرخين ، ويخفون هذه الحقائق المروعة ـ (المترجم) .

جلادستون لطريقة معالجتها للمسألة المصرية ، فمما لا شك فيه أن اية دولة اوربية ما كانت لتجد سببا واجدا للشكوى ، لو أننا أنزلنا قوة للمحافظة على المدينة عقب اطلاق القنابل عليها مباشرة ·

★★★

على أنه يبقى بعد ذلك هذا السؤال :

هل كان لضرب الاسكندرية ما يبرره بصرف النظر عن التفصيلات المتعلقة بكيفية تنفيذه ؟

والجواب عليه أنه لا ينبغى أن يكون هناك أدنى شك فى مشروعيته ، ليس فقط للحجة التى استندت الوزارة البريطانية عليها فى حدود ضيقة ، ونعنى بها الدفاع عن النفس ، ولكن لأنه كان واضحا أنه فى حالة تخلف تركيا أو الدول الأوربية عن اتخاذ خطوات عملية ، تصبح مهمة (سحق عرابى) وحركته من واجبات بريطانيا وحدها(١) ·

(١) من الجراة التى لا جراة بعدها ان تعتبر الحكومة البريطانية مسالة اعلان الحرب وسحق عرابى (دفاعا عن النفس) ، واما مصر المجاهدة فى سبيل حرياتها فتعتبر معتدية على نفوس البريطانيين والخديو واتباعهما ـ (المترجم) ·

معركة التـل الـكبير

الحالة فى البلاد ● سياسة بريطانيا ● التصويت بالثقة ● المفاوضات مع فرنسا ● سقوط وزارة مسيو دى فريسنييه ● فرنسا تحجم عن الاشتراك في الأعمال ● المفاوضات مع ايطاليا ● ايطاليا تحجم أيضا عن الاشتراك مع بريطانيا ● المفاوضات مع تركيا ● معركة التل الكبير ● ملاحظات عامة ٠

ارتد عرابى ــ بعد تدمير حصون الاسكندرية ــ الى كفر الدوار التى تبعد عنها بضعة أميال ، وأصدر منشورا (أعلن فيه أن البلاد أصبحت فى حالة حرب مع انجلترا ، فكل من تثبت عليه خيانة الوطن لن يتعرض لأقصى عقاب تفرضه الأحكام العرفية فقط ، بل يكون ملعونا الى الأبد فى الدار الآخرة) ٠

وفى ٢٢ يوليو أصدر الخديو آمرا عاليا بعزل عرابى من نظارة الحربية ؛ ولكن الوزارة ظلت شاغرة من الوزراء الى ٢٧ أغسطس سنة ١٨٨٢ عندما تألفت وزارة جديدة فى الاسكندرية برئاسة شريف باشا ، واسناد وزارة الداخلية الى رياض ٠

وفى نفس الوقت كانت الأحوال في المديريات ــ مزيجا من الفوضى والاضطراب ، بدليل تعرض مدن طنطا ودمنهور والمحلة الكبرى للنهب وسفك دماء بعض الأوربيين ٠

فأما تاريخ الشهرين التاليين لضرب الاسكندرية ، فيمكن تلخيصه فى جملة واحدة هى :

«بروز انجلترا للثوار وسحقهم بضربة سريعة محكمة» .

ومع هـذا ، فقـد يكون من المفيد لمن يدرس التاريخ السياسى أن تفصل له الأحداث التى حملت الحكومة البريطانية على الانفراد بالعمل .

ولبيان هذا نقول ان الرأى العام البريطانى هاج عقب ضرب الاسكندرية ، وفى ٢٢ يوليو حـدد مستر جلادستون سياسة حكومته فى مجلس العموم بقوله :

(اننا نكون مقصرين فى واجبنـا اذا لم نقض عـلى الفـوضى الداخليـة ورد الأمن والنظام لمصر ، وفى عـزم حكومتى أن تنظر فيما بقى من الوقت فى أمر التعاون مـع الدول الأوربية ان كان لديها استعداد له) .

ثم أضـاف جلادسـتون قائلا وسط تهـليل الأعضـاء واستحسانهم

(على أنه فى حالة امتناع دول أوربا عن التعاون معنا فان قوات انجلترا هى التى ستقوم وحدها بالعمل) .

وقد وافق البرلمان بأغلبية ٢٧٥ صوتا على اعتماد المبلغ الذى طلبته الحكومة وقدره ٠٩٠ر٣٠٠ر٢ جنيه ، وتبع ذلك اصدار الأوامر بارسال خمسة عشر ألف جنـدى الى قبرص خمسة آلاف آخرين يرسلون من الهنـد الى مصر ، مع اسـناد قيادة الحملة الانجليزية الى السير جارنت ولسلى الذى صـار لوردا فيما بعد ، وتكليفه بالعمل على توطيد سلطة الخديو ، وقمع الثورة العسكرية فى نفس الوقت

غير أن الأمر لم يقتصر على الاستعدادات العسكرية فقط ، بل تعداها الى مفاوضات دبلوماسية سارت مع تلك الاستعدادات جنبا لجنب ؛ وذلك لأن الحكومة الفرنسية عولت بعناد على فصل موضوع (حماية قنال السويس) عن موضوع (التدخل العسكرى) ؛ لتصميمها على الانسحاب من آية عمليات داخل مصر فيما عدا دفع أى عدوان يوجه اليها من مصر مباشرة ، فاذا انتهى أمر بريطانيا الى القيام بتلك العمليات الحربية ، فان عليها أن لا تنتظر آية معاونة من جانب فرنسا .

ولقد قيل ان من الأسباب الأخرى لموقف فرنسا ما ذهب اليه وزير حربيتها ووزير بحريتها من عدم ملاءمة الوقت للعمليات الحربية ، وتعرض نصف عدد جنودها للفناء بسبب هجير مصر اذا قامت الحرب قبل شهر نوفمبر !!

كما قال سفير فرنسا للورد جرانفيل ان مسيو فريسنييه رئيس الوزارة يود أن يكون مفهوما بأن فرنسا لا تجد ما تعترض به على انفراد بريطانيا بالعمل ؛ ولكنها لا تشترك معها الا فيما يتعلق (بحماية قنال السويس فقط) .

وفى ١٦ يوليو وافق مجلس النواب ــ بأغلبية ٤٢١ صوتا ضد ٦١ صوتا ــ على اعتماد النفقات المطلوبة للأسطول وقدرها ٣١٣٠٠٠ جنيه .

كليمنصو يعترض على التدخل فى مصر

على أن اختلاف آراء أعضاء مجلس النواب الفرنسى تجلى بوضوح أثناء مناقشاتهم فى الموضوع ، فبينما اعترض جامبتا بعنف على فكرة ارسال جنود تركيا لمصر ، وأيد

بحرارة تحالف فرنسا وبريطانيا وتعاونهما في حوض البحر الأبيض ومصر، باعتبارهما الضمان الوحيد لصون مصالحهما. نجد مسيو كليمنصو مشبعا بروح آخرى ، ونراه يهنيء الحكومة لعدم اشتراكها في ضرب حصون الاسكندرية ، كما نراه يزكي فكرة المؤتمر ويعترض على اى نوع من أنواع التدخل في مصر (١) ·

بل انه ليلقى الشبهات على سياسة ألمانيا ونواياها ، فيقول في المجلس ان هناك خططا مبيتة لبعثرة قوات فرنسا في أفريقيا ، وكما أن النمسا قد زج بها للتورط في البوسنا والهرسك فكذلك زج بفرنسا في تونس ، وها هي الخطط تدبر للزج بها في مصر ·

ورغم ذلك بدأت الاستعدادات في أحواض فرنسا المائية لاعداد الأسطول ، وأرسلت التعليمات الى أميرال السفن الفرنسية ببورسعيد ، للاشتراك مع الأميرال الانجليزى هوسكنز في تجهيز ما يلزم لحماية القنال ·

ومع هذا كان وزراء فرنسا وأعضاء مجلس النواب متوجسين من فكرة عزلة فرنسا في أوربا ، فرغب مسيو فريسنييه في الحصول من المؤتمر على تفويض صريح يخول للدولتين معا مراقبة القنال · وأدت هذه الرغبة الى ارسال التعليمات الى سفيريهما بالآستانة ، ليقترحا على أعضاء المؤتمر اصدار قرار يخول للدول حق اتخاذ ما تراه لحماية القنال عند الضرورة في حالة تخلف تركيا عن القيام بعمل منتج ·

---

(١) لقد كشف كرومر عن سر خطير هو عزوف فرنسا عن القيام بأية عمليات حربية في مصر قبل شهر نوفمبر بسبب شدة حرارتها ؛ لان هذه الحقيقة تفسر لنا سر العدوان الفرنسي الانجليزى على بورسعيد في ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٥٦ وليس قبل ذلك في اغسطس او سبتمبر - (المترجم) ·

بسمارك يحسب حساب العالم الاسلامى

ولكن سرعان ما ظهرت استحالة حصول الدولتين على التفويض ، فالبرنس بسمارك مثلا كان يخشى من تفاقم الموقف ، وتحول الأمور الى حرب بين دول أوربا المسيحية والعالم الاسلامى اذا ووفق على التفويض ، واضطر الكونت مونستر (سفير ألمانيا فى لندن) الى أن يؤكد للورد جرانفيل :

بأن بريطانيا تستطيع أن تحصل على تأييد ألمانيا الأدبى فى حالة قيامها تحت مسئوليتها بأى عمل فى مصر ، ولكن عليها أن تعلم بأن بسمارك غير مستعد لتجاوز هذا الحد الأدبى باعطائها أى تفويض رسمى للعمل فى مصر ٠

وقد شاركت الحكومة النمساوية ألمانيا هذا الرأى ، وأبلغته مثلها لبريطانيا ٠

على أن الشعور الفرنسى العام ، لم يلبث أن تفاقم ضد التدخل فى مصر ، وتضامن أنصار التدخل مع خصومهم فى عرقلة الاعتماد المطلوب (لحماية القنال) ، وزاد هذا التضامن بذلك الاتصال الذى حدث بين سفير ألمانيا ومسيو فريسنييه بشأن تأييد فكرة ارسال قوة تركية كأفضل وسيلة لحماية القنال ، سيما وأنه شاع بأن هذا الاتصال كان خطوة من عدة خطوات اتخذها بسمارك حديثا ليسند بها الوزارة الفرنسية ويحول دون سقوطها ٠

سقوط وزارة فريسنييه

فمما لا شك فيه أن هذا التأييد السافر لوزارة مسيو فريسنييه من جانب بسمارك ، أثار شكوك الفرنسيين واستياءهم ، فوجدت الشكوك صداها فى مجلس النواب الذى

رأى بعض أعضائه أن مصلحة فرنسا تحتم عدم التدخل فى مصر ، وعدم اشراك جيشها فى الحملة · ومن جهة أخرى لم يرسخ هذا الرأى فى قلوب الأعضاء الا لأن الحالة فى أوربا. جعلت سياسة التدخل آكثر خطرا على فرنسا من سياسة عدم التدخل ، وقد لخصه مسيو كليمنصو فى المجلس بقوله :

(أن أوربا مغطاة بالجنود ، وكل دولة تقف موقف الترقب وتحرص على حريتها فى العمل ، فيجب علينا نحن الفرنسيين أن نقتدى بغيرنا ، ونحتفظ بحريتنا مثلهم فى العمل) ·

ثم كانت النتيجة أن هذه الحملات تسببت فى انقسام الآراء وهزيمة الوزارة فى ٢٩ يوليو بأغلبية ٤١٦ صوتا ضد ٧٥ صوتا ، مما آدى الى سقوطها والقضاء نهائيا على فكرة التدخل الفرنسى ·

★★★

وزارة مسيوى دى كليرك

آسندت الوزارة الجديدة الى مسيو دى كليرك ، الذى أعلن فى ٨ أغسطس بالبرلمان أنه سيستوحى سياسة وزارته من القرار الذى أصدره المجلس فى ٢٩ يوليو، ويؤيد الخطة التى رسمها أعضاؤه ·

ولعل من المسلم به أن خطة الفرنسيين حكومة وشعبا كانت عظيمة فى ذلك الوقت ، وموالية لبريطانيا لأنه لم يكن هناك ما يبرر خلق شعور عدائى أو اتباع خطة عدائية ضدها ، واذا كانت آراء الفرنسيين قد اختلفت من حيث اعتبار التدخل الفرنسى عملا صائبا أو غير صائب ، فانه من

الأمور التى تتضارب فيها الآراء ، ولكن هناك نقطة تظهر بجلاء هى أن الحكومة البريطانية فعلت ما فى وسعها لتحقيق التعاون مع فرنسا ، وتمنت نجاح مسعاها كرد على ما أبدته الحكومة الفرنسية والشعب الفرنسى على لسان نوابه من معارضة شديدة للتدخل (١) ٠

وقد يجب التنويه بأن مسيو جريفى رئيس جمهورية فرنسا ، صرح للسفير البريطانى ـ عند تقدم الاستعدادات الحربية البريطانية :

(بأنه يتمنى فوز الجيش البريطانى لا لمصلحة الانجليز فقط ، ولكن لمصلحة فرنسا أيضا ، كما قال ان الجامعة الاسلامية ستكون عاملا خطيرا فى المستقبل ، ومن الأهمية بمكان آن لا يشك أحد لحظة واحدة فى أن المسلمين والقوات العربية سيستطيعون يوما ما مقاومة أوربا فى ساحة القتال، وأضاف رئيس الجمهورية معترفا بأن تصرف أعضاء البرلمان حال بين الحكومة وبين تقديم الأدلة (المادية) على رغبتها فى فوز بريطانيا ، ولكنه يؤكد للسفير ـ رغم ما قد يسمعه عكس ذلك ـ بأن فرنسا ترجو الخير لبريطانيا ، وتغتبط باخلاص لفوزها فى القتال) ٠

ومما ينوه عنه أيضا ، أن جريدة الطان المعتبرة لسان حال الحكومة آشارت الى أنه :

(حتى لو انتهى الأمر الى توطيد مركز بريطانيا فى مصر ، كما فعلت فرنسا فى تونس ، ففرنسا رابحة على كل

---

(١) لقد تحققت نبوءة رئيس الجمهورية الفرنسية فقد وقفت العروبة على قدمها بفضل الثورة المصرية وبات على أوربا وغير أوربا أن تحسب حسابا لقوتها ـ (المترجم) ٠

حال ، لأن هدفنا الرئيسى كان ابعاد تركيا ، ثم أردفت تقول : ان لنا مصالح مختلفة فى مصر ، مثل حرية الملاحة فى القنال ، وحقوق دائنينا على مصر ، وحماية رعايانا فيها وهى كلها لا تتعارض مع مصالح بريطانيا ولا تهددها . على أن لنا فى وادى النيل مصلحة تفوق ما ذكرناه وهى منع تركيا من استبدال السيادة الفعلية بسادتها الاسمية ، لأن قصارى الحكم العثمانى هو الفشل لا التقدم والنجاح) .

على أن سفير فرنسا فى لندن سارع عقب معركة التل الكبير الى تهنئة الحكومة البريطانية للفوز الذى أحرزته جيوشها ، وعبر لها عن صادق أمله فى اكتمال نجاحها .

أثر الهزيمة فى الجزائر

وفى ١٥ سبتمبر ، أى بعد المعركة بيومين ، صرح مسيو كليرك رئيس الوزارة بأن نوعا من الشوفينيزم (أو التعطش للاشتراك فى آية حرب) كان موجودا بفرنسا فعلا ، وبلغ نقطة الانفجار ، ولكنه يعتقد مع ذلك ان حكومة بريطانيا أدركت القيمة الحقيقية لاضطرار الحكومة الفرنسية الى مسايرة صحافة باريس فى اتجاهاتها ، ومهما يكن من شىء ، فحسب بريطانيا أن الشعور الفرنسى المعتدل (أى الذى كان ضد التدخل) آدرك تماما أن انتصار بريطانيا على عرابى كان كسبا عظيما للحكم الفرنسى فى الجزائر .

ورغم هذه الظواهر الطيبة ، تبين أن هناك صخورا وعرة فى طريق الدولتين ، وما أسرع ما قضت الظروف القاسية على ما بينهما من روابط الاخلاص ! . وكذلك ما أسرع ما آدت انقسامات فرنسا الداخلية وعدم ثقتها فى ألمانيا الى شل حركاتها فى أحرج الأوقات ! .

ولكن مهما تكن هذه الأسباب ، فان تضاؤل مركزها فى مصر لم يجعلهـا أسـهل قيادا عنـدما جاء دور البحث فى نظام حكمها ، وكانت خلافات الدولتين متوقعة مقدما عنـد الواقفين وراء الكواليس ·

موقف ايطاليـا

ولقد أدى فشل بريطانيا فى الحصـول عـلى التعاون الفرنسى الى أن تولى وجهها شـطر ايطاليا ، ولـكن غيرتها من انفراد بريطانيا أو بريطانيا وفرنسـا فى مصر ، كانت قد بلغت الدرجة التى تعرضت السياسة البريطانيـة معهـا لحملات عنيفة من صحافتها كقولها ان :

المراقبة الثنائية هى التى سببت خراب مصر ·

وقد اضطرت بريطانيا الى تهدئة حـدة المـوقف بأن بادرت فى ٢٤ يوليو الى تفويض السـير أوغسـطس باجت سفيرها بروما ، فى الانضمام الى السفير الفرنسى فى الدعوة التى سيوجهها الى الحكومة الايطالية لمشـاركة الدولتين فى اجراءات حماية القنـال ، مع تكليفه بابلاغ تلك الحـكومة سرور بريطانيا البالغ اذا قبلت المساهمة فى هـذا العمـل الهام ·

وعادت بريطانيا فأرسلت فى اليوم التالى (٢٥ يوليو) تعليمات جديدة الى سفيرها بأن لا ينتظر السفير الفرنسى ، وأن يتصل بحكومة ايطاليا فورا لدعوتها الى هذا التعاون ·

بل تجاوزت بريطانيا هذا كله بأن أبلغ لورد جرانفيل السفير الايطالى بأن بلاده ترحب بمعاونة ايطاليا لا فى حماية القنال فقط ، بل ومشاركتها فى مد العمليات الحربيـة الى

داخـل مصر باعتبـــار أنهـــا أصـــبحت ضرورية ، وأن الاستعدادات قد اتخذت فعلا للغزو ٠

وفى نفس الوقت وصلت التعليمـــات الى لورد دوفرين بالآستانة لابلاغ المؤتمر :

(أنه مع احتفاظ بريطانيا بحرية العمل عند الظروف القاهرة ، فان حكومتها ترحب بأى تعاون من جانب الدول المستعدة له) ٠

وفى نفس الوقت أيضـــا أعلن الســـلطان فجأة ـ بعـد مراوغاته الكثيرة ـ عن اســتعداده لارســـال جيش الى مصر فأبلغ الجنرال مينا برى (سفير ايطاليا فى لنـــدن) اللورد جرانفيل :

(بأن الحكومة ستتعرض بعد الظـــروف الجـديدة ـ ظروف موافقة السلطان على ارسال قوة الى مصر ـ لمعارضات كثيرة اذا آقدمت على مفاوضات تتعلق بتدخل أية دولة غـــير تركيا ، ولذلك لا يسعها الا شكر الحكومة البريطانيـــة عـــلى حسن ظنها ، واعتقادها أن الصـــداقة الايطاليـــة الانجليزية ستتأيد بتعاون عملى فى مصر) ٠

ولكن رغم فشل المفاوضات البريطانية الايطالية عـــلى هذا النحو ، فانها أثمرت فى ناحية أخـــرى هى تهدئة خاطر ايطاليا وكسر حدة غيظها ٠ ومن المحقق أن سياستها المصرية قامت بعد ذلك على أسس من الصداقة لبريطانيا ٠

على أنه فيما يتعلق بمطامع ايطاليا فى توســـيع نطاق نفوذها فى حوض البحر الأبيض ، واستمرار سعى حكومتها لتحقيقه ، فان احجامها عن التعـاون مع بريطانيـــا يبـــدو

لأول وهلة عجيبا · فليس من المحتمل أو الجائز أن مسيو ماتسيني رئيس وزارتها قد اهتم كثيرا بوعود تركيا ، أو أنه وثق في قدرتها على التعاون ·

ومن هنا يبدو أن البحث عن حقيقة أسباب الاحجام ، يجب أن يتجه وجهة أخرى غير الظن بأنها ترجع الى الرغبة في ارضاء الباب العالي ·

وفي ظني أن بعض تلك الأسباب يعود الى خوف ايطاليا من أن يؤدى عملها الى انسلاخها عن جماعة الدول الأوربية المتفقة على عدم التدخل ، وبعضها الآخر يعود الى أن حالة جيشها لا تسمح بالقيام بعمل جدى في الحرب · غير أن السبب الرئيسي يجب أن يتركز بحثه في عدم ثقتها في فرنسا ، وخوفها من وقوع اصطدام معها في أى وقت ، مما جعلها تنبذ كل فكرة عن التعاون معها ·

ومهما يكن من أمرها ، فان احجامها كان عملا صائبا على كل حال لأنه أعفاها من تبعات جسيمة ، ووفر عليها خلافات كثيرة مع فرنسا وبريطانيا ، وترك مصالحها بمصر في كلاءة دولة تربطها بها صداقة تقليدية (بريطانيا) ، ومكنها آخر الأمر من الانصراف الى شئونها الخاصة والتوفر على معالجتها

موقف الاستانة

فاذا تحولنا من باريس وروما الى الآستانة ، فلن يكون التدقيق في تعرف السياسة التركية واتجاهاتها في شيء من التفصيل عملا عديم الفائدة · ومن هذه التفصيلات مبادرة السلطان عقب ضرب الاسكندرية مباشرة الى عرض اقتراحه المفضل لحل المسألة المصرية وهو :

« عزل الخديو توفيق ووضع الأمير حليم محله ، باعتبار هذا الأمير أفضل من يصلح لمركز الخديوية ، وأن تعيينه يحول دون اراقة الدماء ، ويرضى جميع الميول فى الحال » ٠

ولكن الحكومة البريطانية رفضت الاقتراح ، وجعلت السلطان يدرك أنه يضيع وقته عبثا وهباء ٠ وأعقب الرفض زيادة الضغط على الباب العالى للانضمام الى المؤتمر، الى آن رضخ وأصدر قرارا فى ٢٠ يوليو بتعيين سعيد باشا وقاسم باشا ممثلين فيه » ٠

يضاف الى ذلك أن السلطان وافق ـ بعد تردد كثير ـ على ارسال قواته الى مصر ، وعلى القيود المشروطة من قبل وهى بقاء تلك القوات تحت مراقبة الدول الأوربية ٠

وفى ٢٦ يوليو أبلغ سعيد باشا المؤتمر بأن الحملة متأهبة للسفر ، ونوه عن أمله فى أن تقتنع الدول بأنه لم تعد هناك حاجة لتدخلها ، ولكن لورد جرانفيل ذكر ردا على سعيد باشا :

« ان حكومة جلالة الملكة تقبل مجىء القوات العثمانية وتعاونها على آن يكون مفهوما بأن طبيعة مجيئها ، لا تستند الى آية اشتراطات ملتوية من جانب تركيا أو تصريحات سابقة للسلطان » ٠

قصة منشور عصيان عرابى

ويرجع هذا التحفظ الى أن تركيا كانت قد رضيت بارسال جنودها ، تحت شروط لا تخلو من الغموض والالتواء ومن ذلك آن السلطان كان يضمر عدم اصدار : ٠

(منشور ضد عرابى باشا) ٠

وذكر رئيس الوزارة التركية للورد دوفرين أنه ليس من الصواب الاسراع باعلان عصيان عرابى قبل نزول الجنود في مصر · ولكن دوفرين أجاب : بأنه اذا رغب جلالة السلطان فى التعاون مع بريطانيا حقا ، فمن المهم ان يبدأ بتحديد واعلان الخطة التى سيسلكها ضد عرابى والثوار ·

على أنه أثناء محاولة السلطان التخلص من قيودالشروط الأوربية ــ اعتقادا منه بأن الدول لن تستغنى عن معاونته لها ــ كان شعور الاستياء يزداد فى مصر على الخصوص من جراء التماس الدول مساعدة تركيا ، وصرح الخديو للسير كولفن فى ٣١ يوليو بأنه يعرف دسائس تركيا ، ويأمل آن يكون الأتراك تحت رقابة دقيقة من الدول ·

ولما كانت الاستعدادات قد تمت لارسال ٥٠٠٠ جندى عثمانى ، فقد شرع سعيد باشا يوم ٢ أغسطس فى تقديم « مشروع » منشور عصيان عرابى الى المؤتمر · ولكن رغم أهمية المنشور كضمان لحسن طوية السلطان ، فان الضرورة قضت باعداد (اتفاق عسكرى) يسبق نزول الأتراك بمصر ويكون من خصائصه تحديد أعمال الحملة ووظيفتها ·

« ولذلك آبلغ لورد دوفرين سعيد باشا وقاسم باشا فى آغسطس : بأنه ما لم يصدر السلطان منشورا عن عرابى واضح الأهداف ، وما لم تقبل الحكومة التركية عقد اتفاق عسكرى مع حكومة بريطانيا فان قواتها لن تنزل بمصر » ·

وفى نفس الوقت آرسلت التعليمات الى أميرال الأسطول البريطانى بأنه فى حالة ظهور أية سفينة تحمل جنودا تركية

باحدى الموانى المصرية ، فعليه ابلاغ قائدها فى كثير من الأدب بأن الحملة العثمانية سابقة لأوانها وليس التبكير بمجيئها الا نتيجة لسوء تفاهم ، وعليه كذلك رجاؤه للانسحاب بقواته الى جزيرة كريت أو غيرها ، مع الرجوع الى حكومته للحصول على تعليمات جديدة ، لأن الأوامر التى لديه تمنعه من تمكين الجنود التركية من النزول ٠

وأخطر الأميرال فى نفس الوقت أيضا بمنع نزول القوات التركية اذا رفضوا الرضوخ لطلبه ، فكانت نتيجة هذه الخطة الحازمة أن الوفد التركى أعلن فى جلسة ٧ آغسطس بالمؤتمر :

ان الباب العالى يقبل الدعوة الموجهة اليه فى مذكرة الدول المؤرخة ١٥ يوليو للتدخل عسكريا فى مصر ، ويوافق على كافة الشروط الواردة بها ، وزاد فوعد لورد دوفرين بتجهيز منشور عصيان عرابى وتقديمه اليه فى الحال ٠

وقد أعد المنشور فعلا ، وأرسل الى لورد دوفرين فى ٩ آغسطس ، وفى اليوم التالى (١٠ أغسطس) وافقت الحكومة البريطانية عليه بعد تعديلات طفيفة فى صيغته ٠

ثم برغم الدسائس التى لا يجف معينها فى قصر السلطان رجحت كفة الفريق المؤيد لسياسة التفاهم مع بريطانيا ، وشرعت تركيا بعد الانتهاء من موضوع منشور العصيان فى مفاوضة بريطانيا فى شروط (الاتفاق العسكرى) معها ٠

وفى ١٠ أغسطس عرض موزوريس باشا مسودة ذلك المشروع على لورد جرانفيل ، واشتملت شروطه على ما يأتى :

١ ـ أن يتوقف الجيش البريطانى عند الحد الذى بلغه بالاسكندرية وضواحيها ولا يتعداه بحال ٠

٢ ـ أن لا يمكث فى الاسكندرية أكثر من ثلاثة شهور٠

٣ ـ أن يسلم المعتقلون من المصريين الى السلطات الموالية للخديو ٠

٤ ـ أن يتفق محليا على التفصيلات الأخرى بين ممثلى تركيا والقائد البريطانى العام ٠

★★★

وبما أن السلطان توقع عدم قبول هذه الشروط ، فقد بذل جهده لعرض آلاتفاق على المؤتمر ، بدلا من المفاوضة بشأنه مع بريطانيا على انفراد ٠ ولكن المحاولة فشلت لسبب آخر هو أنه كان واضحا لكل ذى عينين ـ ما عدا السلطان فقط ـ أن المؤتمر غير ذى موضوع ، ولا فائدة من استمرار جلساته !!

وفى ١٤ أغسطس أشرف المؤتمر على النهاية ، اذ أعلن ممثلو الدول بالاجماع :

(أن الوقت حان لوقف أعماله نهائيا) ٠

ولعل من المدهش أن السطان ـ الذى قاوم اجتماعات المؤتمر حتى وقت قريب ، ووافق بصعوبة على ندب ممثلين فيه ـ دلل من جديد على تقلب السياسة التركية ، اذ انقلب يرجو استمرار عقد المؤتمر اعتقادا منه بأن انقسام الدول على بعضها تتاح فرصته داخل المؤتمر ، ولا تتاح اذا انتهى أمره ، وانفضت جلساته !

ومن هنا أوعز الى ممثليه أن يعترضوا علـى اجماع الدول ، ويعلنوا احتفاظهم بحق تحديد موعد جلسة المؤتمر التالية ، ولكن هذه الجلسة المأمولة لم تحدد مطلقا لسبب بسيط هو أن المؤتمر لم يعلن انتهاؤه بصفة رسمية وانما مات موتا طبيعيا ، وأودع الرمس الى الأبد ٠

. وبالنظر لفشل السلطان في عرض مشروع (الاتفاق العسكرى) على المؤتمر اضطر الى السعى لمفاوضة الحكومة البريطانية ، ففى ١٨ أغسطس قضى لورد دوفرين خمس ساعات فى مفاوضات مستمرة مع سعيد باشا وقاسم باشا حيث انتهوا الى اتفاق تقرر عرضه على السلطان للاعتماد ولكن السلطان رفضه ، وعرض اقتراحات مضادة رفضها بدوره لورد دوفرين ، بل رفض مجرد مناقشتها ٠

ورفضت الحكومة التركية في نفس الوقت ترحيل شحنة من البغال اشتريت لحساب جنود بريطانيا بمصر وتقرر شحنها من ميناء أزمير ، فاعتبر جرانفيل هذا الرفض (عملا غير ودى) ، وكتب لورد دوفرين الى سعيد باشا راجيا اعتبار تصريحاته التى ذكرها خارج المؤتمر عن صداقة بريطانيا لتركيا ، والثقة المتبادلة بينهما فى المسألة المصرية ، كأنها لم تكن ٠

ولكن هذه القطيعة لم تدم غير أيام استؤنفت بعدها الاتصالات ، اذ أرسل السلطان أحد ياورانه ـ منير بك ـ الى لورد دوفرين ليؤكد له أن مسألة شحن البغال لا ترجع بتاتا الى شعور عدائى نحو انجلترا ، وأن السلطان أمر برفع الحجر عنها اثباتا لحسن نواياه ومشاعره الودية ، فانتهز دوفرين الفرصة ليعيد علـى مسمع الرسول فى كلمات

قوية حازمة ما سبق أن أعلنــه عن الخطــورة البالغــة فى الموقف ٠

وفى اليوم التالى ــ ٢٣ أغسطس ــ زار دوفرين سعيد باشا وبحث معــه ومع زميله قاســم باشا مسألة (الاتفــاق العســكرى) ، حيث اتفقوا عــلى شروط فيما عدا الأمكنــة المختارة لنزول الجنود التركية اذ رغب دوفرين فى انزالهم بموانى (أبو قير) ورشيد ودمياط ، بينما ألح السلطان فى ضرورة انزالهم بالاسكندرية ٠

وعندئذ تحول دوفرين الى موضــوع منشور العصيان ، ذاكرا أنه لم يصدر رغم انتهاء الجانبين من الاتفاق عــلى صــيغته ، وحدث بعــد ذلك ما ندع لــورد دوفرين يرويه بنفسه ، مقتبسا من البرقية التى أرسلها الى لورد جرانفيــل وقال فيها :

« عنــدما انتقلت مناقشاتنا الى موضــوع المنشــور ، حاول سعيد باشا ــ رغم ارادته وفى كثير من التردد ــ اقناعى فى شىء من اللف والدوران بأن الأفضل أن لا يصدر منشور العصيان توا ، وأن يسبقه منشور آخر يدعو عرابى ــ لآخر مرة ــ لتقديم طاعته ، فلم يسعنى ازاء هذه المحاولة الوقحة للتحلل من العهود المتفق عليها الا أن أغادر المكان ، قائلا ان المفاوضة فى مسألة الاتفاق العسكرى أو غيرها ــ مستحيلة فى مثل هذه الظــروف ، ولكنهما تبعــانى الى الدرج ثم الى الشارع مع طائفة من الموظفين والخدم ، وأعلنا ســحب كل طلب أو اعتراض صــدر عنهما بحيث اعتبره كأنه لم يكن ، بل راحا يتعهدان بعــدم الاشــارة الى اقتراحهما من قريب أو بعيد ٠

فجلست اليهما ثانيا فى جو أكثر هدوءا وصفاء من قبل ، وأبلغتهما فى نهاية الاجتماع بأنى لن أوقع الاتفاق العسكرى حتى يصلنى منشور العصيان باللغتين العربية والفرنسية رسميا ، وأن أى جندى تركى لن ينزل الى شواطئ مصر الا بعد توزيع المنشور فعلا فيها • ويظهر أنهما خجلا من نفسيهما ، لأنهما اعترفا بارغامهما ارغاما على عرض الاقتراح » •

وقد أجاب جرانفيل على هذه البرقية بقوله :

ان حكومة جلالة الملكة لن تقبل تعديلات أخرى فى مواد الاتفاق العسكرى •

وفى الوقت نفسه أحيط دوفرين علما بأن يبلغ الباب العالى ، فى شىء من الكياسة : أن ضغط الظروف الراهنة ، لا يسمح لسمعة كل من بريطانيا وتركيا باطالة مدة المفاوضات •

بيد أن سعيد باشا وقاسم باشا زارا لورد دوفرين ثانية فى ٢٤ أغسطس لمحاولة الحصول على بعض التعديلات فى مشروع الاتفاق العسكرى ، الا أن حادثا جديدا وقع فى اليوم التالى (٢٥ أغسطس) وكشف عن حقيقة مزاعم السلطان وتوكيدات صداقته لبريطانيا •

وقد لخص لورد دوفرين الحادث فى برقيته المرسلة الى لورد جرانفيل كالآتى :

انى آسف لابلاغك بأنه على الرغم من الأمر الذى أصدره رئيس الوزارة التركية ووزير الخارجية كتابة باطلاق سراح الرعاة وخدم البغال ، الذين تعاقد المتعهدون

على ارسالهم الى مصر لخدمة المواشى والدواب المشتراة لقوات بريطانيا من أودسا وأزمير ، فان أمرا صدر من قصر السلطان بالغاء أمر الوزيرين ، بل ان أمرا آخر صدر منه مشتملا على التهديد بانزال عقوبات صارمة على الصناع الذين تعهدوا بتوريد ستمائة صندوق مشحون بالسروج اللازمة للخيول ٠

الا آن وقت الحاجة الى تعاون تركيا كان قد انتهى ، ففى ٢٥ أغسطس أبرق السير ماليت الى لورد جرانفيل قائلا:

ان تصرفات السلطان أقنعت الثوار بأنه لن يتعاون مع بريطانيا ٠

ومعنى هذا آن التأييد الأدبى الذى كنا نحصل عليه من وراء الاتفاق العسكرى لن يتحقق

شريف ورياض
يعارضان فى مجىء الجيش التركى

وفى نفس الوقت أعرب كل من الوزيرين المصريين شريف باشا ورياض لبريطانيا عن خوفهما الشديد من المتاعب التى يسببها مجىء قوات تركيا واستحالة التغلب عليها ، كما ذكرا أنهما يدركان مدى الارتباكات التى تحدث من وجود تلك القوات بمصر ٠

ولكن حدث فى ٢٧ أغسطس أن قام الوزيران التركيان بزيارة دوفرين مرة ثانية ، وأبلغاه قبولهما الاتفاق العسكرى بلا قيد ولا شرط ، ثم وقعا عليه ، واتفق

الطرفان على طبع المنشور بمصر وتسليم نسخة رسمية للسفير :

ولما أحيط جرانفيل علما بما تم ، أرسل برقية الى دوفرين فى ٢٨ أغسطس ، خوله فيها توقيع الاتفاق باسم بريطانيا فى نطاق الشروط الآتية :

١ ــ يجب على تركيا الافراج عن كل ما يتعلق بالحملة البريطانية من حيوانات وتموينات ورجال ، كما يجب على الباب العالى التعهد بتسهيل توريد مثل هذه الحوائج للحملة ·

٢ ــ يجب على الدولة المذكورة اعطاء توكيد بعدم خلق آية عراقيل من الآن فصاعدا ·

٣ ــ يجب اصدار منشور عصيان عرابى فى الحال ·

٤ ــ يجب اعطاء ضباط انجلترا الذاهبين الى كريت أو الآستانة ــ طبقا لرغبة الباب العالى ــ حق التشاور مع الضباط الأتراك فى تنسيق العمليات الحربية المزمع اتخاذها ·

وهكذا بدا أن الأمور استقرت آخر الأمر ، مما جعل دوفرين يبرق فى ٣١ أغسطس الى السير ماليت فى القاهرة بتفصيلات ما حدث ·

السلطان يركع أمام السفير البريطانى

غير أن سعيد باشا وجه فى نفس التاريخ رجاء حارا الى لورد دوفرين ، لتوافق الحكومة الانجليزية على نزول قوات تركيا بالاسكندرية ، على ألا تقيم بها ، بل تخترق شوارعها ، وتمضى توا الى ضاحية (أبو قير) ، فرفع دوفرين هذا الرجاء الى لندن قائلا :

« لقد ركع السلطان على ركبتيه ، وانى لاتوسل الى لورد جرانفيل أن يستجيب لتوسلات جلالته » .

وبالرغم من قلة ثقة دوفرين فى صدق طوية تركيا ، فقد وجدها فرصة سانحة لتحسين علاقته بالباب العالى . ولذلك استطرد يقول فى برقيته :

« لقد وعد السلطان بعمل كل ما يمكن عمله لارضاء الحكومة البريطانية فيما يتعلق بمنشور عصيان عرابى ، واتخاذ ما يلزم لتغيير لهجة الصحافة التركية » .

وقد رد جرانفيل عليه فى أول سبتمبر سنة ١٨٨٢ قائلا :

« غيرت رسالتك الأخيرة الموقف ، ومع ذلك لا تستطيع حكومة بريطانيا الموافقة على نزول القوات التركية بالاسكندرية ، وتفضل نزولها فى موضع ما بقنال السويس» .

وفى ٢ سبتمبر أبرق دوفرين الى لورد جرانفيل بالنص النهائى للاتفاق العسكرى وقال انه مجهز للتوقيع .

وفى ٣ سبتمبر استقبل السلطان لورد دوفرين الذى أبلغ لندن بعد المقابلة بقوله :

كان السلطان صريحا فى حديثه معى ، فوافق على اقتراحات سعيد باشا ، وقال عن منشور العصيان انه ترجم الى العربية لتسليمه الى فورا .

وفى ٤ سبتمبر صرحت لندن للورد دوفرين بالتوقيع على الاتفاق العسكرى بمجرد اصدار منشور العصيان .

جهود الخديو وشريف ضد تركيا

غير أن جهودا قوية بذلت من جانب الخديو وشريف باشا ، للحيلولة دون مجىء القوات التركية الى مصر ، ورفضها لورد جرانفيل مصمما على عدم الاخلال باتفاقه مع السلطان ، وهو لعمرى عمل دل على مدى اخلاص الحكومة البريطانية بقدر ما دلت الأحداث التى وقعت بعد ذلك على ضلوع السلطان مع عرابى الى ذلك الوقت المتأخر ، وتعامله معه من وراء ظهر الحكومة البريطانية ، وخديو مصر على السواء •

ورغم ذلك كله ، تم اعداد منشور العصيان فى ٦ سبتمبر ، ونشر فى الصحف قبل تقديمه للورد دوفرين • وبالنظر الى أن عباراته لم تكن متفقة مع الصيغة التى أقرتها بريطانيا ، أرسل دوفرين الى لورد جرانفيل البرقية الآتية :

« أبلغت وزير خارجية تركيا فى الحال اننى ازاء هذا التصرف النادر الذى تخطانى بمقتضاه وأذاع منشورا تختلف صيغته عن المتفق عليه بيننا ، لا يسعنى الا الامتناع عن توقيع الاتفاق العسكرى ، وابلاغه أننى لن أدهش مطلقا اذا انتهى الأمر الى وقف المفاوضات ، فبادر سعيد باشا الى الاعتذار ، معترفا بأنه هو المخطىء المسئول عن عدم سلامة عبارات المنشور ، وان كان خطؤه ناشئا عن رغبته فى تقديم أفضل خدمة ممكنة ، بدليل أن عبارات انتقاص عرابى فى المنشور المذاع أقوى منها فى المنشور الأصلى ، ثم تعهد بنشر تصحيح رسمى فى جريدة (التايمز) يشمل جميع العبارات الواجب اضافتها الى المنشور ورجانى فى النهاية أن أعمل على تخفيف الغضب ــ الذى نتج عن خطئه ــ لدى حكومة بريطانيا » •

وفى ١٠ سبتمبر أبرق جرانفيل للورد دوفرين بما يفيد موافقته على بعض التعديلات فى منشور العصيان ، وعدم موافقته على البعض الآخر ، كما أبرق الى السير ماليت فى القاهرة للعلم بأن التوقيع على الاتفاق العسكرى ، تأجل بسبب صعوبات جدت فى الموقف وجعلته متعذرا ٠

ولكن ممثلى تركيا قابلوا لورد دوفرين فى نفس اليوم (١٠ سبتمبر) وفى جعبتهم نسخ من مشروع الاتفاق العسكرى ومنشور العصيان ، وأقاموا صعوبات جديدة حيث سرد سعيد باشا فى حرارة واخلاص أنهم يرغبون فى النص على (نزول جنود تركيا ببورسعيد) فى الاتفاق ، وهو نفس النص الذى أصر الجانب البريطانى على حذفه من قبل ٠

وقد أمكن — بعد مناقشات كثيرة — تعديل العبارة على النحو الآتى :

اتفق الطرفان على أن تأخذ السفن التركية طريقها صوب بورسعيد للدخول منها الى القتال ٠

وأرسلت فى نفس الوقت برقية الى لورد جرانفيل برجاء الموافقة على التعديل ٠

غير أنه أثناء تلهف الباب العالى على توقيع الاتفاق عاجلا ، اقترف السلطان عملا جديدا من أعماله الغادرة التى تزعزع كل ثقة فى وعوده ، فقد أمر اللورد ولسلى (قائد القوات البريطانية فى مصر) بتعيين بعض الحمالين المصريين لخدمة قواته واذا بأمر يصدره الباب العالى باعتقالهم وسجنهم ، ثم لا يطلق سراحهم الا بعد احتجاج شديداللهجة

من جانب لورد دوفرين ، الذى أعطى سلطة مطلقة لقطع العلاقات السياسية مع الباب العالى اذا شاء ٠

هزيمة التل الكبير

ولكن برغم ما حدث أبرق جرانفيل الى دوفرين فى ١٣ سبتمبر بأنه ليس هناك مانع من توقيع الاتفاق ، فى حين جاءت أنباء معركة التل الكبير فى صباح ذلك اليوم ، وسارعت الحكومة الفرنسية الى اقتراح العدول عن توقيع الاتفاق لزوال الحاجة اليه ، وهى التى طالما اعترضت على وجود تركيا فى وادى النيل !!

أما خديو مصر فقد أبلغ السير ماليت :

بأن عدم توقيع الاتفاق العسكرى بسبب زوال أسبابه من العوامل التى تزيد فى قيمة النصر البريطانى ـ وأضاف يقول ـ انه طالما نظر بفزع الى ما كان يحدثه وجود القوات التركية من المخاطر والأضرار اذا وطد السلطان مركزه فى مصر ٠

وازاء هذه الظروف كلها أرسل لورد جرانفيل البرقية التالية الى لورد دوفرين :

« لم تعد هناك حاجة لاتخاذ اجراءات احتياطية ، وعلى السلطان أن يعلم بأن ارسال جنوده الى مصر لم يعد ضروريا » ٠

غير أنه من الطريف أن السلطان استدعى دوفرين قبل وصول البرقية ، وأستبقاه احدى عشرة ساعة فى القصر ؛

ليناقشه فى طائفة من التعديلات التى يود ادخالها فى صيغة الاتفاق العسكرى والمنشور !!

ولكن الأمور كانت قد وصلت فى ١٨ سبتمبر الى ختامها ، فأرسل لورد جرانفيل البرقية التالية الى دوفرين :

« ان من دواعى اغتباط حكومة جلالة الملكة وجود اتفاق تام بين حكومتى بريطانيا وتركيا على المسألة المصرية وعلى ما يتعلق بثورة عرابى باشا ومركز الخديو بنوع خاص، ولكن بما ان ظروف الاتفاق العسكرى قد زالت ، فان الحكومة يسرها ان توضح بأنه لم تبق هناك ضرورة لمناقشة الخلافات التى دأب السلطان على اثارتها ، وبناء عليه نرجو ابلاغ جلالته بأرق الأساليب انك مكلف بوقف جميع المفاوضات المتعلقة بهذه المسألة » ·

★★★

ومما يستحق التنويه أن لورد دوفرين لخص تلك الأحداث وموقفه منها بقوله :

« لا يسعنى الا ترديد القول بأنى حاولت من بدء هذه الحوادث الى نهايتها حمل الحكومة التركية على التحرك بسرعة وحسم الأمور بغير تلكو ، ولكن تصرفاتها المنافية لمصالحها كانت من الوضوح بحيث جعلت أوربا تخطىء فى حكمها على الحالة ··

واذا كانت قد دأبت على خدش سيرتى كموظف أخلص لعمله بنظافة وأمانة ، فانها رفعت شأنى كرجل دبلوماسى من حيث لا تريد · لأن الناس اعتقدوا أن التلكؤ فى توقيع الاتفاق العسكرى لم يكن نتيجة قصر نظر تلك الحكومة ،

وانمـــا كان نتيجة لما اصطنعته أنا من وســائل ميكافيليــة ماكرة » ٠

وأما لورد جرانفيل ، فقد لخص موضـــوع المفاوضـــات في برقيته الى دوفرين بتاريخ ٥ أكتوبر سنة ١٨٨٢ وجاء في ختامها حرفيا :

« ان هذا التلخيص للحوادث ، يدل على أن حكومة جلالة الملكة لم تسع للانفراد بالعمل في مصر بل اضــطرت اليــه اضــطرارا ، فمن اللحظة الأولى عنــدما ثبت أن النظام لن يعود اليها بغير تدخل قوة خارجية ، استقر رأى الحكومة على أحقية السلطان صاحب السيادة على مصر في ارسال جنوده اليها ، وعرضت هذا الحل فعلا على المؤتمر ٠ وأنت شخصيا لم تدخر وسعا في حمل السلطان ومستشاريه عــلى الموافقة عليه ، ولكن مساعينا لاقناع تركيــا بالتدخل ــ تحت بعض الشروط المرضــية لأوربا ــ ذهبت هبــاء ، فلمــا دعت الضرورة الى اتخاذ اجراءات مباشرة تضــمن ســلامة قنال السويس أعددنا العدة لتحمــل هــذا العبء بالاشتراك مع فرنسا ، كما عولنا على قبول مساعدة أية دولة أخرى تنضم الينــا ، ولقــد أرسلنا دعوة خاصة الى ايطاليا لتشاركنا في الاستعداد ، ثم عدنا فدعونا فرنسا وايطاليا معــا للقضــاء على الثورة حين تفاقم خطرها الى الحد الذى قضى على نفوذ الخديو وسلم مصر للفــوضى ، فلمــا أحجمتا عن الاشتراك معنا ، زجونا الباب العالى ثانيا لارسال قواته ، ولم نشترط غير ما تقضى الضرورة به للاتحاد في العمل ، ولــكن عنــدما صحت عزيمة تركيا عــلى توقيع الاتفاق العســكرى ، كان النصر الذى أحرزته جيوشنا قد قضى على مقاومة الثوار » ٠

★★★

نهـــاية الحــوادث

واذا كانت هــذه التفصــيلات قد ذكرت فى شىء من الاطالة ، فانها تعطى مثــلا فاضحا للطرق الدبلوماسية التى اعتادت الحكومة التركية اتباعها ٠

ان الاتراك ـ كشعب ـ يملكون خلالا طيبة وأخـرى لا تخلو من بربرية وخشونة ، ويبدو أن نوعا من الشــلل يؤثر على عقلية الذين يشغلون مراكز عالية منهم ٠ وحسبنا دليلا على هذا ما وضح فى جميع تصرفات الحكومة التركيــة أثناء المفاوضات ، من قصر النظر واتباع سياسة ذات وجهين ٠

ولا حاجة بنا الى الاسهاب فى وصف العمليات الحربيــة التى حطمت مقاومة مصر ؛ لأنها مفصلة فى الكتــاب الذى أصدرته وزارة الحربية البريطانية ، وفى بعض المؤلفــات الأخرى ، ولكن يكفى القول بأن اللورد ولســلى وصــل الى الاســكندرية فى ١٣ أغســطس عقب المعــارك التى وقعت فيها وفى ضواحيها ، وصمم على الوصــول الى القــاهرة عن طريق الاسماعيلية فاقتحم القنال وسيطر عليه رغم احتجاجات مسيو دى لسبس الصارخة ٠

وانى لأرجــح شــخصيا بأن مســتر بلنت (المستشرق الايرلندى وصديق الثوار) هو الذى نبه عرابى الى احتمــال مهاجمتــه من الاســـماعيلية ؛ لأنه ذكر فى الصــفحة ٢٢٨ من كتابه :

التاريخ السرى للاحتلال البريطانى :

« ان مبادرة عرابى الى تحصين التل الكبير ، كانت نتيجة لذلك التنبيه » ٠

وفى ١٣ سبتمبر هزم الجيش المصرى هزيمة نكراء فى التل الكبير ، ومما يذكر أنى كنت عندئذ فى الهند ووصلنى خطاب من اللورد ولسلى نفسه فى ٢٢ أغسطس قال فيه (١) :

انه يأمل أن يضرب عرابى الضربة القاضية ما بين ١٠ و ١٢ سبتمبر على الأكثر ٠

ومعنى هذا أن نبوءته تأخرت ٢٤ ساعة فقط عن الموعد الذى قدره ٠

وفى أعقاب المعركة مباشرة شقت قوة من الفرسان طريقها الى القاهرة التى احتلتها بغير توجيه ضربة اليها ؛ فتحققت بذلك نبوءة كنجزليك الذى تنبأ بمجىء اليوم الذى يثبت الرجل الانجليزى أقدامه فيه على ضفاف النيل ويسيطر على مصر ٠

ان الميجور واطسن الذى يمثل الرجل البريطانى ، استطاع بفصيلتين من الفرقة الرابعة لحرس الدراجون وبقوة أخرى من البيادة الراكبة أن يحتل القلعة فى ١٤ سبتمبر ٠ وأما عرابى وأعوانه الذين يبدو أنهم لم يقوموا خلال الحرب بأية حركات تنتزع الاعجاب ، فلم يكن أمامهم من سبيل غير التسليم ٠

---

(١) استمرت الحرب شهرين وبضعة أيام انتصرت مصر فيها فى وقائع كفر الدوار وعزبة خورشيد والقصاصين ، واذا انكر كرومر استبسال الجيش المصرى ، فان قبور الانجليز بكفر الدوار والتل الكبير تظل شاهدة على استبسالة ابد الدهر ــ (المترجم) ٠

ومما يجب ذكره أن مستر بلنت أشار، رغم ميله لعرابى، الى آنه لم يحاول دفع قواته كلها الى ساحة القتال ، وأن خصومه نسبوا هذه الخطة الى تردده وخوفه على قواته ، كما أشار الى آنه يصعب على من يكيف ما حدث ، أن ينكر أن هناك شيئا من الصحة فى هذا التعليل ٠

★★★

وفى يقينى آن التخمينات السياسية عمل غير مثمر دائما ، ولكننى لا آود ختم هذا الجزء من قصة الثورة بغير أن آتساءل :

هل كان يمكن تفادى احتلال مصر بواسطة أية دولة أجنبية أخرى غير بريطانيا ؟

لقد وقعت أخطاء بغير شك فى مقدمتها عدم تفهم الثورة العرابية على حقيقتها ، فهى أكثر من عصيان عسكرى، ونهضة وطنية مخلصة الى حد ما ، وليس صحيحا أنها فى أصلها موجهة ضد الأوربيين وتدخلهم فى مصر، رغم أن شعور العداء لهم ملك على زعمائها تفكيرهم ٠

ويجب أن أشير الى أن السير دونالد ماكنزى والاس ، الذى رافق لورد دوفرين الى مصر بعد اعتقال الثوار ومكنته ظروف استثنائية من الحصول على أصدق المعلومات ــ ذكر فى الصفحة ٣٦٥ من كتابه ــ مصر والمسألة المصرية :

« انه ليس هناك أدنى شك فى أن الحكومة البريطانية أخطأت خطأ فاحشا فى فهم الروح الحقيقية للثورة المصرية ٠

إن تلك الحركة الوطنية كانت موجهة الى حد كبير ضد الحكم التركى ، ومع أن شيئا من الأمل فى توجيهها وجهة

ناجحة كان مستطاعا قبل ارسال مذكرة الدولتين الى مصر ، ومع أننى أعتقد أنه كان يجب على بريطانيا أن تساعد الحركة ولا تهدمها ، فانه يجب التسليم بأن كفة الفشل كانت أرجح مع ذلك من كفة النجاح » .

رأيه فى المصريين والاسلام

واذا تجنبنا الخوض فى التفصيلات وتحدثنا بشىء من الدراية عن الطبقات المختلفة فى المجتمع المصرى ، فاننى أتساءل : أين هى العناصر التى كان يمكن اختيار حكومة ثابتة من بينها مادام مبدأ (مصر للمصريين) الذى اعتنقه الثوار ، يؤدى على الأرجح الى التخلص من العناصر الآتية :

١ ــ الأوربيون بكل ما يملكون من ذكاء ومال واستعداد للحكم .

٢ ــ الخديو ليحل محله على التحقيق رجال من طبقات أمية كعرابى ومحمود سامى البارودى .

٣ ــ الأرمن بكل ما عرف عن نشاطهم فى الصناعة ، وقوة احتمالهم فى العمل .

٤ ــ الطبقة المصرية الأرستقراطية ، وأغلبها من الأتراك الذين كانت لهم أرض واسعة ، وتوافرت فيهم خصال الطبقات الحاكمة وتقاليدها . ولا يغيب عن البال أن الوطنيين والعصاة ، استطاعوا القضاء فعلا على هذه الطبقة التى حكمت البلاد عدة أجيال .

وأما باقى العناصر التى كان يكتب لها البقاء لو نجحت الثورة فهى كالآتى :

١ ــ الفلاحون الغارقون فى أبعد أغوار الجهالة ، ولا يعنون كثيرا بمن يحكمهم طالما لا يرهقون بالضرائب ،

ولا يفهمون عن حركة عرابى الا أنها تنقذهم مما عليهم للمرابين اليونانيين من ديون ·

٢ ـ طبقة صغيرة من الملاك ومشايخ البلاد والعمد الذين يمثلون أصحاب الملكيات الصغيرة ، ولا تزيد معلوماتهم ولا قدرتهم على الحكم الا قليلا عن معلومات سواد الفلاحين ·

٣ ـ الأقباط الذين كانت ديانتهم تحول عاجلا أو آجلا دون الاتفاق مع العرابيين فى العمل ، ودون التسلط على المسلمين حتى فى حالة قبول حكمهم · واذا نحن فرضنا ظفرهم بهذا السلطان ، فانهم ما كانوا يوجهونه للمصلحة العامة ·

٤ ـ الطبقة الدينية وعلى رأسها علماء الأزهر ·

ان هذه العناصر المصرية هى التى كانت تبقى لينحصر فيها الحكم ، ومع أن الطبقة الأخيرة (الدينية) أصغرها عددا ، فانها أهمها قيمة وأشدها تأثيرا لأن تعاليم أفرادها تنفذ دائما الى أعماق النفوس من اللحظة الأولى ، ومثلهم يكون كمثل اليعقوبيين من حيث حركاتهم التى يقضى رد فعلها على ما كسبته مصر من تقدم ومدنية ، سواء أكانوا وطنيين أم عسكريين ·

أجل ، انهم كانوا سيقبضون كاليعقوبيين فى فرنسا على ناصية الحكم ، ويستأثرون به الى أن يتجلى للعيان عدم صلاحيتهم له ، بعد أن تكون البلاد قد اجتازت فترة انتقال مهلكة (١) ·

---

(١) يقارن كرومر بلغته الاستعمارية بين الدخلاء على مصر وبين المصريين فيحمل علينا بهذا الأسلوب الجارح ، ولو قد طال اجله الى اليوم لادرك ان أصغر مسؤول مصرى أكثر الماما بأساليب الادارة والحكم منه هو أيام كان يجمع السلطة فى يديه بقصر الدوبارة ـ (المترجم) ·

ان الاضطراب وفساد الحكم والمظالم التى كانت تصاب بهـا البـلاد على يد أولئك الناس ، كانت تربو عـلى كل ما تعرضت له مصر من مكاره ؛ لأن أنصارهم كانوا يبنون الحـكم على دعائم من العقيدة المحمدية ، التى عفـا الزمن عليها ، وأصبحت لا تساير أفكار العهد الحديث (١) ·

ان مصر يمكن اعتبارها جزءا من أوربا الآن ، وبالنظر الى آنهـا تقع فى الطريق الى الشرق الأقصى ، فسـوف تظل آبدا ذات فائدة لدول آوربا وخصوصا بريطانيا !!

ولقد اتخذها عدد كبير من الأوربيين والشرقيين غـير المصريين وطنا ثانيا لهم ، ووظفوا فيها أموالهم بنسبة كبيرة فى حين كانت مصالحهم وامتيازاتهـم مرموقة بعين الغـيرة والحسد ، وتثير مسـائل معقدة تحتاج الى مهارة ومعـرفة لحلها ·

ويضاف الى هذا أن مؤسسات أجنبية أنشئت فى البلاد وتأصلت جذورها فيها ، وأن القيود المفروضة على مصر تحد من حقوق السيادة التى يتمتع الحكام بها ، وأن الشعب من ناحية آخرى مكون من جنسيات مختلفة ، له عوائد وخصـال متباينة لا يوجد مثلها فى بلد آخر ، وتختلف العقائد الدينية فى بيئاته أكثر من اختلافها فى أى شعب آخر ، بالرغم من أن دين الدولة الرسمى هو الاسلام ·

وفوق ما ذكر لا ننسى أن الجيش فى عام ١٨٨٢ كان فى حالة تمرد والخزانة خاوية ، وكل فرع من فروع الادارة

(١) ان تعرض كرومر للعقيدة الاسلامية سفاهة كان يجب ان ينأى بقلمه عنها ولكنه من هذا النوع المتعصب الذى لا تستأهل اراؤه فى المسلمين غير الاحتقار المترجم)

مختل القواعد . واذا كانت أنظمة الحكم القديمة القائمة على الوساطات والأغراض قد أصيبت فى الثورة بضربة قاضية ، فان أحدا لم يبتدع نظام حكم جديدا يحل محلها ، ويستند الى القانون والنظام .

فهل كان من المستطاع تأليف حكومة من بين هذه العناصر البدائية التى ذكرناها ؟ وهل كان يمكن أن يقودها رجال ذوو مواهب ضعيفة كعرابى وزملائه ، ويديروا دفة بلد أموره معقدة بطبيعتها ؟؟

هل كان يصح فى الوهم أن ينجح علماء الأزهر حيث فشل الخديو ووزراؤه الذين يمتازون نسبيا بمعارفهم وتنورهم ، ويباشرون مهامهم بارشاد ووصاية دولة أوربية من دول الدرجة الأولى أتيح لها النجاح بعد جهاد متواصل لعدة سنين ؟؟

ليس هناك غير جواب واحد على هذه الأسئلة . وقد يعطف الساسة العاطفون على حركة عرابى الوطنية ، ولكن غيرهم ممن لا يتأثرون بالعواطف ، يعتقدون بحق أنها حركة خيالية قدر لها الفشل مقدما ــ لأننا لو أردنا اعتبارها حركة وطنية خالصة ، لوجب ألا يقتصر قيامها فى وجه الرجل الأوربى وحده ؛ بل تتعداه الى عناصر شرقية أجنبية انتشرت كالأوربيين فى دواوين الحكومة وفى المجتمع المصرى .

ويجب أن ندرك فى نفس الوقت أنه ليس من طبائع الأشياء أن يكتب النجاح لأية حركة كحركة عرابى ، تقوم فى مثل الظروف والأحوال التى كان الشعب المصرى فيها أثناء الحركة . ومعنى هذا ، أنه كان يستحيل تحقيق مبدأ (مصر

للمصريين) الذى اعتنقه العرابيون عام ١٨٨٢ تحقيقا كاملا ، كما أنه يستحيل تحقيقه الى الآن ٠

ولقد يسجل التاريخ تغييرات راديكالية متطرفة فى أنظمة بعض الحكومات بدون تعرض مصالحها للدمار ؛ ولكننا نشك كثيرا فى امكان الاستشهاد بتغييرات مفاجئة فى نظام حكم دولة متمدينة أو نصف متمدينة ، تصلح قياسا لنجاحها فى أمة جاهلة كالأمة المصرية (١) ٠

ان المصريين شعب مستعبد منذ آجيال ، وقد حكمهم وتوارثهم العجم والاغريق والرومان وعرب الحجاز والعراق والامبراطورية العثمانية على التوالى ٠ ولعل مصر لم تحكم بمصريين الا فى تلك العهود البعيدة الغامضة أيام الفراعنة الأقدمين ٠

وحتى فى وقتنا الحاضر ، لا نجد أن مصلحة المصريين بوجه خاص ومصلحة العالم المتمدين بوجه عام ، تبرر رفعهم الى المستوى الذى يحكمون فيه أنفسهم ويتمتعون بالسيادة الداخلية ٠

واذا كان احتلال دولة أجنبية لمصر آمرا لا مناص منه فان السؤال الذى يتردد فى الأذهان هو المقارنة بين الاحتلال البريطانى واحتلال أية دولة أخرى ٠ ولعل الرد عليه من وجهة النظر المصرية لا يعتوره شىء من الشك ؛ فالتدخل الأوربى أفضل فى نظر المصريين من التدخل التركى وتدخل دولة أوربية واحدة أفضل من تدخل جماعى مختلط ٠

---

(١) لا يعنينا ما يقول كرومر عن جهلنا فهو قحة لا تستأهل منا اى تعليق سوى الاحتقار ـ (المترجم) ٠

وطريقة الانجليزى فى حكم الشعوب الشرقيــة تشــهد بأنها أبعد الطرق أثرا ، وأفضلها وسيلة لادخال المدنية الأوربية فى مصر بالتدريج ٠

ولو قد اشتركت بريطانيا مع فرنسا أو ايطاليا فى هذا هــذا الاحتلال الذى تخلصت من المشــاركة فيه بصعوبة ؛ لأضرت النتيجة بمصالح مصر ، وأدت الى انقسام الشريكين ان لم تؤد الى عداء خطير بين بريطانيا وبين تينك الدولتين ٠

والشىء الوحيد الذى يمــكن قوله فى صــالح التدخل التركى هو اعفاء بريطانيا من هــذا العبء ، فلقد تبين مما ذكرناه آن سياسة بريطانيا وفرنسا فى مراحلها التمهيدية ، كانت متأثرة بشعور فرنسا العدائى لتركيا ، وان قصر نظر السلطان فى المراحل التالية ، تسبب فى اختيار الباب العالى سياسة انتحارية بالقياس الى ما كان يجب على تركيا اتباعه ٠ ومع كل ، فلعل ما حدث كان خيرا لم تقصــده هذه الدولة ، لأنه كان محتملا جدا أن يصبح تدخلها المقترن بفساد الحكم والدسائس والفوضى والاضطراب الادارى والمالى ، مقــدمة لاضطرابات دولية خطيرة (١) ٠



وهكذا نخلص الى آن التدخل البريطانى المســلح كان الحل الوحيد لما حدث بمصر سنة ١٨٨٢ إن لم يكن أفضــل الحلول بسبب الظروف الخاصة التى أشرنا اليها ٠

---

(١) أراد كرومر أن يدلل على أن بلاده لم تكن راغبة فى العدوان المسلح ، ولكنها اضطرت اليه اضطرارا ٠ وهذا كلام فارغ تعرفه الناس هنا وفى الخارج ـ (المترجم) ٠

وقد نسلم بأنه كانت هناك منادح كثيرة لتخطئة التدخل البريطاني في مصر ، مما أتاح للمعارضين الزعم بأن علاقة بريطانيا بفرنسا أو تركيا تسوء بسبب وجود حاميتها بمصر، بل وربما تتعرض علاقتها بفرنسا على الخصوص للزوال ٠

وقد يكون من الحق أننا فقدنا مركزنا كدولة بحرية تقطن جزيرة ، وأن احتلال مصر جر بريطانيا حتما الى التورط لحد ما في خضم السياسة الشرقية ، اذ لو قامت حرب ما ، فان أقصاء جزء من قواتها بمصر يكون مصدر ضعف لا مصدر قوة لها ٠

واذن فجماع القول أن وجودنا بمصر وضعنا في وضع دبلوماسي محفوف بالأخطار ، وان أية دولة اختلفنا معها في مسائل غير مصرية أصبحت في موقف يمكنها (في أية فرصة) من أن تثأر لنفسها بمقاومة سياستنا المصرية ، ويسهل لها خطتها ما للدول الأوربية من حقوق معقدة ومصالح وامتيازات في مصر ٠

★★★

غير أنه يجاب على هذه الحجج القوية بأنه كان يستحيل على بريطانيا أن تسمح لأية قوة أوربية أخرى باحتلال مصر، وأنها قامت بواجبها ، وأدته بعزم واستقامة عندما تبين أن الاحتلال أمر محتوم ، وأن السلطان رفض العمل الا بشروط غير مقبولة ، وان التعاون مع فرنسا أو ايطاليا غير ميسور ٠ ومما لا شك فيه أنه لم يكن من الأمور الممكنة لأمة عظيمة كبريطانيا أن تتخلى عن التبعات التي ألقاها على كاهلها تاريخها الطويل ومركزها العظيم في هذا العالم العريض ٠

بعثة لورد دوفرين

● السياسة البريطانية ● محاكمة عرابى ● استقالة رياض باشا ● نفى المسجونين السياسيين ● المحاكمة العسكرية ● التعويضات فى الاسكندرية ● الغاء المراقبة الثنائية ● الانقسام بين فرنسا وبريطانيا ● تقرير لورد دوفرين ● مجيئى الى مصر ٠

كانت نبوءة (كنجزليك) تشير الى أن الرجل الانجليزى سيوطد قدمه فى وادى النيل ، فصدقت آنئذ فى أنه تمكن من وضع قدمه ، ولم تصدق بعد فى مسألة توطيدها ٠

والواقع أنه لم يكد يضع قدمه ، حتى تهيب ما أقدم عليه ، وعمد الى بذل جهد عنيف لرفعها ، فبعد ساعات قليلة من معركة التل الكبير أرسلت التعليمات الى سير ادوارد ماليت؛ ليوافى لندن أسرع ما يستطيع بمقترحاته عن (الجيش والمالية والادارة فى المستقبل) ، وفى نفس الوقت أبلغ لورد دوفرين بأن حكومة جلالة الملكة صممت على البدء بسحب جنودها قريبا من مصر ٠

ومما يجب ذكره أن الحكومة البريطانية تعرضت فى ظروف تالية للوم اللائمين على عدم اعلانها الحماية على مصر فى الحال ، وأن (٢٦٠٠) الفين وستمائة أوربى من

المقيمين بالاسكندرية قدموا عريضة الى لورد دوفرين طلبوا فيها أن يكون الاحتلال دائما • فأما المصريون بوجه عام فقد قابلوا التدخل البريطاني باستحسان (١) •

ولو قد توطد مركز الحكومة البريطانية أكثر مما كان عليه عقب الاحتلال مباشرة ، لزالت كثير من العقبات التي اعترضت سبيل القائمين بالاصلاح بغير شك ؛ ولكن تنفيذ هذه السياسة كان يؤدي من الناحية الأخرى الى زعزعة ثقة أوربا في بريطانيا •

وكان من المشكوك فيه فوق ذلك أن تظفر هذه السياسة بتأييد كاف في انجلترا نفسها ، واذن فقد يقال بحق ان جميع الظروف الفعلية دلت على أن الاقدام على تنفيذها عمل غير موفق ومستحيل تحقيقه •

ويتعين أن يلاحظ فوق ما ذكر أن مجرد اعلان الحماية كان يرتب حقوقا ومزايا للأوربيين بمصر ، وهي الأشياء التي عرقلت تقدم الأعمال الاصلاحية كثيرا في الأيام الأولى من الاحتلال ، والتي لا يتيسر تحقيقها الا عن طريق ضم البلاد ضما دائما أو مؤقتا ، ويجب التسليم في نفس الوقت بأن كلا من الحكومة البريطانية ، والرأي العام البريطاني كان مخطئا وقتئذ في فهم الحالة في مصر •

أضف الى ما ذكر أن السياسة الحزبية في بريطانيا كانت توجه سموم عباراتها الى الاجراءات الانجليزية ، وتغض النظر

---

(١) كان كرومر يعتقد في قرارة نفسه أن مصر ارغمت ارغاما ولم ترض يوما واحدا عن التدخل البريطاني ، ولكنه يموه هذا التمويه تبريرا لجريمة الاحتلال ، وقد ذكر الخديو عباس في مذكراته أن مبادىء الثورة العرابية ظلت راسخة الى وقت اعتلائه الحكم وأن الثل حافز كان ينذر باندلاعها من جديد – (المترجم) •

عن لب الموضوع ونتائجه ، وأن الحكومة البريطانية كانت حيال سياستين متتابعتين : أولاهما سياسة الجلاء العاجل والأخرى سياسة اصلاح البلاد ، ولكن لم يكن هناك من يفهم أن انجاز احدى السياستين يهدم الأخرى هدما تاما ٠

فمما لا شك فيه أن جلاء جنود انجلترا كان يتطلب الشدة فى معاملة الثوار ، وانشاء حرس من الجنود تتكون فصائله من الأوربيين الذين يمكنهم القضاء بقوة على أى اضطراب يحدث ، كما يتطلب اعادة الحكم المطلق على البلاد ، مع العدول عن المحاولات الخاصة بادخال الاصلاحات المختلفة التى تأتى بها المدنية الأوربية فى ركابها ٠

فأما سياسة الاصلاح فانها من ناحيتها تنطوى على اطالة مدة الاحتلال الى أجل غير محدد ، مع زيادة التدخل الأوربى الذى لن يتيسر التقدم بدونه ٠

وقد كان يصبح أمرا طبيعيا وحادثا يستحق الثناء لو أن الرأى العام البريطانى عارض فى ترك المصريين تحت حكم باشوات الأتراك المجرد من المراقبة لولا أنه لا يثبت عادة على رأيه ، وهى خلة ظهرت واضحة وفى أحوال كثيرة فى السياسة الانجليزية ، حتى ان الجماعة التى ظلت تتصايح طالبة فرض الرقابة على أعمال الباشوات ، كانت هى بعينها التى اعترضت بشدة على الطريقة الوحيدة التى يمكن بها فرض الرقابة الفعالة عليهم ٠

لقد أرادوا جلاء الجنود الانجليز وفى الوقت عينه أرادوا تحقيق جميع المزايا التى يتعذر الحصول عليها بغير استمرار بقائهم فى البلاد ، بل لم يفتر ساسة الأحزاب عن الاسهاب بعبارات تبلغ حد الاتهام فى اعتراضهم على عدد

الأوربيين المستخدمين بمصر ، فكانت صيحتهم جعجعة جنونية واضحة ، لأن الشعب البريطانى كان بعكس ذلك لا يميل الى الحد من نشاط الأوربيين فى حالة التصميم على تنفيذ سياسة الاصلاح • وهكذا كانت محاولة تحقيق هذين الهدفين المتعارضين سببا فى تخبط الحكومة البريطانية فى سياستها •

محاكمة عرابى

ولقد وضح هذا التخبط فى كيفية معاملة عرابى وزعماء الثورة الآخرين عقب الاحتلال مباشرة ، فلا شك أن عرابى ــ كتابع للخديو ــ كان مذنبا مأخوذا بتهمتى الخيانة والثورة ، وكضابط فى الجيش ــ كان مذنبا بتهمة التمرد ، فلو أنه حوكم بعد القبض عليه أمام محكمة عسكرية ثم أعدم فورا ، لما جانب هذا العمل أصول العدالة •

ولكن عرابى كان من الناحية الأخرى بطلا فى اعتبار طائفة من الانجليز ، بينما من الوجهة السياسية المحضة كثر البحث والتساؤل عما اذا كان من الحكمة أن يتسبب اعدامه فى رفعه الى مرتبة الأبطال الشهداء !!

وفوق هذا ليس من السهل تفصيل حدود الثورة المشروعة لعقلية الجماهير ، وبيان أين تبدأ وأين تنتهى أو تحديد المرحلة التى ينتقل فيها مفكر للسلام وعدو للمجتمع الى مرتبة القائد الذى يتزعم حركة سياسية ، نشأت لبلوغ أهداف سياسية وتستحق العطف عليها الى حد ما على الأقل •

ان ما اصطلح الناس عليه عن مبدأ النجاح ، يصلح للبت فى هذا السؤال فمن المعلوم أنه يصعب تبرير الثورة

الفاشلة ، أو اعفاء الذين أثاروها من تحمل النتائج المترتبة علـى تصرفاتهم ، وحتى من وجهـة النظر هـذه لم يكن من السهل البت فى مصير عرابى ٠

لولا التدخل لانتصر عرابى

فلو أن هذا الثائر ترك شأنه فى ثورته لما كان هنـاك أدنى شك فى انتصاره ، ولكن بما أن خذلانه يرجع الى التدخل البريطانى ، فمن الحق المطلق لبريطانيـا أن تقـــرر هى مصيره ، ولم يكن من الممكن الارتياب فى نوع ذلك القرار ، فالرأى العام البريطانى لم يوافق عـلى اعـدام المسـجونين لجرائم سياسية ، ومن الطبيعى أن تسايره الحكومة الى نهاية من هـذا النوع ٠ وتأييدا لهذا كتب لورد جرانفيـل وزير الخارجية يقول :

« ان حـكومة جلالة الملكة طلبت الى الخديو أن يعـالج الأمر بطريقة أكثر انسانيـة وتمشـيا مع قواعد المدنيـة الحديثة ، وأن يباشر حقه السـامى فى اسـتعمال الرأفة اذا تبين أن عرابى لا يمكن أن يتهم بجرائم أخرى غير الخيـانة والثورة » ٠

عـلى أنه كان مشكوكا فيه من الابتداء امكان تطبيق أى جرم من الجرائم التى تسـتحق أقصى عقـوبة فى شرعة الشعوب المتمدنة على عرابى ، وكان من المحقق أيضـا عـدم مناسبة اطالة الاجراءات ، وبقاء البـلاد فى حالة غليـان ٠ ومن هنا ، كان أفضل ما تنتهى الحكومة البريطانية اليه هـو تقرير نفى عرابى وأعوانه الرئيسيين فى الحال ٠

ولكن من الأسف أن هذا يحدث ، وأن الأمر العجيب الذى حدث هو أن مصير المسجونين لم يوكل الى الحكومة القوية التى دحرت الثورة ، وانما وكل الى الحكومة الضعيفة التى أثبتت عجزها عن قهرها !!

لقد سلمت الحكومة البريطانية عرابى وزملاءه المعتقلين الى الخديو ، وربما كانت هناك ندحة ولو قليلة تبرر هذا المسلك لو أن تسليمهم للخديو كان حقيقيا ، أو كانت الحكومة البريطانية باعتبار تقرير جلاء جنودها عاجلا قد وقفت بعيدة ، بينما الحزب التركى يمعن - تحت حماية الحراب البريطانية - فى الانتقام من العرابيين ، واشاعة الهلع فى قلوب من تحدثهم نفوسهم على الثورة مستقبلا ·

ولكن كلا الأمرين كان غير مرغوب فيه ومستحيلا حصوله ؛ ولذلك كان تسليم المسجونين غير حقيقى فى الواقع ، وكان على الخديو أن يتظاهر بالنظر فى أمر عرابى على أن لا يخطو خطوة واحدة بغير موافقة الحكومة البريطانية (١) ·

وأكثر من ذلك أنه عندما ألفت الحكومة المصرية محكمة لمحاكمة عرابى استقر الرأى بلا شك وبحق أيضا على أن تكون المحاكمة وهمية · ومن هنا نشأت عند الحكومة المصرية فكرة انتقامية غير منتظمة ، شرعت بها فى خلق أشياء تزيد فى الظروف التى تسوغ اعدام عرابى ، فى حين أصرت الحكومة البريطانية على أن تكون المحاكمة علنية عادلة يتمثل فيها مستشار أوربى يدافع عن المسجونين ·

---

(١) لقد اهين الثوار فى السجن اهانة بالغة ، حتى أن المدعو ابراهيم توتنجى بصق فى وجوههم وهددهم بالقتل - (المترجم) ·

ولقد اضطرت الحكومة المصرية الى الخضوع ، وتلا ذلك اقرار شروط المحاكمة بعد مناقشات طويلة . وفى ٧ نوفمبر وصل لورد دوفرين الذى أوفد لمصر فى مهمة خاصة الى القاهرة ، فاستشف لأول وهلة أن الضرورة تقضى بانهاء الاجراءات الخاصة بعرابى (١) .

ولما كان التحقيق الابتدائى قد دل بوضوح على أنه لا يمكن اتهام عرابى الا بتهمة (الثورة) فقد وضع دوفرين الترتيب الآتى :

(أ) أن يعترف عرابى بأنه مذنب لثورته على الخديو .

(ب) أن المحكمة تحكم عليه بالاعدام .

(جـ) أن الحكم يعدل بنفيه الى الأبد من مصر .

وتقرر فى النهاية ذهابه مع رفاقه الزعماء الى جزيرة سيلان التى حملتهم اليها سفينة بارحت ميناء السويس فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨٢ .

وقد استقال رياض باشا من منصبه الوزارى عقب ذلك بحجة المرض فى الظاهر ؛ ولكن كان معروفا مع ذلك أن السبب الحقيقى لاستقالته يرجع الى احتجاجه على نجاة عرابى من عقوبة الاعدام . ولعله ليس من الانصاف أن نرجع تصرفه ذاك الى الرغبة فى الانتقام ، فرياض انما كان

---

(١) لقد حاول بعض المأجورين من مؤرخى القصر القاء الشبهات على طريقة محاكمة عرابى . وها هو كرومر يكشف عن السبب الحقيقى فى انقاذ حياة الزعماء . فقد حرصت بريطانيا كل الحرص على عدم رفع عرابى الى مرتبة الشهداء فى حالة اعدامه تماما كما فعلت مع نابليون من قبل . كما حرصت على تخفيف حدة غضب المصريين وحنقهم عليها وعلى الاحتلال ـ (المترجم)

يعتقد أن قتل عرابى ليس مجرد اجراء عادل ، بل ضرورة تحتمها مصلحة الدولة ·

ولقد جاء فى التقرير المرسل من لورد دوفرين الى لورد جرانفيل فى ١٤ ديسمبر سنة ١٨٨٢ وصف الاثر الذى أنتجه حكم الاعدام على عرابى وأعوانه الرئيسيين فى مصر :

ان الأوربيين والباشوات حملوا على ليونة المحاكمة ، بينما من الناحية الأخرى استقبلت الجماهير تعديل الحكم بالاستحسان (١) ·

على أن آخرين بلغ عددهم مائة وخمسين حوكموا أيضا فحكم على بعضهم بالنفى من مصر ، وعلى البعض الآخر بالاقامة فى المديريات مددا متفاوتة تحت رقابة البوليس · وفى أول يناير سنة ١٨٨٣ صدر دكريتو خديوى بالعفو عن باقى المسجونين لجرائم سياسية ·

وبالنظر الى أن مخلفات الثورة قد زالت ، فقد نوه لورد دوفرين عن أمله فى أن العهد أصبح صالحا لاعادة البناء ، ولكن لسوء الحظ كان لابد مع ذلك أن تمضى بضعة شهور لزوال تلك الرواسب تماما ، اذ كانت السجون غاصة برجال اتهموا بارتكاب جرائم القتل والنهب واشعال الحرائق ·

ففى ١٣ يوليو سنة ١٨٨٢ ذبح بعض رعاع المسلمين المتعصبين فى طنطا سبعين أو ثمانين شخصا أغلبهم من

---

(١) كان اولى بكرومر ان يذكر ما صنعه رعاع الاجانب وهم يحصدون المصريين بنيرانهم فى الحوادث الثورية ــ (المترجم) ·

اليونانيين الأجانب فى ظروف وحشية بالغة ، وفى نفس اليوم قتل ثمانية من الايطاليين فى المحلة الكبرى ، وفى ١٤ يوليو قتل يهودى واحد وأربعة عشر مسيحيا فى مدينة دمنهور وضواحيها ، الى جانب تعرض منازل ومتاجر المسيحيين فى جميع تلك الجهات للنهب ٠

ولما كان يستحيل افلات مثل هذه الجرائم من العقوبة فقد تعينت قومسيونات ، تتولى اجرء التحقيقات الابتدائية وتحول المدانين (الى المحاكمة العسكرية) ٠

وقد كان هناك بعض الخوف من التلاعب بمقدسات العدالة ولذلك آشار لورد دوفرين الى هذا الموضوع بقوله :

« ان الأشخاص الذين حقق معهم وأحيلوا الى المحكمة العسكرية مسلمون مصريون اتهموا بقتل ونهب المسيحيين ، وبخاصة المسيحيون الأوربيون ، وقد أقنعتنى معرفتى بالشرق من قديم أن آية محكمة شرقية تغض الطرف عن القانون والأسانيد متى قام النزاع بين مسلم معتد وبين مسيحى مجنى عليه ٠ وطوال الوقت الذى قضيته بمصر ندب الميجور ماكدونالد ؛ لمراقبة أى تحيز من جانب المحكمة الى المسجونين ٠ وبناء عليه ، يمكن أن تثق سعادتك بأن احتمال حدوث آى تراخ فى العدالة قد يؤدى الى تمكين الجانى من الافلات من العقوبة ، وليس توقيع العقوبة على أحد من الأبرياء » (١) ٠

---

(١) كان القضاء المصرى ومازال موضع الاعجاب والتقدير فى كل زمان وأما القضاء البريطانى أو الاجنبى فقد تبدو قيمته فى قضايا المحاكم المختلطة وقضية دنشواى بنوع خاص ــ (المترجم) ٠

وأنت ترى أن هذه الكلمات كانت زاخرة بالحكمة ؛ ولكن ارشادات هذا الدبلوماسى المحنك المنصف لم تظفر فى انجلترا باهتمام ساسة الأحزاب الذين وجدوا فى محاكمة المصريين فرصة لمهاجمة الحكومة ، حتى ان الرجل التعس سليمان سامى ، الذى يقع عليه جانب كبير من تبعة حرق الاسكندرية والذى أعدم شنقا بحق ، نال كثيرا من العطف الخيالى عليه ، وان لورد راندلف تشرشل وصف مصيره من فوق منبر مجلس العموم بأنه :

« أبشع وأحقر حكم بالاعدام لطخ تاريخ القضاء فى الشرق » ·

ولكن الحكومة البريطانية والسلطات المصرية وقفت مع ذلك ثابتة أمام هذه الهجمات ·

ان عقوبة الاعدام لم تصدر الا فى قضايا نادرة بينما حكم على آخرين بالأشغال الشاقة أو السجن ؛ ولكن كثيرين خرجوا مطلقى السراح بعد استجوابهم، وفى ٩ أكتوبر سنة ١٨٨٣ صدر دكريتو بالغاء قومسيونات التحقيق والمحكمة العسكرية ·

ورغم ما ذكر ، فان مسألة معاقبة زعماء العصاة لم تكن وحدها المسألة الملتهبة التى تخلفت عن الثورة بعد اطفائها ، فقد كانت هناك أملاك ثمينة القدر تعرضت للتدمير بالاسكندرية ، وبعد مفاوضات طويلة صدر لأجلها فى ١٣ يناير ١٨٨٣ دكريتو بتعيين قومسيون مختلط يتولى تحديد قيمة التعويضات المطالب بها ، ومما يذكر أن تلكو البت فيها أدى الى كثير من الغضب وعدم الارتياح ·

يضـــاف الى ذلك أن الانقســـام الذى عصـــف بالـــوفاق الانجليزى الفرنسى عقب الاحتلال مباشرة ، زاد فى صعوبات الموقف ، ففى ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٨٣ قال مســـيو دى كليرك للممثل الانجليزى القائم بالأعمال فى باريس :

« انه من الأصلح لانجلترا أن تدلى فى وقت قريب ببعض الايضاحات عن نواياها المستقبلة فى مصر » ٠

وقد كان من المستحيل فى تلك الآونة ذكر شىء من نوايا انجلترا الا بصفة عامة ، ولكن سرعان ما ظهر أن النقطـة الوحيدة التى أثارت اهتمام الحكومة الفرنسية هى استمرار المراقبة الانجليزية الفرنسية التى وجدت قبل الاحتـلال ، مع أن الحكومة المصرية أبدت رغبتها من الناحية الأخرى فى الغاء المراقبة بحجة أن ازدواجها وطابعها السياسى ؛ كانا سببا فى كثير من المضايقات ، كما أن الرأى العام فى انجلترا عبر عن ضرورة الغائها بقوة ٠

الا أن الحكومة البريطانية ظلت ثابتة فى موقفها ، ولم تحقق رغبة فرنسا رغم اشتداد ضغطها عليهـا ٠ ولما ترك لفرنسا منصب رئاسة صندوق الدين لتعين فيـه من تشـاء سارعت الى رفضه (باعتبار أنه مما لا يتفق مع كبريائها أن تستعيض عن مركز المراقبة الملغاة بمركز صراف خزانة) ٠

وعلى هذا انقطعت مفاوضات الدولتين بعد مناوشـات سياسية حادة ، كما استردت فرنسا حريتها فى العمل بمصر ومن تلك اللحظة الى وقت توقيـع الاتفاقيـة الانجليزية الفرنسية فى سنة ١٩٠٤ كان عملهـا فى هذه البلاد معاديا لبريطانيا باستمرار ٠

وفى ٣ يناير سنة ١٨٨٣ وجه اللورد جرانفيل كتابا دوريا الى الدول عبر فيه عن خطته بالعبارات الآتية :

« ولو أنه ستبقى فى الوقت الحاضر قوة بريطانية للمحافظة على الراحة العمومية بمصر ، فإن الحكومة البريطانية راغبة فى جلائها بمجرد ما تسمح به حالة البلاد ، واعداد الوسائل الكافية للمحافظة على سلطة الخديو • وفى نفس الوقت يضطرها الوضع الذى أصبحت فيه حيال الخديو ، الى أن تقدم نصائحها بقصد الاطمئنان الى أن تنظم الأشياء التى يجب انشاؤها ستكون فى حالة حسنة ، وتتوافر لها عناصر الثبات والتقدم » •

ولما كان القصد من ايفاد لورد دوفرين الى مصر هو وضع تقرير عن الاجراءات التى تكفل :

(انشاء ادارة ترعى المصالح المختلفة بحيث تضمن المحافظة على السلم والنظام والرفاهية فى مصر ، كما تضمن توطيد سلطة الخديو وتقدم النظم الاستقلالية ووفاء التزامات مصر للدول) •

فليس من الضرورى الاسهاب فى تفصيل مقترحات دوفرين؛ اذ يكفى أن نشير الى خطوطها الرئيسية فى اختصار •

على أنه لم تكن هذه أولى المحاولات فى وادى النيل لعمل قوالب من الطوب خالية من القش ، كما أن مهمة لورد دوفرين لم تكن فى واقع الأمر ممكنة التنفيذ ، فقد كان عليه أن يضع مشروعا لاعادة تعمير البلاد ، مع أن هذا التعمير كان من الأشياء التى لا تتفق وسياسة الاسراع بجلاء الحامية •

واذن ، فلا غرابة اذا عجز دوفرين أو قصر برغم ما يتحلى به من صفات السياسة وبعد النظر السياسى والكفاءة التشريعية الى درجة عالية ؛ لأنه انما يقصر فى بلوغ شىء هو فى عداد المستحيلات ، وفوق هذا فانه يصعب أن تقرأ تقريره بدون أن يداخلك الشك فى أنه كان على ثقة من عدم صلاحية رأى الحكومة البريطانية للتنفيذ ٠

لقد كانت هناك طريقة عملية واحدة لامكان اصلاح الادارة المصرية هى وضع الحكومة تحت ارشاد بريطانيا ٠ وقد أدرك لورد دوفرين هذا بوعيه السياسى؛ فكانت ملاحظاته عن هذه النقطة أفضل جزء فى تقريره على التحقيق حيث قال :

« لا أستطيع تصور شىء أكثر اضرارا بصالح ادارة البلاد ورفاهيتها من العجلة والتفكير الجنونى فى اقصاء عدد كبير من الأوربيين الموظفين بها بسبب الشكاوى التى انبعثت ضدهم ، وما هذا الا لأن المساعدة الأوربية لمختلف الادارات المصرية ستظل ضرورية لها الى اجل ما ٠

وانه لشىء مرعب أن ننظر الى البؤس والشقاء اللذين يحلان بالشعب المصرى اذا ما حيل بين صفوة قليلة من الأوربيين الموظفين ذوى العقول الراجحة وبين الاستمرار فى تنظيم شئون المالية والأشغال العامة والادارات المشابهة ؛ اذ لا شك أن الحكومة المصرية تقع سريعا فريسة لوسطاء غير أمناء ومقاولات مخربة ، وعمليات هندسية مغشوشة ، هى فى حمى منها الآن بفضل رجال أذكياء أكفاء يتولون نصحها فى كل ما يتعلق بهذه الأمور ٠ ولعل هذه الحقيقة تبدو

ماثلة للعيان فى المسائل المالية بوجه خاص ، مع ملاحظة أن المحافظة على توازن مالية مصر هى ضمان استقلالها » .

ولا ريب أن لورد دوفرين كان على حق فيما أشار اليه ، ولكن كيف كان يمكن للرقابة الأوربية الكاملة أن تظل نافذة ؟ ان السبيل الى ذلك هو بقاء الاحتلال الانجليزى ؛ ولكن التعليمات التى كانت لدى لورد دوفرين قامت حائلا بينه و بين أن يختم تقريره بمقترحات من عنده ، تبين بوضوح وأسلوب ايجابى ما يجب عمله .

على أنه اقترح فى نفس الوقت بعض التشريعات الدستورية ارضاء للرأى العام البريطانى الى حد كبير ، ولكن يبدو أنه كان قليل الثقة فى ابتداع نظام قوى وقابل للبقاء بواسطة اقتراح مشروعات اصلاحية ، ومن اقواله :

« ان التشريعات التى على الورق قصاراها الى الاخفاق ، ونادرة هى المشروعات التى نجحت نتيجة للنمو البطىء والتقدم التدريجى ، ومع ذلك فالشرق عاطل حتى من الجراثيم الصالحة لنمو الحرية الدستورية ، حالة كون الحكم الاستبدادى الذى يسوده لا يقتل بذور الحرية فقط ، بل يفسد الأرض ويجعلها غير قابلة لاخراج أى نبات . ان أمة طالت عبوديتها تفتقر عاجلا الى قبضة سيد قوى اكثر من احتياجها الى نظام دستورى لين ، والحاكم المعتدل يكون مدعاة لاثارة الثورة والعصيان لا الظفر بالحمد والشكران» .

ومن الطبيعى أن ابتداء الاصلاح بالسير تدريجيا فى طريق اصدار تشريعات حرة اجراء مفضل على غيره ، ولكن أى انسان ملم بأحوال الشرق لم يكن فى مقدوره أن يحسب

آنئذ أن المجلس التشريعى الذى أنشىء تحت رعاية لـــورد دوفرين ، يستطيع أن يصبح فى الحال عاملا مهما فى حـكم البلاد ، أو أداة تقوى عـلى المعـاونة فى عمل الاصـلاحات الادارية والقانونية •

ولقد قيل قديما :

« حيث يبشر النظام بالمجىء لا تكون أختـه الحـرية بعيدة عنه » •

واذن ، فأهم ما كانت تحتاجه مصر هو النظام والحكومة الحسنة ، ثم الحرية التي يحتمل مجيئها عقب ذلك بعد فترة قصيرة ، ولا يمكن ان يدور فى خلد أحد غير الخيالى الحـالم أن ينعكس التسلسل الطبيعى للأشياء ، وأنه يجوز أن نبدأ بالحرية نمنحها لمثلى مصر البؤساء الجهلاء ، ثم نطمع بعـد ذلك فى أن يكون فى مقدورهم خلق النظام من الفوضى •

وفى الأيام الأولى من الكفاح الذى أدى الى اتحاد ايطاليا قال ماتزينى ، « ان عـلى بلاده أن تنهض أخـلاقيا ، قبل أن تحاول أن تنهض سياسيا » •

ولعل هـذه الملاحظة تنطبق عـلى مصر فى عام ١٨٨٢ أكثر من انطباقها على ايطاليا فى عام ١٨٢٧ ، ولا ريب أن لورد دوفرين لم يخطىء فى رأيه عن حقائق الحـالة بمصر ، حين قال فى ختام تقريره ما يأتى :

« فى طليعة ما يجب تقديره هو أن نعلم الى أى مـدى نستطيع الاعتماد على الجهاز الذى ننشئه من حيث استمرار

حركته وثباته وتقدمه ، مادامت غالبيته ستكون من الأعمال الاجتهادية التجريبية . وقبل أن يجوز القول بأن استقلال مصر صار موجودا ومضمونا ، فان توطيد النظام الادارى باعتبارة من العوامل الرئيسية ، يفتقر الى وقت متسع يقاوم فى خلاله القوى الخارجية والداخلية المتضاربة ، وينتفع فى نفس الوقت بما فى تلك القوى من كفايات ذات فائدة ومعرفة .

ان الساسة الوطنيين ـ رغم أنهم سيتزودون بسلاح التشريعات الجديدة ـ لن يقووا على مغالبة الصعاب المتراكمة ما لم نمدهم بعطفنا وارشادنا بعض الوقت ، وبناء على هذه الظروف اجزؤ على القول بأننا لن نعتبر أن مهمة تنظيم البلاد قد أوفت على الكمال ، أو أن التبعات الملقاة على كواهلنا قد نفذت الا بعد أن تتخلص مصر من التعقيدات المتأصلة التى ذكرتها آنفا » .

وبعبارة أخرى ، أشار لورد دوفرين بوضوح الى ضرورة احتفاظ الحكومة البريطانية بالسلطة العظمى لمدة غير محدودة كشرط ضرورى لتنفيذ سياسة الاصلاح ، وذلك بدون أن يضطر الى أن يذكر صراحة أن الاحتلال البريطانى يجب أن يمتد الى آجل غير مسمى .

ولقد قذف دوفرين بملاحظة هامة اخرى حين قال :

« لو أننى بعثت الى مصر لتنظيم شئونها على غرار ما هو متبع فى آية ولاية هندية تابعة لنا لتغير الوضع ؛ لأن السلطة القوية التى تملأ يد الحاكم هناك ، كانت تمكن الحاكم هنا لو أنها فى يده من اخضاع كل شىء لارادته سريعا » .

وبعد أن أسهب دوفرين فى ايضاح المزايا التى تنبع من هذا النظام الحكومى أضاف يقول :

« ولكن المصريين كانوا عندئذ يزعمون أن تلك المزايا قد اشتريت بثمن غال على حساب استقلالهم الداخلي، كما كان الرأى العام البريطانى والحكومة البريطانية يرفضان أى تغيير من هذا القبيل » ٠

هكذا ذكر لورد دوفرين ، ولكن مع ذلك لم يعارض الرأى العام البريطانى بشدة كما احتسب ، بل بالعكس كان كثير من الناس يعتبرون خطته أفضل ما يستطاع اتباعه ، والحق انه كان واضحا أن ممثل الحكومة البريطانية ، يجب أن يكون بحكم الضرورة ولمدة طويلة أكثر من وكيل دبلوماسى عادى٠

واذا قيل بحق :

ان الحقوق الشرعية للسلطة السياسية تكون دائما مرنة ٠

فان هذه المرونة كانت على وشك أن توضع موضع التجربة فى مصر يومئذ ، ويومئذ أيضا نشأت مسألة أخرى هى التدقيق فى اختيار الرجل الذى يمثل بريطانيا بمصر ٠

ولقد كنت آنئذ فى الهند ، وكان السير ادوارد ماليت قد رقى وزيرا لبريطانيا فى بروكسل ، فلم ألبث أن شرفتنى الحكومة البريطانية بأن عرضت على تعيينى خلفا لماليت بالقطر المصرى ، وان قبلت هذا العرض من جانبى ووصلت الى القاهرة فى ١١ سبتمبر سنة ١٨٨٣ ٠

لورد كرومر

الفهـــــــرس

الموضوع	الصفحة
ة الطبعة الثانية	٧
يد	٢١
ولاية الخديو توفيق للعرش	٢٧
المراقبـة الثنائيـة	٤٢
عصيـان الجيش	٥٤
وزارة شريف باشا	٧٥
المذكرة الثنائيـة	٩٩
نتائج المذكرة الثنائية	١٢٤
وزارة عرابى	١٤٤
ضرب الاسكندرية	١٧٦
معركة التل الكبير	١٩٨
بعثة لورد دوفرين	٢٣٤

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ٩٦٣٨/١٩٩٩

I.S.B.N 977 - 01 - 6238 - 8